جامعة العربي التبسي-تبسة-
كلية الحقوق و العلوم السياسة
قسم العلوم السياسية

النزاع الإثني و تأثيره على الأمن القومي العربي

نموذج السودان

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:
-الزهرة أعلي سالم

إشراف الأستاذ :
يوسف أزروال

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة	الصفة
باديس بن حدة	أستاذ مساعد – أ-	رئيسا
يوسف أزروال	أستاذ مساعد – أ-	مشرفا ومقررا
أمير عباد	أستاذ مساعد – أ-	مناقشا و ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له ألاً وآخراً نحمده ونستعين به...

من دواعي الإمتنان والإعتراف بالجميل لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر أستاذي الفاضل مؤطري ومشرفي الأستاذ أزروال يوسف الذي لم يبخيل عليا بنصائحه وتوجيهاته من أجل الوصول بهذا العمل إلى أحسن صورة فلك مني فائق الإحترام والتقدير.

كما لايسعني إلا أن أشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية وأخص بالذكر الأستاذة لندة عكروم وكل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي في قسم العلوم السياسية.

ولا يمكنني أن أستثني من الشكر عمال المكتبة المركزية لكلية الحقوق والعلوم السياسية خاصة الأنسة تومي فاطمة قسم العلوم السياسية التي لم تبخل عليا بمساعدتها.

الفهرس:

مقدمة:.....أ- و

الفصل الأول: النزاع الإثني دراسة مفاهيمية و نظرية.....2-35

المبحث الأول: مفهوم النزاع الإثني.....8-16

المطلب الأول: مفهوم الإثنية.....8-12

المطلب الثاني: تعريف النزاع الإثني.....13-16

المبحث الثاني: علاقة الإثنية ببعض المفاهيم.....17-28

المطلب الأول:علاقتها بالعرقية.....17-18

المطلب الثاني:علاقتها بالقومية.....18-20

المطلب الثالث:علاقتها بالجماعة الإثنية.....21-28

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لأسباب النزاع الإثني.....29-40

المطلب الأول: المقاربة الأولية.....29-32

المطلب الثاني: المقاربة بالوسائل.....32-36

المطلب الثالث: المقاربة البنائية.....37-39

الفصل الثاني: الدراسة الجيوسياسية للسودان 42-63

المبحث الأول: جيوبوليتيك السودان.....42-51

المطلب الأول: موقع السودان الجغرافي 42-45

المطلب الثاني: إقتصاد السودان.....45-48

المطلب الثالث: سياسة السودان.....48-51

المبحث الثاني: ديمغرافيا السودان.....51-58

المطلب الأول: السكان في السودان.....51-54

المطلب الثاني: التركيبة الإثنية لسكان السودان.....54-58

المبحث الثالث: جذور النزاع الإثني في السودان.....58-63

المطلب الأول: مرحلة ماقبل الإستقلال.....58-59

المطلب الثاني: مرحلة مابعد الإستقلال.....59-63

الفصل الثالث: تأثير النزاع الإثني بالسودان على الأمن القومي العربي.....65-108

المبحث الأول: الأمن القومي العربي.....66-79

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي العربي.....66-70

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن القومي العربي.....70-74

المطلب الثالث: مصادر تهديد الأمن القومي العربي.....74-79

المبحث الثاني: الموقف الدولي و الإقليمي من النزاع الإثني في السودان.....80-98

المطلب الأول: مواقف دول الجوار.....80-89

المطلب الثاني: مواقف الدول الكبرى.....89-92

المطلب الثالث: مواقف المنظمات الإقليمية والدولية.....92-98

المبحث الثالث: تداعيات النزاع الإثني بالسودان على الأمن القومي العربي.....99-107

المطلب الأول: على الصعيد الإقتصادي..... 100-102

المطلب الثاني:على الصعيد السياسي.....103-104

المطلب الثالث: على الصعيد المني الإستراتيجي.....105-107

خاتمة.....109-110

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

مقدمة:

عرف حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات و التحولات الهامة التي شكلت سمات النظام الدولي الجديد، ولعل من أبرز هذه التغيرات تغير طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، حيث تصاعدت حدة النزاعات الإثنية وأصبحت من بين أهم قضايا السياسة العالمية والنزاعات الدولية التي جلبت إهتمام المجتمع الدولي لما تحدثه من أثار تتعدى حدود الدول رغم إعتقاد الكثير من الباحثين أن هذا الشكل من النزاعات ماهو إلا مرحلة من مزاحل التاريخ سيزول شيئا فشيئا مع تصاعد موجات الحداثة التي ستؤدي إلى إختزال تعدد الإنتماءات الإثنية إلا أن هذه الإعتقادات أثبتت خطأها مع دينامية الوقائع الدولية في فترة التسعينات إثر تفكك الإتحاد السوفياتي إلى عدة جمهوريات نتيجة لتصاعد المد الإثني وتزايد حدة النزاعات في العديد من الدول الحديثة الإستقلال

ولا يمكن إستثناء الدول العربية من هذا الواقع فلطالما تعددت فيها مظاهر العنف والنزاعات الإثنية والعرقية.....، نتيجة لعوامل تاريخية كالإستعمار، وعوامل آنية تتمحور في مجملها حول طبيعة النظم السياسية وضعفها المتزايد وتعلقها بالسلطة فقد ساهم كل ذلك في إنتشار الظاهرة وتأثيرها على الأمن القومي العربي كما هو الحال في السودان التي تعتبر أنموذجا لتأثير النزاع الإثني على أمنها الوطني والأمن القومي العربي.

فتعدد الإثنيات تتميز به معظم دول العالم إلا أنه لا يسبب توتر بشكل واضح أكثر مما يحدث في قارة إفريقيا أو قارة العنف والنزاعات كما أصبحت تعرف به بالإضافة إلى أنها أصبحت تشكل مصدر تهديد للعالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة نظرا لإنتما بعضها للقارة.

فظاهرة من هذا النوع تستدعي منا دراستها والنظر فيها لمحاولة فهمها وتحليل مكوناتها، لذلك سنحاول في هذه الدراسةالتطرق إلى النزاع الإثني في السودان وتأثيره على الأمن القومي العربي.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة الطبيعة الحقيقية للنزاعات الإثنية والأسباب الواقعية الكامنة وراء إندلاع هذه النزاعات.

هل حقا لها دور في عدم الإستقرار وتوتر أوضاع الأمن القومي العربي مهما إختلفة أسبابها مادية كانت أو معنوية.

وإستنتاج حجم التأثير السلبي الذي تسببه هذه النزاعات الإثنية على الأمن القومي العربي.

- أهداف الموضوع:

- دراسة تشخيصية في طبيعة النزاعات الإثنية وأسبابها الفعلية

- التحقق من الأسباب الرئيسية الخفية والظاهرة لموضوع عدم الإستقرار وتدهور وضع الأمن القومي العربي

- محاولة التطرق والحصر للنزاع الإثني والإنتهاكات الإنسانية الواقعة في دولة السودان بإعتبارها دولة عربية وهل للنزاع الإثني الواقع فيها تأثير على الأمن القومي العربي.

مبررات إختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات دفعتني إلى البحث في النزاع الإثني في السودان وتأثيره على الأمن القومي العربي وأوجزها فيما يلي:

المبررات الذاتية: وتتمثل في

- الشعور بالأنتماء إلى الوطن العربي هو الدافع الذي يلزمنا بالإجتهاد في دراسة مسببات التوتر وعدم الإستقرار الأمني في الوطن العربي ومحاولة الإلمام بأسباب هذا التوتر.

- التطرق إلى الواقع الإجتماعي والتعدد الإثني في السودان ومحاولة فهمه والإلمام به عن كثب.

- التعرف إلى كيف يمكن أن يكون للنزاع الإثني والعرقي داخل الدولة أثر على أمة كاملة.

المبررات الموضوعية: تتمثل في عدة نقاط

- أن هذا الموضوع يمثل محاولة الإقتراب من قضية الإثنيات كقضية نظرية وتشكل صلب العديد من

الأبحاث الإجتماعية والسياسية وترتبط في أغلب الأحيان بمشكلة الأمن والإستقرار الداخلي للدولة القومية.

– كذلك أن هذا الموضوع موضوع جديد، بحيث أن ما تشهده اليوم بعض المناطق في العالم يبرز دور هذه الإثنيات في تصاعد النزاعات داخل الدول على غرار ما يحدث في السودان...، وبالتالي فالموضوع ملائم للملاحظة المباشرة وأساسي في الأحداث المعاشة حاليا.

– أيضا لدينا عدم قدرة الدولة القومية العربية على الإلتحاق بركب الدول المتقدمة نظرا لغياب عوامل تحقيق الأمن القومي والأستقرار الداخلي في الوطن العربي.

الدراسات السابقة:

تم تناول الدراسات من عدة باحثين إما بشكل جزئي أو كلي بصفة كتب أو مذكرات علمية.

معظم الدراسات لدينا تطرقت إلى مشكل الإثنيات كمسبب للنزاعات داخل الدول ومهدد لوحدة الدولة كما ركز البعض الأخر في دراساتهم على تأثير النزاع الإثني في بناء الدولة والبعض الأخر على تأثيرها على مسار الديمقراطية وفي تحديد الهوية الشخصية للدولة وكمصدر مهدد للوحدة والتجانس وغيرها التي يمكن أن نذكر منها مثلا:

كتاب هشام محمد الإقداحي بعنوان الحركات العرقية: كمصدر مهدد للأستقرار والتجانس القومي ركز فيه على الحركات العرقية والإثنيات وتهديدها للإستقرار والتجانس داخل الدولة

وكتاب محمد عاشور مهدي المعنون بالتعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية ركز فيه على تعدد الإثنيات و كيفية إدارة و تسوية الصراعات أو النزاعات الإثنية في الدول

لدينا أيضا كتاب عبد مختار موسى بعنوان مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان ركز فيه على التعدد الإثني الذي تحتويه السودان وتأثيره على العلاقة بين شمال وجنوب السودان ومهدداته لوحدة الدولة

ودراسة الباحث عمر سلمان في مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر بعنوان الأزمة السودانية 1983–2005 بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية، حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على مدى الترابط الموجود بين جوانب الأزمة السودانية وتداخل العوامل الداخلية والخارجية بها وزيادة تعقيدها شيئا فشيئا مع

مرور الوقت، وتقتصر إشكالية الباحث على الأسباب والعوامل التي أدت إلى تأزم الوضع بالسودان خاصة في أزمة الجنوب وحتى دارفور.

كل هذه الدراسات وغيرها مما لم أتطرق إلى ذكره ألمت بالكثير من الجوانب وأهملت الكثير مثل موضوع بحثنا أو الجزء الأساسي فيه آلا و هو تأثير هذا الشكل من النزاعات وخاصة في السودان على الأمن القومي العربي والذي اعتمدت فيه على المقالات والمجلات في أغلبه نظراً لقلة الدراسات في الموضوع.

الإشكالية:

على ضوء ما توصلنا إليه من خلال التقديم للموضوع تبرز معنا معالم إشكالية الموضوع الرئيسية وهي كالأتي:

ما مدى تأثير النزاع الإثني بالسودان على الأمن القومي العربي ؟

ولتبسيط هذه الإشكالية تم التطرق إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي كالأتي

- ما المقصود بالنزاع الإثني؟
- هل النزاع الإثني يمكن أن يتعدى تأثيره خارج الدولة الأم؟
- ما مدى تأثير النزاع الإثني بالسودان على الأمن القومي العربي؟

الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث اعتمدنا الفرضيات التالية

- النزاع الإثني شكل من أشكال النزاعات الدولية الجديدة.
- انتشار النزاع الإثني يشكل سبب مباشر في التأثير على أمن الأمة القومية والمحيط كافة.
- النزاع الإثني بالسودان لديه تأثير سلبي مباشر على الأمن القومي العربي.

حدود الدراسة:

تبدأ الحدود الزمنية لدراسة الموضوع من فترة استقلال السودان 1956م إلى غاية الانقسام 2010 و مدى تأثير النزاع الإثني بها على الأمن القومي العربي.

المناهج المعتمدة في الدراسة

لقد رأينا أنه لإكمال هذا البحث المتمثل في دراسة النزاع الإثني في السودان وتأثيره على الأمن القومي العربي أفضل المناهج هي كالأتي:

- المنهج الوصفي التحليلي:

إعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي نظرا لما تقتضيه الدراسة من وصف لأسباب النزاعات الإثنية وآليات إنتشارها وغيرها من الظواهر التي تستدعي الوصف بالإضافة إلى تحليل الإرتباط بين النزاعات الإثنية وتحقيق الأمن و الإستقرار داخل الوطن العربي.

- منهج دراسة الحالة:

وذلك من خلال تسليط الضوء على دولة السودان التي تشهد نزاع إثني بإستمرار و دراسة العوامل المؤدية إلى هذا النزاع المستمر مع التركيز على المواقف الدولية والإقليمية والمنظمات من هذا النزاع ومدى إحتواء الأنظمة العربية لهذه الظاهرة.

- المنهج التاريخي:

من أجل معرفة رهانات الحاضر كان من الضروري إسترجاع الأحداث التاريخية للنزاع الإثني في السودان.

صعوبات الدراسة:

فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتني عند محاولة إعداد هذا العمل فقد تمثلة فيمايلي:

- النقص في المراجع التي تتحدث عن صلب الموضوع خاصة في فئة الكتب

– الغياب الشبه تام إن لم أقل إنعدام المراجع فيما يتعلق بتأثير النزاع الإثني بالسودان على الأمن القومي العربي خاصة فئة الكتب مما جعلني أستعين في أغلب المباحث بالمقالات والمجلات والمواقع الإلكترونية من أجل تحليل وتفسير الموضوع.

– أيضا تشعب قضية النزاع الإثني بالسودان وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

الهيكل التنظيمي للدراسة:

بناءا على موضوع البحث و إستنادا إلى الإشكالية الرئيسية وللإجابة على الأسئلة الفرعية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كمايلي:

الفصل الأول المعنون بالنزاع الإثني دراسة مفاهيمية ونظرية حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث كل مبحث يحتوي ثلاث مطالب تطرقنا فيه إلى التعريف بالإثنية وعلاقتها ببعض المفاهيم والمقاربات النظرية المفسرة لأسباب النزاع الإثني.

والفصل الثاني المعنون بالدراسة الجيوسياسية للسودان حيث تم تقسيمه هو الأخر إلى ثلاث مباحث كل مبحث يحتوي مطلبين تطرقنا فيه إلى الموقع الجغرافي والسياسي والإقتصادي للسودان كما تم التطرق إلى ديمغرافيا السودان طبيعة السكان والتركيبة الإثنية للسودانيين ومراحل النزاع الإثني بين الشمال والجنوب السوداني.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان تأثير النزاع الإثني بالسودان على الأمن القومي العربي إحتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث كل مبحث به ثلاث مطالب تطرقنا فيه إلى التعريف بالأمن القومي العربي أبعاده ومستوياته ومصادر تهديده، كما تطرقنا إلى المواقف الدولية والإقليمية من النزاع الإثني بالسودان وتداعياته على الأمن القومي العربي على مختلف الأصعدة سياسي إقتصادي وأمني إستراتيجي.

الفصل الأول: النزاع الإثني دراسة مفاهيمية ونظرية

تعد الإثنية من بين الظواهر التي لها علاقة مباشرة بتفكك العديد من الدول, ولاتزال العديد من البلدان تعاني منها وتسعى جاهدة لإيجاد الأساليب والطرق لإدارة التنوعها الإثني وتحقيق الأمن والإستقرار. فمالمقصود بالإثنية و ماهي أسباسها الرئيسية.

المبحث الأول: مفهوم النزاع الإثني

تعددت التعاريف التي وضعها الباحثون لمفهوم الإثنية ولكن جل هذه التعاريف يصب في نفس المجرى

المطلب الأول: مفهوم الإثنية

أ: **تعريف الإثنية لغة :** مشتقة من الكلمة الإغريقية " ethnos"و التي تعني حسب أرسطو أمة أو الجماعة المؤسسة على علاقات عائلية، أو التي تنحدر من نفس الأصل، عكس المدينة " polis" التي تشير إلى مجتمع مؤسسة على تنظيم سياسي[1].

أطلق قدماء اليونان مصطلح الإثنية على الغرباء والمتوحشين " wild peopel" ثم إنتقل إلى اللغة اللاتينية ليصبح "ethnikum" ليقترب من نفس الدلالة اليونانية، حيث وصف به الكفار " les infideles" والغرباء من غير المسيحيين واليهود إستمر إستعمال المصطلح بلفظته الإغريقية إلى بداية القرن العشرين حيث ترجم للألمانية إلى " das ethnikos" والإنجليزية " ethnik" والفرنسية " ethnie" ويؤكد **وارسلي** أن كلمة "ethnicite" ليس لها مرادف في اللغة الإنجليزية وأصلها الإغريقي هو أمة.

في اللغة العربية نقلت الكلمة بترجمتين، حيث ترجم حرفيا إلى "إثنية" ودلاليا إلى عرقية ويقل إستعمال مصطلح الإثنية من طرف الباحثين العرب, عكس "العرقية" حتى أن أغلب القواميس العربية تترجم "ethnicity" إلى "عرقية" بدلا من إثنية[2]

---

[1] دندان عبد الغاني، **النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية**، ص 2

[2] المرجع نفسه، ص 2

إختلف الباحثون حول أول من أخرج المفهوم من دلالته التحقيرية " pejorative" وأدخلها المجال العلمي حيث يعتقد البعض أن "David riezman" هو أول من أدخل المفهوم بمعناه المعاصر عام 1953 ليشكل قطيعة مع المفهوم السلبي والتحقيري في حين يرى اخرون أن " vacher de la pouge" هو أول من إستعمل المصطلح في كتابه "leselection sociale" عام 1896 حيث إنتقد فسه النظرة الستاتيكية للعرقية وفضل النظرة الديناميكية، والحقيقة أنه من الصعب التأريخ للمفاهيم في العلوم الإجتماعية فغالبا ما تستعمل المفهوم[1].

ب : الإثنية إصطلاحا: في تعريف الجماعة الإثنية تشير الموسوعة البريطانية إلى أنها "جماعة إجتماعية أو فئة "category" من الأفراد في إطار مجتمع أكبر، تجمعهم روابط مشتركة من العرق " race" واللغة القومية أو الثقافة، وهي ذات المعاني والدلالات التي تعكسها القواميس المدرسية البريطانية التي تستخدم في التنشئة الإجتماعية حيث تربط تلك القواميس بين الإثنية والعرقية والقبلية, وعلى الجانب الأخر نجد أن قاموس "**وابستر**" يعرف، ظاهرةالإثنية والجماعات الإثنية بأنها: "تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التي تتمايز بينها بالعادات "الأعراف" ، السمات، اللغة ..." أما تعريفات الباحثين والدارسين للظاهرة في المجالات، وفروع العلم المختلفة فإنها أكثر من أن تحصى. وبالنظر إلى تعدد وتنوع التعريفات المستخدمة للدلالة على الإثنية فإنه يمكن تصنيف تلك التعريفات إلى عدة إتجاهات [2]:

- **الإتجاه الإول:** يقرن أنصاره "الإثنية" بالأقلية بمعنى تطابق تعريفهم للإثنية مع تعريف الأقلية من ذلك تعريف قاموس علم الإجتماع للإثنية حيث يذهب إلى أنها: " جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر،... وقد يكون له لغة خاصة ودين خاص وأعراف متميزة, وربما يكون الشعور بالوحدة" كجماعة متمايزة من الناحية التقليدية "أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام[3]

---

[1] المرجع السابق، ص ص. 2-3

[2] محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002) ص ص 27 28

[3] المرجع نفسه، ص 28

- **الإتجاه الثاني:** ذهب أنصاره إلى أن مفهوم الإثنية لا تقتصر دلالته على مجرد جماعات الأقلية داخل المجتمع او الثقافة الأكبر، بل إن الجماعة الكبرى نفسها تعتبر بحد ذاتها جماعة إثنية، فالفرنسيون –من وجهة نظر هذا الفريق– يمثلون إثنية وكذا يمثل الأرلنديون إثنية. ولا يخفى تأثير الأصل الإغريقي للمفهوم على هذا التعريف الذي يساوي بين الإثنية والأمة أو القومية.

الإتجاه الثالث: و يرادف أنصاره بين "الإثنية" و"العرق" من ذلك ما سلف بيانه بشأن المعاجم والقواميس البريطانية, ومن ذلك أيضا تعريف معجم **لاروز** الصغير الحديث " nouveau petit larousse" الذي يذهب إلى أن لفظ إثني " ethnie" يعني تجمع عائلي في نطاق جغرافي معين على أسس قرابية أو إقتصادية إجتماعية أو ثقافية و بالمثل ذهب مترجم كتاب المشكلات العرقية في إفريقيا الإستوائية " إلى إستخدام كلمة العرقية كترجمة لكلمة " lo ethnos" و يمكن القل أن ذلك الإتجاه هو أكثر الإتجاهات شيوعا في الكتابات الأوروبية والعربية على خلاف الحال في الكتابات الأمريكية.

الإتجاه الرابع: يذهب مؤيدوه إلى أن الإثنية تعني الإنتماء إلى "جماعة ما" والتمايز بين الجماعات بغض النظر عن معيار العدد أو الحجم من جانب أو معيار اللغة أوالعرق أوالقبيلة من جانب أخر.فالمحك هو إدراك الجماعة عناصر ترابطها,وإدراك الأخرين لها على هذا الأساس فالإثنية ليست مسألة دماء أو أي سمات أخرى وراثية مغروسة في الجسد الإنساني وإنماهي نتاج السياق الإجتماعي

–الإتجاه الخامس: فيرى أتباعه أن الإثنية بالأساس رابطة ثقافية إجتماعية؛ فالجماعة الإثنية تتحد كفئة متميزة في المجتمع واعية لذاتها، موحدة حول ثقافات ومعتقدات وتقاليد وتراث وقيم مشتركة؛ كما أنها تعبئ أعضائها لتحقيق أهداف سياسية، إقتصادية، وإجتماعية مشتركة، لأنها في جوهرها تنظيم إجتماعي ذو أساس ثقافي. ولا يخفى البعد السياسي في هذا التعريف ممثلا في التركيز على دور الإثنية في تحريك الأفراد نحوى غايات معينة[1].

[1] المرجع السابق ، ص ص ص.28، 29، 30

وبإمعان النظر في التعريفات سالفة البيان، يمكن إستخلاص عدة سمات رئيسية تشكل معا جوهر الجماعة الإثنية بإعتبارها الترجمة أو الوعاء الحقيقي لمفهوم الإثنية وتتمثل تلك الخصائص في التميز الثقافي، الماضي المشترك، تفرد الجماعات[1].

و يجمع أمسال " amsal" على العديد من الخصائص التي تميز الإثنية وهي اللغة ,القيم ,الإقليم العادات والوعي بإنتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة ,لكنه يعتبر بأن الإثنيات في العديد من الدول هي إبتكار إستعماري

و حسب أنتوني سميث "antony smith" هناك ست فئات رئيسية تتيح لنا الدخول إلى قواعد الهوية الإثنية وهي الإسم، التاريخ، الماضي المشترك، الثقافة، الإقليم، التضامن بين الأفراد

و يشير العديد من العلماء إلى أنه عند ما يكون هناك عضو لا يتكلم اللغة الأصلية للمجموعة لا يعني هذا إقصائه منها فغياب خاصية من الخصائص المشتركة لا يقصي الفرد من الجماعة ،لكن لهذا التعريف سلبيات في كونه واسع فهو لا يؤكد دور الفرد ومسؤليته في إختيار الإنتماء إلى المجموعة أم لا، حيث أن المجموعة الإثنية لا تتواجد صدفة أو فجأة، فهذا التعريف ستاتيكي لا يذكر فيه بأن الجماعة الحيوية والفعالة هي المجموعة التي تحوي علاقات إجتماعية بين أفرادها. فالجماعة التي لا تملك على الأقل معيارين مشتركين بين أفراد المجموعة تجعلنا أمام إثنية ضبابية ،فالإثنية ليست حوارا بسيطا حول الذات والأخر ،بل هي إحساس بالإنتساب تفرض وعيا بهذا الإنتساب إلى جماعة إثنية ،والإثنية كمحصلة تشكل بعدا أساسيا لهوية كل فرد[2].

[1] المرجع السابق، ص 30

[2] بلعيد سمية، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة 2009 2010) ص 14

في معجم أكسفورد شرح لكلمة" ethnic" المتعلقة بالعرق "race". والعرقية لا تعني سوى انتماء جيني إلى مجموعة بشرية محددة "سامية أو حامية أو ارية". ولا تعني بالضرورة إنتمائك الثقافي الذي يحكم اراءك وتصوراتك ونمط حياتك المعيشي، والأهم هويتك. بينما يمكن الإعتراف بأنه ليس بالضرورة أن تحدد الإثنية الإنتماء الثقافي بصورة مطلقة، إلا أنه في الواقع –في كثير من المجتمعات النامية أو التقليدية– نجد هناك تلازما واضحا بين الانتماء الاثني والواقع الثقافي[1].

فمثلا في السودان نجد كثير من المجموعات العرقية أو "الإثنية" تحمل خصائص ثقافية متميزة، مثل النوبيين في شمال السودان، والنوبة في جنوب كردفان، والأنقسنا في جنوب شرق السودان، وكذلك قبائل الجنوب. فكلها لها تراثها وتقاليدها وعاداتها وقيمها وأنماط سلوكها التي تميزها من بقية المجموعات العرقية في السودان. ووجود هذه المجموعات في ظل الدولة السودانية حتمته ظروف تاريخية موضوعية وتعايش جغرافي بحت[2].

لقد أصبحت الإثنية بتعدد دلالاتها تشكل تهديدا للاستقرار السياسي لكثير من الدول، لأنها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة, وتؤدي إلى انقسامات أو تحالفات جديدة. وبعض هذه الوحدات الصغرى "الإثنية" التي تقوم على روابط العرق، الدين، والإنتماء القبلي، بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها، في سياسيات الحكومات. وفي حالات محددة يكون وجود الحكومات مرتبطا بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الإجتماعية[3].

[1] المرجع السابق، ص 14

[2] عبد مختار موسى، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2009) ص 129

[3] المرجع نفسه، ص 130

المطلب الثاني: تعريف النزاع الإثني

قبل التطرق إلى تعريف النزاع الإثني لابد لنا من لمحة تعريفية بمفهوم النزاع بصفة عامة حسب العديد من التعاريف المختلفة

– النزاع هو التخاصم، و نزاع القوم هو خصامهم ،فالنزاع يشير إلى الإختلاف والتعارض أو التنافس في الأفكار[1].

ويعرف النزاع كذلك على أنه تصادم بين إتجاهات مختلفة أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره[2]

ويؤشر النزاع إلى تلك الحالة التي تتضمن تباين وجهات النظر وإختلافها حول مسائل غالبا ما تكون محكومة بإعتبارات ذات طبيعة قانونية[3].

وتجدر الإشارة إلى الفرق الجوهري بين مفهومي النزاع والعنف في أن مفهوم النزاع أوسع من مفهوم العنف إذ تتعدد صور النزاع وألياته، ويعد العنف إحدى هذه الأليات في إدارة النزاع و حسمه وتتوقف شدة النزاع على كم وكيف العنف المستخدم فيه[4].

ويمثل النزاع ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة، ولابد من التوازن بين قوى المجتمع من أجل ألا يتحول النزاع إلى صراع وتعارض في الأهداف[5].

بشكل عام، تدخل الجماعات، البشرية أو الوحدات السياسية في نزاعات مسلحة إما بغية الحفاظ على مكاسب تهددها أطراف أخرى أو بغية الحصول على مكاسب جديدة لا يمكن الحصول عليها بالوسائل السلمية، فالنزاع يحصل للحفاظ على وضع قائم مهدد بالتغيير أو لتغيير وضع قائم لم يعد ملائما للطرف

---

[1] عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية** (بيروت: مطبعة سيكو، ط.1، 2001) ص18

[2] المرجع السابق،ص 19

[3] خالد لمعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة** (دمشق: دار كيوان للطباعة و النشر، ط.1، 2009)ص ص 58 59

[4] بلعيد سمية، مرجع سابق،ص 22

[5] يسرى دعبس، **معجم المصطلحات السياسية** (الإسكندرية:البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، 2009) ص 309

مصدر النزاع. فالنزاعات المسلحة مثلا في المجتمعات البدائية كانت ذات مردود مادي وبشري هام للطرف المنتصر ،ويتمثل ذلك في الغنائم والأموال التي يستولي عليها، وفي فرض الضرائب، وكذلك بواسطة نظام الرق، وأيضا في السيطرة أحيانا على أراضي منتجة زراعيا أو غنية بمصادر أولية كالمناجم. إذن، كان الإنتصار عبر تقويته للطرف المنتصر في المكاسب التي يحققها يساعد هذا الأخير ويشجعه على الدخول في نزاعات مسلحة أخرى من نوع الغزوات[1].

و النزاع "dispute" كذلك هو الخلاف، أو تعارض الإتجاهات بين دولتين –أو أكثر– حول قضايا محددة. و يمكن أن يبرز من خلال نفي ادعاءات الطرف الأخر. إنه أقل حدة من الصراع, وأقل شمولية في الإختلافات[2].

ولا يرتبط النزاع فقط بالعنف" violence" فقد يتخذ أشكالا أخرى كالتوتر والأزمة ثم الحرب التي تعد أعلى مستوى النزاع. فالنزاع إذا يشمل: التوتر، والأزمة والحرب هي أعلى مستويات النزاع، فهذا الأخير أوسع وأطول أمدا من هذه الحالات الفرعية فقد يمتد أكثر من نصف قرن على غرار النزاع العربي الإسرائيلي[3].

أما عن موضوعات النزاع و أنواعه فهي تنقسم إلى نزاعات داخلية ضمن إطار المجتمع و الوطن والدولة الواحدة كالنزاعات السياسية والإثنية، ونزاعات خارجية كما في الدول على خلفيات سياسية وإقتصادية... إلخ.[4]

تتنوع النزاعات حسب تنوع جوهرها ومرتكزاتها وطبيعة القوى التي تدعمها وتغذيها وتشترك بها وتتباين جراء إختلاف أطرافها والأدوات النظرية والعملية المستخدمة فيها وحجم المال والقوة والسلاح والتأييد المحشود لها، أما موضوعاتها فعموما تكون حول الموارد وإكتساب السلطة[5].

---

[1] المرجع السابق، ص. 24

[2] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 2010، ص. 19

[3] دندان عبد الغاني، مرجع سابق، ص 5

[4] بلعيد سمية، مرجع سابق،ص 23

[5] المرجع السابق، ص 23

تعريف النزاع الإثني

لقد إختلفة المقاربات حول مفهوم "النزاع الإثني"، إذ أن إهتمام الأكاديميين بدراسة قضايا الخلافات العرقية إنما نبع من طبيعة هذه الخلافات المتسمة بالغموض.[1]

وحسب ميشال هاوارد "michael haward" فالنزاع الإثني هو مصطلح يستعمل للدلالة على نزاعات ما بين جماعات إثنية لم تحقق بعد دولتها، أو أن هذه النزاعات تظهر عند ما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن إستقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها.

أما **تيدغور**"ted gurr" يعرف النزاع الإثني على أنه جماعة تعرف نفسها بإستخدام الإثنية كمعيار وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسين[2].

ويعرف النزاع الإثني على أنه عدم قدرة جماعتين ثقافيتين أو أكثر على العيش مع بعضها وأن أفضل حل قد يكون شكلا من أشكال الإنفصال و ليس دائما[3].

يصف مفهوم النزاع الإثني حالات التصعيد ضد فئة أو مجموعة معينة، فإضفاء الطابع السياسي عليها يكون قاعدة للتعبئة، لأن التنوع العرقي لا يشكل بحد ذاته تهديدا، فإحياء المآسي التاريخية، واعتماد لغة خطاب متطرف تصاحبه وعود في تحسين ظروف المجموعة يعزز القاعدة التعبوية لمنظمي العنف الإثنو سياسي[4].

بينما يؤكد بعض المنظرين بأن النعت الإثني يبالغ في التبسيط ويخطي في التوجيه، ويؤكدون وجود عوامل أخرى يجب أخذها في الحسبان، وتشمل الإرث الإستعماري ودوره في تفعيل سياسة فرق تسد بالإضافة إلى الزعامة الضعيفة والروح الحربية، ودور المصالح الأجنبية، وعدم تكافئ الفرص بين الجماعات بالإضافة إلى عبئ الديون الخارجية، ويجب أن ننظر في عوامل أخرى مثل التضمينو الإستبعاد السياسي، الظلم

---

[1] المرجع السابق، ص 5

[2] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص 24

[3] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص

[4] عادل زغاق، **إدارة النزاعات الإثنية لفترة مابعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية 2004)

الإجتماعي، وعدم إحترام الإختلاف الثقافي[1].

النزاع الإثني هو نزاع بين الجماعات الإثنية في كثير من الأحيان بسبب القومية الإثنية و غالبا ما تؤدي إلى إبادة جماعية، جرائم الحرب[2].

وحسب فيرون " fearon" تظهر النزاعات الإثنية كشكل من أشكال الحرب الإنفصالية وذلك نتيجة لخوف الأقلية التي لا تثق في الدولة التي يحكمها نظام الغلبية التي لا تمنح حقوق الأغلبيا[3].

[1] بلعيد سمية المرجع السابق، ص25

[2] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص

[3] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص 24

المبحث الثاني: علاقة الإثنية ببعض المفاهيم

المطلب الأول: علاقتها بالعرقية

العرق لغة هو أصل كل شيئ، وكل مصطف من طير وخيل و نحو ذلك ومن معانيه كذلك الجبل الغليظ الذي لا يرتقي لصعوبته، وإصطلاحا يذهب معجم المصطلحات السياسية إلى أن العرق مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيقية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة، والعرق وفق هذا التعريف "مجرد مصطلح وصفي يبين الإختلافات بين السلالات التي ينقسم إليها بنو الإنسان" فالعرق أو السلالة إذن مصطلح مأخوذ من علم الحياة أو البيولوجيا، و قد نشأ في إطار علم الأنثروبولوجيا الفيزيقية إلا إنه مع إنتقاله إلى فروع أخرى من العلوم الإجتماعية أوجد خلافا وخلطا كبيرا حول طبيعة و مضمون هذا المفهوم، يرجع في جوهره إلى إختلاف مناط النظر ومعياره؛ وهو الأمر الذي تبرزه الدراسات التي تناولت المفهوم في نشأته ومسيرته[1].

أما مفهوم العرقية "racism" فيشير إلى الإعتقاد بأن هناك صلة بين السمات الجسمانية العضوية والثقافية وتفوق بعض السلالات على الأخرى عبر رابطة سببية بين السمات الفيزيقية والإجتماعية البيئية وتلك النظرة الإستعلائية. وقد راجت تلك الرؤية بصورة كبيرة في الكتابات الغربية وبخاصة في الخبرة الألمانية وإن لم ينف ذلك خبرة العديد من المجتمعات البشرية الأخرى بمثل هذه النظرة الإستعلائية القائمة على أسس وراثية أو إجتماعية

وفيما يتعلق بالعلاقة بين العرق والعرقية من ناحية والإثنية من ناحية أخرى فإنه يمكن القول أن المفهومين من أكثر المفاهيم تداخلا وإختلاطا على نحو ما تكشف تعريفات البعض لمفهوم الإثنية وكذا خبرة تطور دراسة الإثنية لا سيما على الساحة الإفريقية

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ص. 35-36

فعلى صعيد التعريفات إستخدم عدد كبير من الباحثين الإثنية كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية – فإضافة إلى ما سلفت الإشارة إليه من ترجمة لكلمة "ethnos" في كتاب روزا إسماعليوفا إلى العرقية نجد أن معظم القواميس العربية للغة الإنجليزية قد ذهبت لنفس المنحى[1].

يرى بيتر ويد (peter wed) في كتابه "race nature and culture" أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح وأن الكثير من النظريات الدارسة للعرقية لا تمتلك الأساس الواضح، وأن الكثير من التعريفات نزعت لاستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية وإجتماعية تخلق التمايز بين البشر وتحكم سلوكهم وتجاهلت الجانب الجسماني والطبيعي البيولوجي والجيني في فهم العرق.

فالعرقية قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات وقد إستخدم مفهوم العرق و هو بيولوجي في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض ويكرسون الإختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل.

كما أصدرت مجموعة من علماء الإجتماع في عام 1952 كتابا عن منظمة اليونسكو بعنوان (the statement on race) حيث استفاد الكتاب من توصيات مونتاغيو (mantagu) في وجوب إسقاط مصطلح العرق الذي أسيئ إستخدامه بمصطلح المجموعة الإثنية[2].

المطلب الثاني:علاقتها بالقومية

ورد مفهوم القوم في القرآن الكريم مرات عديدة وبمعانٍ كثيرة، إلا أنه على الصعيد اللغوي يمكن القول أن القومية مستمدة لغة من قوم وهم الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها وقوم الرجل؛ أقاربه عصيبة ومن يكونون بمنزلتهم تبعا له، والقومة: يقال قامو قومة واحدة[3].

والتمعن في ذلك المعنى اللغوي يكشف عن سمتين أساسيتين في الجذر اللغوي للمفهوم السمة الأولى هي إرتباط القوم بالإقامة أي عنصر المكان، وإرتباطها كذلك بالقيام أي الفعل والحركة من أجل هدف معين،

---

[1] هشام محمود الإقداحي، **الحركات العرقية: كمصدر مهدد للإستقرار والتجانس القومي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2011.)

[2] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص. 11

[3] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 41

وهما السمتان اللتان تميزان القومية عن غيرها من المفاهيم الأخرى على نحو ما سيتضح من التعريفات بين الأمة والقومية يمكن القول بصحة ما ذهبت إليه بعض التعريفات التي تناولت مفهوم القومية من أنه يعني:

"عاطفة وأيديولوجية الإرتباط بأرض معينة أو بوطن معين وبمصالح هذا الوطن أو تلك الأرض، من معانيها أنها حركة سياسية تستهدف قيام كيان سياسي {دولة} يشمل أبناء الأمة التي تعبر عنها الحركة، عبر بث الوعي لدى أبناء الأمة بعناصر وحدتهم وتميزهم وحقهم في كيان سياسي مستقل.

وتكمن أهمية هذا التعريف، في أنه يكشف العلاقة بين القومية كحركة سياسية والأمة ككيان إجتماعي، يمثل ركيزة قيام للقومية، كما يساعد على تفهم طبيعة إختلاف الحركات القومية من زمن إلى آخر ومن مكان إلى آخر في ضوء فهم واقع العلاقة بين الظاهرتين {الأمة، القومية} وعناصر كل منهما عبر الزمان والمكان، حيث أن الهوية القومية هوية نسبية وتاريخية يحققها أبناء القومية عن طريق تفاعلهم الجدلي مع معطيات الواقع والتاريخ ليست إثارة فطرية غريزيا أو نفسيا لهذا الشعب أو ذلك[1]

ولما كانت الإثنية –كما سلف البيان– هي الخلية الحاملة لكافة سمات الأمة فإنه من المتصور أن تكون القومية أحد غايات –وأدوات– بعض الجماعات الإثنية في تفاعلها مع الكيان السياسي الخاضعة له تلك الجماعة[2].

فهناك من يعرف القومية على أنها صلة إجتماعية وعاطفية تنشأ من إشراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص ويشعر أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة إجتماعية ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير[3].

وهناك من يقول بأن للقومية مفهومين أحدهما إجتماعي والآخر سياسيا حيث يبرز المفهوم الإجتماعي كيان القومية بإعتبارها رابطة تربط الفرد بكائن إجتماعي يتحد أفراده في اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة، ويتمثل هذا الكائن الإجتماعي في الأمة[1].

---

[1] المرجع نفسه ، ص 41

[2] دندان عبد الغاني، مرجع سابق، ص

[3] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص 16

أما المفهوم اليساسي للقومية فمفاده أن القومية هي عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمة إلى الاعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات، لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في أن تنتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها، و أن تنظيم كيانها القومي تنظيما إجتماعيا وسياسيا و إقتصاديا بما يحقق شخصيتها القومية

ونجد هنسلي "hinsley" في كتابة nationalism and international system يعرف القومية بأنها حالة عقلية من خلالها يصبح الولاء السياسي للفرد يكون نحوى أمته.

ومنه فالقومية إذا إدراك وشعور وإحساس بالإنتماء إلى تراث مشترك، وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية

ولعل من أكثر التعريفات شمولا و أوسعها إحاطة بمفهوم القومية حسب "أحمد وهبان" هو ذلك التعريف الذي مفاده أن القومية تعني مجرد التعبير عن ذات الأمة في مجال جماعة الأمة (الجماعة الإنسانية الشاملة) وهي من الداخل تعبير عن إحساس الفرد بارتباطه بالحياة المشتركة بمفاهيما وأساليبها التي تختص بها أمته وهو إحساس يؤدي إلى تضامن أبناء الأمة تضامنا طبيعيا يستتبعه من تقيد الأنانية الفردية تقييدا ذاتيا مصدره ذات الفرد من أجل صالح الجماعة[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن القومية حسب التعريفات الأنفة هي مجموعة الصفات والمميزات والخصائص التي الفت بين جماعة وكونت لديهم إرادة ورغبة في التجمع والترابط والشعور بالتمايز عن غيرهم من جماعات بحيث كونت حالة عقلية أجبرت الجماعة أن تنظم كيانها القومي تنظيما إجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا، بما يحقق شخصيتها القومية ويحقق غاياتها وأهدافها المشتركة، في ظل إحساس عام بوحدة المصير في ظل كائن إجتماعي ألا و هو الأمة[3].

[1] إدابير أحمد، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات الأمنية والإستراتيجية جامعة الجزائر 03 ، 2010 2011)ص ص 23، 24

[2] المرجع نفسه، ص 25-26

[3] المرجع السابق، 25

المطلب الثالث: علاقتها بالجماعة الإثنية

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم الجماعات الإثنية والتي سنذكر من بينها مايلي:
الجماعة الإثنية: هي تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو ثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية). ونلاحظ أن مايميز هذا التعريف تأكيد صاحبه على أن المقومات الذاتية العرقية ليست بالضرورة –كما قد يعتقد البعض– مقومات فيزيقية أو بيولوجية، و إنما قد تكون كذلك مقومات ذات طابع ثقافي كوحدة اللغة أو الثقافة أو غيرها. وما يلاحظ على هذا التعريف أنه أهمل إعتبارا هاما يتمثل في ضرورة كون الجماعة تعيش في مجتمع يضم جماعة أو جماعات أخرى، أما إذا كانت الجماعة تشكل منفردة الكيان البشري لمجتمعها –حال الألمان في ألمانيا مثلا– فإننا نكون بصدد "أمة" nation لا جماعة عرقية.[1]

الجماعة الإثنية: هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما فيها ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد –وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة– مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات وعلى نحو يخلق لديهم الشعور بالإنتماء كل لجماعته

ومن المهم والمجد تمييز المجموعة العرقية عن المجموعة الإثنية من الناحية السوسيولوجية، فالمجموعتين ليسا في نفس الوضعية مثل ما فعل تيدغور (tedgurr) إذ نستطيع تقديم أعضاء المجموعة الإثنية كجزء من جماعة بسيكولوجية تتقاسم مشاركة التاريخ، الهوية، القيم الثقافية، اللغة.[2]

ونستطيع إكمال هذا التعريف من خلال ما يقترحه ستيوارت كوفمان (stuart kaufmann) بإضافة عناصر أخرى هي: الإسم المشترك، الإعتقاد بالنسب المشترك، العادات.
كما تعرف الجماعة الإثنية على أنها جماعة إجتماعية تؤسس لنظام داخلي الذي يدعي الأعضاء من خلاله إكتساب هوية جماعية مشتركة مؤسسة على الإعتقاد الشخصي بالمجموعة الأصلية، حيث يكون ماضيها

[1] المرجع نفسه، ص ص 14، 15
[2] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص 18

مسجلا في الذاكرة الجماعية للمجموعة مثل الأسطورة أين نجد أن الذكريات والأحداث فيها بمثابة رموز متعلقة بتريكة ثمينة تعود لأسلافهم، ويتقاسم أغلبية الأعضاء واقعيا أو رمزيا حياة أو مصيرا مشتركا، هذه الحياة من الممكن أن تكون مجموعة العادات والتقاليد معرفة على ثقافة خاصة وإعتماد متبادل[1].

وفي الأخير فإن الجماعة الإثنية هي مجموعة إجتماعية يتشارك أعضائها في هوية جماعية تسمى إثنية مغمورة بثقافة خاصة كضمان لحياتهم من جيل إلى أخر.

تصنيف الجماعات الإثنية وفقا للسمات المميزة:

يرتكز هذا الإتجاه في تصنيف الجماعة الإثنية على سمة أو أخرى من السمات البيولوجية؛ كالعرق وصلة الدم، أو الإجتماعية؛ كاللغة والدين والثقافة؛ حيث يؤدي الإعتماد على أي من هذه السمات إلى شكل من أشكال توصيف الجماعات الإثنية بالمجتمع

2- **السلالة أو العنصر** :يعتمد هذا التصنيف على أساس التباين السلالي أو العنصري بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع. ويقوم على وجود إختلاف ظاهر في السمات والملامح الجسمانية بين أفراد المجتمع ويأتي لون البشرة في مقدمة السمات التي أعتمد عليها طويلا في تصنيف الجماعات الإثنية، وهو التصنيف الذي كان يرتب أثارا هامة في طبيعة العلاقات والممارسات الحياتية للأفراد[2].

ويقوم هذا التصنيف على إعتقاد أن هناك نقاءا سلاليا بين الجماعات البشرية وداخل كل منها، والأهم من ذلك أن الإختلافات الجسدية الفيزيقية بين الأفراد –بحسب هذا النمط من أنماط التصنيف– تؤدي إلى إختلافات قيمية –غير مادية– تتعلق بدرجة نشاط و إنضباط الجماعة، درجة ذكاء الأفراد وكفائتهم ، بل وطبيعتهم الأخلاقية ويرتبط هذا النمط من التصنيف أيضا باعتقاد الجماعات أو بالأحرى بعض الجماعات بسموها على غيرها من الجماعات، وهو الإعتقاد الذي عرفته كافة المجتمعات البشرية منذ القدم.

[1] المرجع نفسه، ص ص. 18- 19

[2] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 43

2- **اللغة والثقافة:** يعتبر متغير اللغة والثقافة من أهم المتغيرات التي تستخدم في تصنيف الجماعات الإثنية، إعتمادا على ما يتصف به ذلك المتغير من تفرد في ما يضفيه على أعضاء الجماعة الإثنية من تميز في السلوك، وطريقة التفكير، والحياة؛ فاللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب مع الآخرين فحسب؛ بل هي أيضا من أقوى عوامل نمو الشخصية الفردية والجماعية، على إعتبار أن اللغة وعاء للثقافة، ونمط للتفكير، ومخزن للتراث؛ على نحو يمكن معه القول –بدرجة من الصحو– أن من يتكلمون لغة واحدة أصلية يشتركون في المواريث الثقافية و الحضارية التي تحملها تلك اللغة التي يطلق عليها في كثير من الأحيان "لغة الأم" أو "لسان الأم": mother tongue تمييزا لها عن اللغات الأخرى التي يمكن إكتسابها في مراحل عمرية تالية. فلغة الأم تمثل دعامة أساسية في تنشئة أعضاء الجماعة الإثنية وتعكس نسق القيم والمعايير، وقواعد السلوك السائد في الجماعة؛ وهو الأمر الذي يختلف من نظام لغوي إلى آخر على تفاوت في حجم وطبيعة ذلك التفاوت[1].

وتموج قارة إفريقيا على سبيل المثال، بالعديد من الجماعات الإثنية التي تتحدث لغة مستقلة حتى داخل المجتمع الواحد. وتنقسم معظم هذه اللغات إلى العشرات من اللهجات الأمر الذي دفع في الكثير من الأحيان إلى تبني لغة المستعمر السابق للدولة كأداة للتواصل والتعارف بين الجماعات الإثنية داخل المجتمعات الإفريقية[2].

3- **الدين والطائفة (المذهب):** يعتبر الدين أحد المتغيرات الرئيسية في الإجتماع البشري، حتى أن بعض الفلاسفة جعل من الدين متغييرا فارقا بين الإنسان وماعداه من الكائنات، فالإنسان عند هيغل "حيوان متدين" لأن الإنسان وحده هو الذي يمكن أن يكون له دين، في حين تفتقر الحيوانات إلى الدين قدر إفتقارها للقانون و الأخلاق[3].

ويذهب إميل دوركايم إلى أن ثمة علاقة تعاضد وتساند بين الجماعة الإثنية وبين (الدين)، حيث يؤكد على أن الجماعة الإجتماعية هي المسؤولة عن تكوين (الدين) والأخلاق والتعبير عن ذلك، فالدين –من وجهة

[1] المرجع السابق، ص ص. 43-44

[2] بلعيد سمية، مرجع سابق، 18

[3] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 44

نظره- خاص بجماعة معينة وعند ما تتغير هذه الجماعة يتغير (الدين) أيضا. ولكن من ناحية أخرى فإن دوركايم يرى أن الدين يسند ويدعم البناء الإجتماعي للجماعة عن طريق منع الإنحراف وتحديد مجريات التغيير، وكذلك بإعطاء سلطة مطلقة ومقدسة للقواعد والقيم الثابتة للجماعة. فالدين سواء بطريقة ظاهرة أو مستترة يستخدم من جانب الجماعة الإثنية لإضفاء صفة التقديس أو التميز على أعضائها. ومن هنا تبرز عملية التساند بين الدين والمجتمع، حيث يعمل المجتمع على الحفاظ على الدين وإستمراره، ويعمل الدين على تعضيد المجتمع. ولعلى من أمثلة ذلك دور الكهنة في تجسيد وحدة وتضامن جماعة النوير في جنوب السودان في مواجهة غيرها من الجماعات لاسيما الدنكا[1]

مطالب الجماعات الإثنية

تطرح الجماعات الإثنية مجموعة من المطالب الخاصة بأبناء الجماعة على النظام السياسي.و تتعلق تلك المطالب بكافة قضايا و أبعاد النظام السياسي و المجتمع الذي يعمل فيه ، بدءا من هوية الدولة و وحدتها، و وصولا إلى القرارات المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع ، مرورا بالمؤسسات القائمة و السياسات المتبعة[2].

وتكمن أهمية المطالب في أنه كثيرا ما يؤدي تجاهل مطالب الجماعات الإثنية بشأنها إلى سعي تلك الجماعات للإنفصال عن الدولة و إقامة كيان مستقل سياسيا أو الإنضمام إلى دولة أخرى تعتقد الجماعة الإثنية أنها ستكون أكثر تعبيرا عن هويتها و أكثر إنصافا لها على الصعيد المادي .و تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين السياسات الرمزية و السياسات المادية إنما يستند إلى السمة الغالبة على إحداهما دون الأخرى و لا ينفي ذلك الفصل حقيقة التساند بين السياستين و المطالب الإثنية المتعلقة بهما ، فالمكاسب الرمزية في كثير من الأحيان ترجمة لحقائق الواقع المادي أو مدخل لتلك المكاسب و العكس صحيح[3] .

[1] المرجع السابق، ص 46

[2] هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص

[3] المرجع السابق، ص 78

أولا :المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية

سلفت الإشارة إلى إرتباط تلك المطالب بقضية هوية الجماعة الإثنية ؛و التي هي بدورها نتاج تفاعل مجموعة من العوامل و المؤثرات التاريخية و الحضارية ،و بصفة عامة يمكن التمييز بين هويتين أساسيتين لا تكاد تخلو منهما دولة من دول العالم المختلفة و هما :الولاءات التحتية أو الهوية دون القطرية ، و الولاء للدولة أو الهوية القطرية .و لكل من الهويتين نخبها السياسية و الثقافية المدافعة عنها و الداعمة لها . و تتضمن مدخلات النظم السياسية ، العديد من المطالب الإثنية المتعلقة بكلتا الهويتين ، و بخاصة في اللحظات الفارغة من عمر النظم السياسية (كالإستقلال ، صياغة الدستور أو إعادة صياغته ، تحول النظام سلما أو قسرا).ففي هذه اللحظات تسود مشاعر الخوف بين الجماعات الإثنية المختلفة ؛خشية من أن يؤدي التغيير ألى هيمنة جماعة بعينها على مقدرات البلاد ، و استبعاد الجماعة الخاصة من اللعبة السياسية؛و لذا تعمد كل جماعة إلى محاولة ضمان أكبر قدر من التمثيل داخل النظام ؛ من خلال الضغط في سبيل إقرار النظام برموز الجماعة و الإعتراف بها ، أو منحها وضعا خاصا في البلاد[1] .

و تعددت المجالات و الموضوعات الرمزية التي تكون موضوع صراع و مطالبة من جانب الجماعة الإثنية حيث تتضمن من بين ما تتضمن المطالب المتعلقة بالألقاب ،و النشيد الوطني و علم الدولة و شعاراتها ،و أسماء المدن. على أن أكثر المجالات الرمزية تعلقا بقضية الهوية هي تلك الخاصة باللغة و الدين و وضع العادات و القيادات الإثنية التقليدية[2].

أ-اللغة :

سلف بيان الإرتباط الوثيق بين لغة الجماعة الإثنية و هوية تلك الجماعة و تفردها ؛ و لذا فإن مكانة اللغة في إطار النظام السياسي ،تعتبر مؤشرا هاما على مكانة الجماعة الإثنية و موقعها داخل النظام؛ فاللغة في هذا الإطار , أحد أدوات الهيمنة و السيادة . و تعتبر المطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد ,مطالبة

[1] المرجع السابق، ص 79

[2] سمية بلعيد، مرجع سابق، 20

باعتراف رسمي أن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر , أنها أكثر أهمية من غيرها من الجماعات في المجتمع [1].

ب-الدين

يلعب متغير الدين دورا مركزيا فيما يتصل بهوية الجماعة الإثنية و لذا فإنه كثيرا ما يستخدم كأداة للتعبئة و الحشد لصالح أو ضد النظام السياسي القائم، و بصفة عامة فإن مطالب الجماعات السائدة غالبا ما تتركز حول المطالبة بإعتبار ديانتها الدين الرسمي للبلاد،مع تفاوت بين الجماعات فيما يتصل بمدى الإعتراف بالديانات أو المذاهب الأخرى ،أما الجماعات الإثنية الخاضعة فإنها غالبا ما تلجأ إلى المطالبة بفصل الدين عن الدولة و المساواة بين كافة الديانات و المذاهب[2].

ج- الاعتراف بالعادات و القيادات التقليدية

تمثل مطالب الاعتراف بالعادات و القيادات التقليدية واحدة من أهم المطالب الرمزية التي تتمسك بها الجماعات الإثنية حتى في أرقى المجتمعات و أكثرها تحديثا، الأمر الذي يدحض ما ذهب إليه التحديثيون التقليديون من أن عملية التحديث سوف تؤدي إلى تواري و اختفاء الظواهر الإثنية المختلفة [3].

و تجدر الإشارة، إلى أن بعض المطالب المادية قد يكون الدافع وراءها اعتبارات رمزية تتعلق بقيادات و مقدسات الجماعة الإثنية

ولا تقتصر مطالب الجماعات الإثنية فيما يتصل بالقيادات على الاعتراف بتلك القيادات،بل إن القيادات التقليدية نفسها تفرض بدورها ضغوطا على النظام السياسي، للحفاظ على وضعها في إطار ذلك النظام[4].

ثانيا:المطالب المتعلقة بشكل الدولة

يقصد بالمطالب المتعلقة بشكل الدولة المطالب الإستقلالية الإنفصالية والمطالب الإستقلالية الإدارية وتمثل

---

[1] هشام محمد الإقداحي، مرجع سابق، ص 80

[2] المرجع السابق، ص 82

[3] المرجع نفسه، ص 85

[4] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ص. 46-47

تلك المطالب بصورتها نمطا خاصا من أنماط المطالب الإثنية في ضوء الطبيعة المزدوجة (المعنوية والمادية) التي ترتبط بتلك المطالب.[1]

أ- المطالب الإستقلالية الإنفصالية

و تجسد تلك المطالب الرغبة في قيام كيان سياسي مستقل و معبر عن الهوية الخاصة للجماعة الإثنية أو الرغبة في التخلص من هيمنة جماعة معينة و ذلك على الرغم مما قد يكتنف تلك المطالب من تضحيات ناجمة عن عدم توافر القدرات الاقتصادية و المتطلبات التنظيمية و الإدراية اللازمة لقيام دولة في الإقليم الساعي للانفصال، من ذلك المساعي الانفصالية للجنوب السوداني،و مطالب جماعة اللوزي في زامبيا وفي المقابل تلعب كذلك اعتبارات الكرامة الوطنية والرغبة في الهيمنة دورا أيضا في إصرار الجماعة المهيمنة على إخضاع الجماعات الانفصالية رغم التكلفة الكبيرة لإخضاع تلك الجماعات

ب-المطالب الاستقلالية الإدارية

على العكس من المطالب الاستقلالية الانفصالية، لا تسعى الجماعات المطالبة بالاستقلال الإداري إلى الانفصال عن الدولة التي ينتمون إليها و إنما تستهدف الجماعات بتلك المطالب توفير الاعتراف لها و لإقليمها بالاستقلال الإداري، أو قدر من الحكم الذاتي، سواء كان ذلك في إطار دولة فيدرالية أو دولة موحدة بسيطة[2].

ثالثا:المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام و مؤسساته:

تتعلق تلك المطالب بالأساس بقضية توزيع الموارد، و إعادة توزيعها بين الجماعات الإثنية المختلفة. حيث تسعى كل جماعة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية المتاحة عبر السياسات العامة المختلفة[3].

[1] المرجع السابق، ص 88

[2] المرجع السابق،ص ص.89- 90

[3] المرجع نفسه، ص ص ص91 92 93

أ-التمثيل في المؤسسات والمناصب العامة

درجت الكتابات التقليدية على النظر إلى السلطة السياسية كأداة لتحقيق أهداف و غايات أخرى، إلا أن الواقع السياسي بصفة عامة وفي دول العالم ثالث بصفة خاصة؛يكشف عن حقيقة أن السلطة في حد ذاتها أضحت تمثل هدفا تتنافس حوله حينا وتتصارع أحيانا، الجماعات القائمة في المجتمع، ذلك أن السلطة السياسية بذاتها تعكس مكانة الجماعة المسيطرة عليها.فضلا عن إنها إذا لم يحقق امتلاكها مكسبا للجماعة فإنه على الأقل سيمنع الضرر الناشئ عن سيطرة جماعة أخرى عليها.فمسألة ألا تكون ممثلا في السلطة لا تعني مجرد أن الجماعة خارج السلطة وإنما أنها خاضعة لجماعة أخرى و تابعة لها، وأن إقليمها يحكمه حاكم إقليم آخر. وفي ضوء ذلك الواقع يسهل تفهم تصاعد المطالب الإثنية المتعلقة بالتمثيل في المؤسسات الحكومية و المناصب

ب- نصيب الجماعة في الإنفاق العام

تعتبر عملية توزيع الموارد على مختلف الجماعات الإثنية الرئيسية، واحدة من أعقد و أخطر المهام التي يتعين على النظم السياسية القيام بها، في ظل تعدد وتعارض المطالب التي تطرحها الجماعات في أغلب الأحيان[1].

ج-مسألة الأرض

تمثل تلك المسألة أبرز وأخطر قضايا المطالب الإثنية فهي عبارة عن امتلاك بعض الجماعات الإثنية لمساحات تفوق كثيرا نسبتها العددية[2].

[1] المرجع السابق، ص ص. 93-94

[2] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص 20

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لأسباب النزاع الإثني

المطلب الأول: المقاربة الأولية primordials approach

يختلف الدارسون حول تسمية هذه المقاربة ف d. horowitz على سبيل المثال يفضل إسم النظرية الصلبة hard view theory في مقابل soft view theory للمقاربة الوسائلية

يرى أنصار هذه المقاربة أن "النزاع العرقي هو نزاع بين جماعات يحركه الإختلاف العرقي" فالجماعة العرقية تبرز كفاعل مستقل independent actor و الإختلاف العرقي كعامل أساسي لإنفجار النزاع العرقي، حيث ترتبط الجماعة من خلال الخصائص التي تميزها، فتزود أفرادها بولاء قوي وشعور بالإنتماء يقوي الروابط العرقية ethnic ties بينهم، وكلما زاد هذا الشعور زادت العداوة إتجاه الأخر لتصل إلى حالة التعصب – ethno centrism– لجماعاتهم في مواجهة الجماعات الأخرى، في هذا الإطار يقول **هانتغتون** "إن الإختلاف قد خلف على مر القرون النزاعات الأكثر ضراوة"[1].

فسلوك الجماعة العرقية تحدده الأحاسيس العرقية ethnic passions لذلك هم يعتقدون أن الأحقاد التاريخية ancient hatreds هي نتيجة لهذه الأحاسيس و في نفس الوقت سببا للنزاع العرقي المعاصر، حيث يقول **هانتغتون:** "يكشف الناس هويات جديدة عادة ما تكون قديمة، هم يسيرون تحت أعلام جديدة، عادة ما تكون قديمة، لتؤدي بدورها إلى حروب مع أعداء جدد، هم في حقيقة الأمر أعداء قدامى".

من خلال الإختلاف العرقي تضع الجماعة العرقية حدود التقسيم fault line، فتعرف الأنا self الذي يضم كل من هو داخل الجماعة in– group والأخر other الذي يشمل كل من هو خارجها out–group فأفراد الجماعة العرقية لا تشعر فقط بالرغبة "بالانضمام" inclusion بل "بالإقصاء" exclusion كذلك لذلك فدراسة النزاع العرقي –حسب هذه المقاربة– يجب أن ينطلق من الجماعة العرقية "كوحدة تحليل"، حيث يحلل الباحث ثقافتها وتاريخ تفاعلها مع الجماعة الأخرى، على غزار ما قام به **هانتغتون** في دراسته لصدام الحضارات على مستوى نزاعات خطوط التقسيم fault line conflicts حيث صنف الدول و الجماعات

[1] دندان عبد الغاني، مرجع سابق، ص. 6

العرقية وفقا لأنتماءاتها الحضارية، مؤكدا أن النزاع يستقي أسبابه من الإختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية حيث يقول "إن المصدر الأساسي للصراعات في العالم لن يكون بالدرجة الأولى أيديولوجيا ولا إقتصاديا، إن المصدر الأساسي سيكون ثقافيا". [1]

كما يركز الباحث على –ما إصطلح عليه kaufman– السياسة الرمزية symbolic politics للجماعات العرقية: أي كيف تؤثر الرموز الثقافية والشعور بالإختلاف عموما على السلوك النزاعي للعرقية

هذا ما يعيد إثارة السؤال القديم حول طبيعة السلوك النزاعي هل هو نتيجة للمصلحة أم للثقافة والإحاسيسpassions، بل ويثير كذلك قضية إلى أي مدى يمكن إعتبار "الجماعة العرقية" وحدة متماسكة لتكون أقرب من كرة البلياردhard billiard bal عند الواقعيين، في هذه النقطة يتفق أنصار الواقعية العرقية ethno– realism مع المقاربة الأولية حول فكرة العرقية ككرة بلياردـ غير أن الواقعية– العرقية ترى أن سبب النزاع ليس الإختلاف في حد ذاته بل الشعور باللاأمن الذي يجعل من كل جماعة تسعى لزيادة قوتها للحفاظ على أمنها، وبما أن الكل يسعى لكسب القوة من أجل الأمن يحدث النزاع.

أما عن دور صناع القرار في النزاع العرقي فيؤكد أنصار هذه المقاربة أن سلوك صناع القرار نابع هو الأخر من الولاء للجماعة العرقية وقيمها الثقافية، فالشعور بالإنتماء هو الذي يملي عليهم السلوك النزاعي إتجاه الجماعات الأخرى، من خلال مركب الأسطورة–الرمز myth–symbol، complexe الذي يحدد نظرتهم للأخر، حتى أنهم يفضلون تنصيب عناصر من قبيلتهم في الوظائف الحكومية الحساسة، حيث نجد على سبيل المثال الرئيس الكيني السابق "جومو كينياتا" استعان بقبيلته "الكيكويو kikuyo والرئيس السابق للكونغو "ألفونس ماسباديان" قرب إليه أفراد قبيلته "الباتيك" أما الرئيس الأوغاندي "أبوتي" في ولايته الثانية 1980– 1985 فوزع الوظائف الحساسة على أفراد من قبيلته "الأنجي النيلية الشمالية".

لذلك يؤكد أنصار هذه المقاربة أن النزاع ينبع من الجماهير mass led وليس من سياسة النخبة الحاكمة، ومن الإختلاف العرقي وليس من التحريك السياسي.

[1] المرجع السابق، ص ص. 7– 8

لقد برزت العديد من التيارات الفرعية في المقاربة الأولية، فأنصار الأولية الثقافية cultural primordials يرون أن الإختلاف الثقافي في حد ذاته سببا للنزاع، من أبرز أنصاره (shepsele)(1993 mainihan) .(ignatieff1993).

(huntington 1996) (1993)(smith1986) في حين ركز آخرون على "إثارة الجماعة" group altruismعلى غرار دراسات chai 1996 أو المعرفة المشتركة (chwe 2001) أو الشبكات الإجتماعية المعقدة على غرار (granovetter 1973)[1].

كما برز إتجاه جديد في هذه المقاربة تحت إسم الأولية التطورية evolitionism primordialism والتي إنتقدت الإتجاه القديم الذي كان يؤكد على أن الجماعة العرقية ثابتة عبر التاريخ، حيث أكدوا أن العرقية تخضع للتغيير فقد تنتقل من التنظيم القبلي إلى التنظيم الحزبي إلا أن ذلك لا يؤثر على بنيتها وهويتها، أي أنها لا تتغير ولا تتحول[2]

وهنا تبرز **نظرية حق الجماعة** ل هورسويتز hors witz إذ تركز هذه النظرية على العوامل الإثنية المسببة للنزاع والمصاحبة للعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، بحيث عادة ما تحدث النزاعات العرقية ما بين مجموعات يكون هناك احتقار وتسلّط من عرقية لعرقية أخرى، فيحدث الخلاف بتداخل العوامل الإقتصادية، السياسية والإثنية. وهذا ما يتجسد من خلال ما يشعر به التوتسي من تسلط و قهر من طرف الهوتو، ممّا شحن شعورهم العدائي ضد بعضهم البعض، وهذا كذلك مايفسّر النّزاع المستمر في العديد من مناطق إفريقيا[3].

قد ساندت العديد من الدراسات الإمبريقية فرضيات هذه المقاربة، حيث أكدت إحداها أن سبب النزاعات العرقية قابع وراء الهوية العرقية فمن 27 نزاع عام 1996 مصنف كنزاع مسلح كبير ب 1000 قتيل في العام، هناك 22 منه يضم عنصر اختلاف الهوية 19[4].

---

[1] المرجع السابق، ص ص 7-8

[2] بلعيد سمية مرجع سابق، ص. 18

[3] المرجع نفسه، ص 32

[4] المرجع السابق، ص 8

من جهة أخرى أن الجزم بأن الإختلاف العرقي يمثل وحده سببا في إثارة النزاع يوصلنا إلى القول بأنه كلما زاد الإختلاف العرقي، زادت شدة أو إحتمال حدوث نزاع داخل هذه الدول، وهذا عكس ما نلاحظه، فسويسرا تضم أكثر من 200 عرقية، واستراليا تتكون من 107 جماعة عرقية غير أن ذلك لم يجعلهما عرضة لنزاع عرقي، بينما كان يكفي أن توجد جماعتين في قبرص لتدخل هذه الدولة في نزاع حاد يستمر أكثر من نصف قرن، هذا ما حاولت توضيحه المقاربة الوسائلية.

المطلب الثاني: المقاربة بالوسائلinstrumentalist approach

تنطلق هذه المقاربة من إفتراض أساسي: هو أن النزاع العرقي ليس نتيجة للإختلاف العرقي بل لتحريك الفواعل السياسية (سواء الداخلية مثل النخبة الحاكمة، أو الخارجية كالدول) حتى أن الإختلاف –في حد ذاته– قد يكون وهمي مختلف من طرف هذه الفواعل، على غرار إدعاء النازية بأن الشعب الألماني جنس آري نقي، في الوقت الذي أجمعت فيه الدراسات الأنثروبولوجية على عدم وجود جنس نقي نتيجة للتداخل التاريخي بين الأجناس، إلا أن هتلر أقنع الأقليات الألمانية في تشيكوسلوفاكيا، بولندا، والنمسا بإختلافهم وسموهم الجنسي، وقام بتحريكهم لصالح أطماعهم التوسعية، في هذا الإطار يقول barry buzan "إن النزاع العرقي أسطورة إستراتيجية strategic myth فليست الجماعة العرقية هي الفاعل بل جزء منها يقودها ويتكلم بإسمها..."[1].

من جهته يرى john bowen أن فكرة الإختلاف العرقي كسبب للنزاعات العرقية هي أقرب إلى الخرافة myth، فكثيرة هي الدول التي تعيش تعددية عرقية ولكنها لا تعاني من النزاعات، بل ويذهب بعيدا لينفي وجود ما يسمى بالنزاعات العرقية، مؤكدا على دور الفواعل السياسية الداخلية والخارجية، حيث يرى أن الإستعمار لعب دورا أساسيا في إثارة الصدام العرقي، في ظل سياسة "فرق تسد" التي تمكنه من التحكم في الوضع الداخلي، فالعديد من النزاعات العرقية المعاصرة إفتعلها المستعمر: فالمشكلة التاميلية في سيريلانكا– على سبيل المثال– أثيرت بسبب نقل بريطانيا للعديد من التاميل من الهند للعمل في الحقول السيرلنكية، ثم إفتعلت النزاع بين الأهالي والوافدين لتضمن موقعها كحكم بينهما. كذلك في النزاع العربي– الإسرائيلي، حيث

[1] دندان عبد الغاني، مرجع السابق، ص.9

بدأ بنقل أقلية يهودية من جميع أنحاء العالم وتوطينها في فلسطين بدعم بريطاني وهذا ما لاحظناه كذلك في[1] قبرص حيث وقف المستعمر البريطاني في صف القبارصة الأتراك (الأقلية) ضد القبارصة اليونان (الأغلبية)، ونفسه ما حدث للصوماليين في إثيوبيا الذين كانوا ضحايا لسياسة أثيوبيا التوسعية...إلخ[2].

وليس بعيدا عن التدخل الخارجي نجد من يركز على عامل الجوار neighborhood حيث يمكن للدولة الجارة لاسيما إذا كانت دولة قربى state-kin أن تقوم بإفتعال النزاع العرقي لتحقيق أهداف إستراتيجية، وذلك من خلال دعمها للحركات الإنفصالية بالتدريب والخطاب القومي وقد يستمر تورطها لدرجة تصبح فيها طرفا مباشرا في النزاع ، ليتحول فيها النزاع العرقي إلى نزاع ما بين الدول inter-state conflict[3].

بالإضافة إلى التحريك الخارجي foreign mobilization للنزاع العرقي ركزت العديد من الدراسات على التحريك الداخلي domestic mobilization

أما القيم والإختلاف العرقي فلا يمثلان بالنسبة "للمقاربة بالوسائل" سوى وسائل في يد الفواعل السياسية سواء الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة. وهذا هو الموقف الذي تبنته الواقعية في نفيها لوجود العرقية في العلاقات الدولية، فالعرقية بالنسبة للواقعيين التقليديين تظهر في الصحف والأخبار اليومية كفواعل تقوم بالنزاع ولكنها في الحقيقة إمتداد لسياسة الدولة التي تمولها من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في المصلحة المحددة بالقوة[4].

لذلك تؤكد "**المقاربة بالوسائل**" أن دراسة النزاعات الإثنية يجب أن تنطلق من فكرة أن النخب أو الدول هي الفاعل في النزاع العرقي، وأن الجماهير لا يمكنها أن تمثل إلا عاملا تابعا عرضة للتأثير، فهي لا تتحرك بذاتها، وإنما عن طريق الفواعل سواء الداخلية أو الخارجية: فأما الفواعل السياسية الداخلية فقدرتها على الإفتعال تكمن في إمتلاكها آليات التحريك (وسائل التنشئة والإعلام والإتصال)، فهي الأقدر على تنشئة

[1] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص. 22

[2] المرجع السابق، ص. 24

[3] المرجع السابق، ص. 24

[4] دندان عبد الغاني، مرجع سابق، ص 10

وتكوين الرأي العام وصناعة صورة الآخرن في حين أن قدرة الدول على أفتعال النزاعات العرقية في كونها تملك الإمكانيات المادية والعسكرية وحتى الثقافية التي تؤثر من خلالها على سلوك الجماعات العرقية.

من جهة أخرى قد يكون التحريك عن طريق التحالف بين النخبة الداخلية والفواعل الخارجية على غرار التحالف بين **رووُف دنكطاش** زعيم القبارصة الأتراك وتركيا، أو تحالف **كليريدس** رئيس القبارصة اليونان، ومنه يأخذ الإفتعال هذا مستويين: داخلي وخارجي، والتحليل يكمن في تحديد المستوى الذي يمثل المدخلات ومستوى المخرجات[1]

-مما سبق يمكن تقسيم أنواع التحريك

تحريك داخلي: أحزاب، صناع القرار ...الخ.

تحريك خارجي: دول ويتقسم بدوره إلى؛

أ-تحريك إقليمي: دولة قربى kin-state،

دولة جارة neighbor-state،

دولة وطن home-state.

ب-تحريك دولي: دولة أجنبية alien-state.

لذلك تنفي المقاربة بالوسائل أن يكون لعامل الإختلاف العرقي دورا في إثارة النزاع، بل وتؤكد على أن هذه النزاعات تدعى **بالنزاعات العرقية** من باب المجاز فقط، فالنزاع -بالنسبة لهم- في الظاهر عرقي (فواعله جماعات عرقية) في حين أن جوهره لا يمت بصلة بالعرقية ولا يعدو أن يكون صراع مصالح سواء بين فواعل داخلية أو خارجية[2]

رغم إتفاق أنصار هذه المقاربة حول عقلانية هذه الفواعل (سواء الداخلية منها أو الخارجية) إلا أنهم إختلفوا حول دوافعها من وراء النزاع الإثني، حيث أكد البعض على أن الدوافع سياسية محضة، كالبقاء في السلطة

[1] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص 28

[2] دندان عبد الغاني، مرجع سابق، ص. 11

(بالنسبة للنخب) أو تحقيق المصلحة الوطنية المحددة بالقوة (بالنسبة للدول) بينما ركز الآخرون على الدوافع الإقتصادية، على غرار collierوhoeffer (2001) اللذان توصلا بعد تحليل 25 حالة من النزاعات العرقية منذ 1960، إلا أن الأحقاد hatreds لا تمثل عاملا مقنعا في تحليل النزاع العرقي عكس العامل الإقتصادي (سعي النخبة إلى تحقيق مكاسب إقتصادية من وراء الإنفصال).

و من هنا برزت النظريات الجزئية في النزاعات العرقية، النظرية الإقتصادية والسياسية ...إلخ، **كنظرية الندرة والإحتياجات لجون بورتن** john burton[1]، فحسب هذه النظرية كل فرد له إحتياجات، وإذا غابت هذه الإحتياجات تنعدم العلاقات الإجتماعية والتنظيمية، وبذلك سيبحث الفرد أو الأفراد عن نظم أخرى تحقق لهم تلك الحاجيات، فيلجؤن إلى السلوك النزاعي ضدّ دولتهم[2].

ويرى جون بورتون بأنه في كل مجتمع توجد نخبة وجماعات وهياكل تحصل الكثير من المكاسب من خلال الحفاظ على الوضع القائم، وباتالي فهي تسعى لمقاومة مطالب الجماعات الأخرى في المجتمع. فإذا لم تلبّ المؤسسات والهياكل –والتي غالبا ما تعمل للحفاظ على مصالح النّخب المسيطرة– احتياجات باقي الجماعات في المجتمع فسوف يظهر النزاع[3]

فالإحتياجات الإنسانية ليست هي السبب في إحداث الخلافات، بل تظهر الخلافات من عدم تلبية هذه الإحتياجات. ولذلك غالبا ما تكون مصادر الخلافات أو النزاعات من المستوى الداخلي ثم تنتشر خارجيا أي خارج نطاق دولة النزاع. وكذلك على مستوى الجماعة العرقية حسب هذا التوجه وفي حالة عدم تحقيق حاجياتها من طرف الدولة فإنها تحاول البحث عن تحقيق حاجياتها تلك بطرق مختلفة، غالبا ما تأخذ شكل المطالبة العنيفة التي تنتهي بمواجهات ضد النظام.

---

[1] هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص ص. 42-43

[2] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص. 29

[3] المرجع السابق، ص. 29

وهذا ما يفسّر نشوب الخلاف من خلال التقسيم غير العادل للثروة، خاصة الخلافات العرقية، مثل النزاع في السودان الذي سببه تقسيم غير عادل للثروة بحيث نجد شمال السودان يملك معظم الثروة بينما الجنوب فهو يملك القليل منها فقط. ممّا زاد في تصعيد حدة الخلاف[1].

كما نجد في إفريقيا ظاهرة خاصة، بحيث أن الدول الإفريقية تستعين بأطراف خارجية لفرض سيادتها على ترابها الوطني مقابل أن تحصل تلك الأطراف على جزء من الثروات. وبالتالي يكون نصيب الطرف الخارجي قد إقتطع من نصيب الجماعة العرقية في تلك الدولة، ممّا يجعلها تثور ضد ذلك التقسيم محاولة إلغائه بطرق نزاعية عنيفة في أغلب الأحيان

– رغم القدرة التحليلية للمقاربة الوسائلية إلا أنها واجهت العديد من الإنتقادات

1. قد يظهر التركيز على عامل الإستعمار –على غرار ما فعل bowen– مقنعا في تفسيره بداية النزاعات العرقية، إلا أنه يبقى عاجزا عن تحليل إستمرارها، فالإستعمار عامل قصير المدى أمام النزاع العرقي الذي قد يمتد أكثر من نصف قرن على غرار النزاع القبرصي[2].

2. من جهة أخرى لا يمكن نفي دور عامل الإختلاف العرقي، فلو إنتهجنا قانون السببية **لجون استوارت ميل**"التلازم في الحضور و الغياب" لوجدنا أنه في بحذف العرقية لن يجد القادة والدول ما يفتعلون وبالتالي لن يحدث النزاع فغياب عامل العرقية إذا يؤدي إلى غياب النزاع، ومنه تعتبر العرقية إحدى العوامل المفسرة للنزاع العرقي مادام قيامه مرتبط بحضورها

3. كما أنه من المبالغة القول بأن كل النزاعات العرقية هي إمتداد لسياسة الدولة التي تدعمها –على ما تؤكد الواقعية– فليس كل النزاعات العرقية تدعم بنسبة أساسية من أطراف خارجية فرغم كون جماعة الباسك في فرنسا وإسبانيا لا تملك دولة قربى kin–state بل وتعيش حصارا دوليا خانقا في ظل التحالف الإسباني الفرنسي ضدها– إلا أنها إستمرت بإمكانياتها الخاصة وأحدثت خسائر كبيرة للدولتين، وهذا ما يجعل الموقف الواقعي ملائما فقط للنزاعات العرقية التي تعرف تدخلا خارجيا قويا أو ما اصطلح عليها بالنزاعات العرقية المدولة.

[1] دندان عبد الغاني، مرجع سابق، ص. 12

[2] المرجع السابق، ص ص.12– 13

المطلب الثالث: المقاربة البنائية constructivist approach

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كإنتقاد للإتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، كان nicholas onuf أول من إستعمل المصطلح في كتابه world of our making حيث ركز على إنتقاد أعمال الواقعية البنيوية structuralism[1].

ففي دراساتها للنزاعات العرقية إنطلقت البنائية من إنتقاداتها للمقاربة الأولية والوسائلية حيث أكدت أنه لا يمكن النظر إلى الهوية العرقية كأنها معطى طبيعي ثابت، وأن النزاع ينبع من الشعور بالإنتماء، والإختلاف، فالعرقية حسب البنائية هي جماعة تتقاسم ثقافة معينة قابلة للتحول في ظل ظروف إجتماعية أو سياسية معينة، وهذا ما ذهب إليه lapid (1996) عند ما أكد أن الهوية العرقية ليست ثابتة بل خاضعة للتغيير في ظل ظروف سوسيو-تاريخية معينة[2].

من جهة أخرى لا يمكن نفي وجود الجماعة العرقية على غرار ماحاول أنصار الوسائلية القيام به، فالعرقية أسبق من النزاع العرقي، ولا يمكن الجزم بعدم وجودها فقط لكون النزاع العرقي لم يحدث في المجتمع، لذلك كان على أنصار المقاربة الوسائلية نفي وجود الحركة العرقية وليس العرقية في حد ذاتها، والفرق بين المصطلحين واضح. من جهة أخرى ترى البنائية أنه لا يمكن جعل النخبة الحاكمة عاملا تابعا للجماعة العرقية التي يمثلونها -على غرار ما تؤكده المقاربة الأولية- كما لا يمكن القول بأن الفاعل الأساسي هي النخبة الداخلية، فهناك تأثير متبادل بين النخبة الحاكمة، المجتمع المدني والجماعة العرقية لدرجة يصعب تحديد مدخلاته input ومخرجاته output

ومنه ترفض البنائية فكرة الفصل التام بين العقلانية واللاعقلانية في سلوك الفواعل العرقية فلا وجود لسلوك مصلحي كليا wholly instrumental ولا إثاري كليا altruistik fully، في هذا الإطار يرى figueredo wegast (1997) أنه لا يمكن الفصل بين العقلانية و اللاعقلانية مادمنا عاجزين عن عزل صناع القرار عن مشاعر الخوف والإنتماء والأحقاد، ليتفق بذلك مع bell الذي يرى -بدوره- بأن الفصل بينهما يساهم على تشويه الظاهرة.

---

[1] المرجع السابق، ص.12- 13

[2] بلعيد سمية، مرجع سابق، ص.29

يعتقد horoswitz أن التضارب بين التحليل الوسائلي و الأولي يشتد عند ما ننظر إلى النزاع العرقي ككل، أما إذا قسمناه إلى عناصر (مظاهرات عنيفة، أعمال شغب، وحروب إنفصالية...الخ) فنجد أن الشعور العرقي والأحاسيس هي المفسر الأول لتلك المظاهرات وأعمال الشغب في حين أن الإفتعالية والعقلانية هي أحسن تفسير للحروب الإنفصالية غالبا ما تكون نتيجة لتخطيط محكم من طرف صناع القرار، يأخذون فيه الظروف الداخلية والخارجية بعين الإعتبار[1].

كما تقر البنائية بدور الدول في تحريك النزاعات العرقية لكنها ترفض النظر إلى الدوافع من منظور واقعي، فالهدف من وراء التدخل ليس على غرار ما تؤكد المقاربة الأولية نصرة الجماعة التي تربطها بها قرابة، ولا لدوافع مصلحية بحتة، فالدول تتدخل لمصلحة ولكن غالبا ماتكون المصلحة متأثرة بالقيم الإجتماعية والحضارية للدولة[2].

نستنتج مما سبق أنه لا يمكن الفصل بين المقاربة الأولية والمقاربة بالوسائل في تفسير النزاعات العرقية فعامل العرقية يعتبر من العوامل الخلفية الأساسية backgrounder factor، أما التحريك السياسي فهو عامل مثير trigger factor للنزاع العرقي، فالنخب الداخلية أو الدول تفتعل وتحرك قيم موجودة مسبقا في الجماعة العرقية، فهي لا تختلف الهوية بقدر ماتقويها وتبرزها، كما أن دور الجماهير في هذه النزاعات، وقتالها ضد الجماعة الأخرى لدليل واضح على دور العامل العرقي حيث تشير الإحصائيات أن 90% من المقاتلين في النزاعات الداخلية المعاصرة ليسوا جنودا.

رغم محاولات البنائية التركيب بين المقاربتين السابقتين والخروج بمفهوم متناسق للنزاع الإثني إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الأنتقاد: فهناك من إعتقد أن الدمج بين المقاربة الأولية والإفتعالية لا يمثل حلا للمشكلة مادمنا عاجزين عن تحديد من هو الفاعل الأساسي، والفاعل التابع هل النخب (داخليا) أو الدول (خارجيا) أم الجماعة العرقية

غير أن قيمة هذا النموذج تكمن في كونه مفتوح، يراعي عدم إنسجام الظاهرة العرقية فتحديد الفاعل ومستوى التحليل يرتبط أساسا بالحالة المدروسة، فهناك نزاعات عرقية تلعب الفواعل الخارجية فيها الدور الرئيسي

[1] المرجع السابق، ص. 29

[2] دندان عبد الغاني، ص. 13

على غرار "النزاع العرقي في كشمير أو أبخازيا أو ناكارنو كاراباخ..." وهناك من تلعب الفواعل الداخلية الدور الأساسي مثل النزاع العرقي في أيرلندا والباسك وكيبيك...إلخ

نجد أيضا **نظرية إحباط عدوان** من بين رواد هذه النظرية دوب دولار dopp doller الذي إفترض بأنّ، العدوان يتريب على الإحباط بحيث أن حدوث ظاهرة العدوان يدل دائما على وجود الإحباط، كما أن وجود الإحباط يؤدي إلى العدوان. والعدوان حسبه هو إضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق إستجابة من هدف معين يسعى إليه الفرد. أي عندما يكون هناك عائق بين الفرد ورغباته يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقته، فإذا إستمرت التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل للتعبير عن نفسها بسلوك عدواني تدميري
ويعتقد **بيركوفتز berkowitz** بأن العدوان ينتج عن إدراك الأطراف التي تمارس السلوك النزاعي بأن هناك تفاوتا بين ما تطمح لتحقيقه (مستوى إجتماعي، درجة المشاركة السياسية)، وبين ما هو موجود واقعيا. وبقدر ما يكون الحرمان والإحباط كبيرا ومستمرا بقدر ماتكون إمكانية اللوجوء إلى العنف أكثر.

وهذا كذلك ماينطبق على الجماعة العرقية، بحيث أنها حينما تشعر بالإحباط ويكون كبير ومستمرا يكون إحتمال نشوب خلاف عرقي. فمثلا: شعور الجنوبيين في السودان بالإحباط

كلما غاب الطابع الوحدوي للدولة وتعددت داخلها العرقيات والثقافات، كلما ساعد ذلك على بروز الخلافات العرقية. إذ بمجرد تفكك بعض الدول طفت إلى السطح مطالب إنفصالية، ذلك أن هذه الدول قامت على التجميع الإجباري غير المتجانس للعرقيات التي كانت تكونها، فقد إشتملت على عرقيات مختلفة من الناحية اللغوية والدينية وحتى الثقافية. ممّا نتج عنه إثنيات عنيفة على مستوى الدول الحديثة نفسها[1].

[1] المرجع السابق، ص ص14-15

وفي الأخير نخلص إلى أن الجماعة الإثنية هي مجموعة اجتماعية يتشارك أعضاها في هوية جماعية تسمى إثنية مغمورة بثقافة خاصة كضمان لحياتهم

إلا أنه مهم إختلفت التعاريف والمفاهيم حول الإثنية فهي حالة إنسانية طبيعية مترسخة لدى الجماعات، فتحدث النزاعات الإثنية نتيجة لشعور هذه الجماعة بالحرمان النسبي من كافة الخدمات الاجتماعية والثروات الطبيعية.

لدى هذه الجماعة مجموعة من المطالب المختلفة وكثيرا ما يؤدي تجاهل هذه المطالب إلى سعي الجماعة إلى الإنقلاب على النظام القائم فإما يؤدي بها إلى الإنفصال أو الإنضمام إلى كيان أخر يحقق لها مطالبها.

الفصل الثاني: الدراسة الجيوسياسية للسودان

السودان كما يقول حسن مكي هو "إختزال الإنسان إفريقيا؛ حيث أصبح السودان مستودعا للأجناس الإفريقية ولغاتها، وعاداتها وأديانها وتقاليدها، وإنعكاس ذلك على الشخصية السودانية التي هي جماع الشخصية الإفريقية العربية، و أصبح السودان بذلك أرض السماحة الإجتماعية والتعايش السياسي والديني".

فمالذي أدى إلى إقتتال وتنازع أهالي السودان؟

المبحث الأول: جيوبوليتيك السودان

سنتطرق في هذا المبحث إلى الكيان السوداني من مختلف الجوانب

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للسودان

يحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من قارة افريقيا. بين دائرتي 4 و22 شمال خط الاستواء وخطي طول 22 و 38 ويمتد طول الحدود البحرية على ساحل البحر الأحمر إلى حوالي 670 كلم، يتوسط 9 دول افريقية، حيث تحده من الشرق اثيوبيا واريتريا ومن الشمال مصر وليبيا ومن الغرب التشاد وجمهورية افريقيا الوسطى ومن الجنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا و اوغندا[1].

هذا الموقع جعل من السودان المعبر الرئيسي بين شمال افريقيا العربي وجنوبها الزنجي، كما أنه حتى منتصف القرن الحالي، الممر الرئيسي لقوافل الحجيج والتجارة من غرب افريقيا إلى الأراضي المقدسة وشرق افريقيا.

تبلغ مساحة السودان حوالي 2.5 مليون كلم مربع وهو بذلك أحد أكبر الدول الافريقية كما يأتي في المرتبة الحادية عشر بين بلدان العالم الأكبر مساحة و كتابات أخرى تذكر أنه في المرتبة العاشرة عالميا.[2]

نتيجة لكبر المساحة هذه تباينت بيئات السودان الايكولوجية وموارده وثرواته الطبيعية كما تعددت أجناس سكانه و أعراقهم و ثقافاتهم.

---

[1] موسوعة السودان الرقمية **"جغرافيا السودان"** مقال من الإنترنيت تم تصفح الموقع: 2015/04/22
www.sudanway.sd\geographie.html

[2] المرجع نفسه

إن موقع السودان الاستراتيجي والغني بالموارد والثروات الطبيعية جعله أحد محاور التنافس الاستعماري القديم في افريقيا، كذلك ظل السودان يمثل أحد أطماع الاستعمار الحديث، خاصة بعد أن شحت موارد العالم الطبيعية وأصبحت مشكلة الغذاء في المستقبل هاجسا يؤرق العالم المعاصر[1].

المناخ:

يسود السودان المناخ المداري الذي يتميز بارتفاع درجات الحرارة في معظم أيام السنة وتدرجه من جاف جدا في أقصى الشمال إلى شبه الرطب في أقصى الجنوب.

تصل درجات الحرارة إلى أقصى معدلاتها في فصل الصيف (مارس- أكتوبر) حيث يصل المعدل اليومي في شهر مايو ويونيو إلى أكثر من 42.9 درجة مئوية في شمال السودان وإلى حوالي 34 في الجنوب. خلال فترة الصيف تنخفض درجات الحرارة في شهري يوليو وأغسطس بمعدل 5-8 بسبب هطول الأمطار. في فصل الشتاء (نوفمبر- مارس) تصل درجات الحرارة إلى أدنى معدلاتها في شهري ديسمبر ويناير.المتوسط اليومي في الشتاء هو 15.9 درجة مئوية في الشمال و 28.8 في الجنوب.

وتتصف أمطار السودان بأنها تصاعدية تتحكم في حركة الفاصل المداري شمالا وجنوبا بين خط الاستواء ومدار السرطان. باستثناء ساحل البحر الأحمر حيث المطر الشتوي، يقتصر هطول الأمطار على فصل الصيف. وتبلغ أعلى معدلاته في شهر اغسطس حيث يبلغ الفاصل المداري اقصى امتداد له شمالا. تسود سمات الصحراء في اقصى الشمال حيث يقل المطر السنوي عن 50 ملم وتزيد كمية الأمطار وكذلك طول المطر الزراعي تدريجيا نحو الجنوب حيث يصل المتوسط السنوي للأمطار 1400ملم وطول الموسم الزراعي في أقصى الجنوب.، هطول الأمطار المتوقع وتكرار موجات الجفاف التي تتفاوت في طولها وحدتها خاصة الأجزاء الوسطى والشمالية ويمثل أحد المميزات المناخية الهامة في السودان. كانت أقصى موجات الجفاف في القرن الحالي وجفاف الساحل (1968/74) وجفاف (1985/1983) والذي اتخذ بعدا مأساويا وامتدت آثاره لتشمل البيئة الطبيعية والبنيات الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] المرجع السابق

[2] المرجع نفسه

الثروات الطبيعية:

البترول: بدأ البحث عن البترول منذ 1959 في منطقة البحر الأحمر ثم تحول البحث في السبعينيات إلى غرب وجنوب السودان في عام 1996 بدأ الانتاج (10.000 برميل في اليوم) للاستهلاك المحلي حيث تم تشييد وتشغيل مصفاة الأبيض، في سبتمبر 1999 بدأ الانتا ج التجاري والتصدير (150.000 برميل في اليوم) بعد أن اكتمل خط الأنابيب الناقل من حقول البترول في باينتيو والوحدة وهجليج إلى ميناء بشائر إلى ساحل البحر الأحمر(1619 كلم)، كذلك أكتمل تشييد مصفاة الخرطوم بغرض التسويق المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من مشتقات البترول.[1]

الذهب: يتركز إنتاجه حاليا بمنطقة ارياب بولاية البحر الأحمر. و وصل الانتاج في عام 1998 إلى 5.67 طن من الذهب الخالص بعائد اجمالي قدره حولي 54 مليون دولار، يضاف إلى هذا الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه بكميات وفيرة في منطقة البحر الأحمر، كما أن هناك معادن أخرى كثيرة أهمها الحديد والكروم والنحاس والزنك والمايك والجبس والاسبستوس بدأ استغلال بعضها تجاريا.[2]

المياه: يتميز نهر النيل و روافده بموارد مائية هائلة تغطي حوالي 25.000 كلم مربع ويقدر الايراد السنوي لنهر النيل بحوالي 58.9 مليار متر مكعب يساهم فيها النيل الأزرق بحوالي 58.9 بالمئة ويلعب النيل دورا حيويا في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي علاقات السودان الخارجية خاصة مع دول حوض النيل تستغل مياه النيل و روافده في الري وتوليد الكهرباء من خزانات الروصيرص وسنار وخشم القربة وفي الملاحة وصيد الأسماك، اتفاقية مياه النيل لعام 1995 منحت مصر 55.5 مليار متر مربع سنويا من مياه النيل والسودان 18.5 مليار متر مربع ومن المتأمل أن يضيف مشروع قناة جونقلي في جنوب البلاد والتي توقف العمل بها لظروف أمنية حوالي 2.4 مليار إلى نصيب كل من الدولتين، بالإضافة لمنظومة النيل يزخر السودان بالعديد من البحيرات الداخلية والأودية الموسمية التي تلعب دورا هاما في حياة السكان الاقتصادية خاصة في شرق البلاد وغربها، مخزون المياه الجوفية يقدر بحوالي 9000 مليار متر مربع تتوزع بين حوضين جوفيين رئيسين هما الحوض النوبي الرسوبي في شمال غرب السودان وحوض [3]

---

[1] خالد حامد عمر، صناعة البترول في السودان...الشفافية الغائبة، مقال من الإنترنيت، تم تصفح الموقع:2015/04/25

www.alukah.net/sharia/0/56670/1

[2] المرجع السابق

[3] المرجع نفسه

تكوينات أم روابة في جنوب وسط السودان، أما تكوينات الصخور الصلبة والتي تتركز في شرق وغرب الوسط وجنوب غرب البلاد فإنها تمثل حوضا جوفيا فقيرا[1].

يستغل السودان حاليا حو الي 2 مليار متر مربع من المياه الجوفية بغرض الري والاستخدامات المدنية. التغذية السنوية للمياه الجوفية تقدر بحوالي 4.5 مليار متر مربع [2].

البحر الأحمر منفذ السودان الملاحي إلى العالم الخارجي به موانئ بوتسودان وسواكن وأوسيف بالإضافة إلى مراسي أخرى صغيرة متعددة. ويتميز ساحل البحر الأحمر بوجود غابات القرم (المانجروف) التي تنمو في الخلجان والشعب المرجانية التي تأوي أصناف متعددة من الحياة البحرية النادرة.

كما تتميز السودان بالتنوع والتباين في النباتات الطبيعية إذ تحوي سبع أقاليم نباتية تتدرج من الصحراء في الشمال إلى إقليم الغابات المطيرة في أقصى جنوب غرب البلاد. وثروة حيوانية هائلة تتنوع أجناسها وأصنافها بتعدد البيئات الايكولوجية الممتدة من الصحراء حتى الغابات الاستوائية[3].

المطلب الثاني: إقتصاد السودان

يرتكز الاقتصاد السوداني بشكل أساسي على الزراعة باعتبار أن بلد السودان غني بالموارد الزراعية التي تغطي 50 بالمئة من المساحة الكلية للبلاد حيث تساهم الزراعة بما يعادل 90 بالمئة من إجمالي الصادرات بالمقارنة مع مساهمة الصناعات التي بدأت تنمو بصورة متزايدة في الآونة الأخيرة في اقتصاد البلاد.

*المقومات الاقتصادية

القطاع الزراعي: تبلغ جملة الأراضي الزراعية 200 مليون فدان (الفدان يساوي 4200 متر مربع) تبلغ جملة الأراضي المستغلة منها 40 مليون فدان فقط أي ما يعادل 20 بالمئة من جملة المساحة الصالحة للانتاج الزراعي، تتركز الاراضي الزراعية على ضفاف نهر النيل و روافده فيما تعرف ب السهول الفيضية

[1] المرجع سابق

[2] حسن جمول، بوادر السلام السوداني، مقال من الإنترنيت، تم تصفح الموقع: 2015/04/28
www.algazira.eaet/programs/the-sudanese-scene

[3] المرجع نفسه

وهي تمتاز بالخصوبة العالية وإنتاجية قياسية وهي أراضي تصلح لزراعة القطن بكل أنواعه والفول السوداني والقمح وقصب السكر والخضر والبقوليات والتوابل والفواكه بكل أنواعها ...الخ[1].

قطاع الثروة الحيوانية: إن أهم ما يميز اللحوم و المنتجات الحيوانية السودانية بأنها ذات جودة عالية وذلك لاعتماده على المراعي الطبيعية التي تخلوا تماما من أي مركبات مرتبطة بالأعلاف التي تقوم على المواد العضوية ومركباتها، فالسهول الشاسعة والاقاليم المناخية المتباينة أعطى ميزة بنسبة كبيرة لتربية الحيوانات مما جعلها خالية من كافة أمراض الحيوان الوبائية بالإضافة إلى العناية الصحية التي تقوم بها السلطات المختصة بوزارة الثروة الحيوانية السودانية[2].

القطاع الصناعي: تمثل الموارد الاقتصادية الهائلة المتمثلة في الإنتاج الزراعي والحيواني والتعديني بالسودان أهم الأسس اللازمة لقيام قاعدة صناعية و تتمثل هذه الصناعات[3]:

1-الصناعات الغذائية مثل صناعة الحلويات والبسكويت والشعيرية والسكسكانية والمكرونة كما تشمل تعليب الخضر والفواكه والأسماك وكذلك الدقيق[4].

2-صناعة النسيج تشمل الأقمشة بأنواعها بالإضافة إلى الغزل والتريكو...إلخ.

3-صناعة الجلود والأحذية.

4-صناعة السكر حيث توجد أربعة مصانع سكر بالإضافة إلى مصنع سكر كنانة الذي يعتبر نموذجا ناجحا للإستثمار العربي المشترك.

1-زيوت الطعام بأنواعها المختلفة من زيت السمسم وزيت الفول وزيت زهرة الشمس والذرة الشامي...إلخ.

2-صناعات الصابون والمنظفات.

---

[1] المرجع السابق

[2] موسوعة السودان الرقمية، مرجع سابق

[3] أبو إبراهيم، عينات من عمق تاريخ السودان (الحلقة 4): الميدوب في غرب السودان، مقال من الإنترنيت، تم تصفح الموقع:2015/04/22

www.arabiandna.com/vb/shouthread.php?t=2981&page=6

[4] المرجع نفسه

3-الملابس الجاهزة.

4-صناعة المياه الغازية والثلج.

5- الصناعات الكيماوية.

6-صناعة الزجاج.

- صناعة الإسفنج و البولستيرين.

- صناعة قطع الغيار.

- صناعة البلاستيك.

- الأثاث المنزلية و المكتبية.

- صناعات تجميع الأجهزة الكهربائية.

- صناعات تجميع الآلات الزراعية والشاحنات والسيارات .

- الصناعات الدوائية.

- الصناعات الهندسية والمنزلية.

- صناعة الإسمنت.

قطاع التعدين : تشير المؤشرات والدراسات الجيوفيزيائية إلى أن السودان يعتبر من أغن دول العالم من حيث ثروات الأرض الباطنية، وإن ما تم اكتشافه إلى الآن يتمثل في[1]:

النفط: تأتي أهمية النفط من أنه المحرك الرئيسي للقطاعات الإقتصادية المختلفة.

و قد دخل السودان النادي العالمي للدول المنتجة للبترول بإنتاجية تقدر ب 200 ألف برميل يوميا يتم نقلها عبر خط أنابيب طوله 1610 كلم من أقصى الجنوب الغربي الى ميناء "بورتسودان" حيث يتم تصفية حوالي 50 ألف برميل يوميا في مصفاة الخرطوم ومن المعلوم أن البترول السوداني في هذه المرحلة تقوم باستخراجه

[1] المرجع السابق.

شركات تكون كونسورتيوم من الشركة الصينية CNPC وشركة بتروناس الماليزية وشركة تملسان الكندية بالإضافة إلى شركة سودابيت السودانية كما يقوم كونسورتيوم اخر في حقول عدراييل تقوم به نفس المجموعة بالاضافة الى شركة أول ثاني الاماراتية .كما تمت إتفاقيات للتنقيب في مواقع أخرى في أواسط السودان وشرقه وشمال غربه بالاضافة الى مربع 5/ب/2 في جنوب غرب البلاد و تقوم بها شركات غربية[1].

قطاع البنيات التحتية :

الطرق: تعتبر شبكات الطرق من أهم مجالات الاستثمار نسبة لمساحة السودان الشاسعة و تباعد أطرافه حيث تغطي شبكة الطرق الحالية حوالي أربعة ألالف كيلو متر طوليا .حيث تربط هذه الشبكة ميناء بورتسودان بموقع الأنتاج في الشرق والوسط و الجنوب و الغربي.بينما تخطط الدولة لإنشاء حوالي خمسة ألاف كيلو متر من الطرق حيث تطرح الدولة بعض الطرق الخارجية للتشييد مثل طريق الخرطوم أسوان (جمهورية مصر العربية) ليكون متصلا بميناء الاسكندرية. والطريق القاري الثاني يربط السودان عبر مدينة جوبا بوسط و جنوب إفريقيا أما الطريق الثالث يربط السودان بدول غرب إفريقيا و سائر الدول المطلة على المحيط الأطلسي.

هذا بالاضافة إلى الطريق الذي يجري تشييده لربط شرق السودان بدول شرق إفريقيا عبر دولة أثيوبيا هذا فضلا عن شبكات الرق الداخلية التي تخطط الدولة لإنشائها ومطروحة الآن للاستثمار.[2]

المطلب الثالث : السياسة في السودان

نظام الحكم في السودان نظام رئاسي، حيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا من كافة المواطنين الذين بلغت أعمارهم 17 عاما، ويحق لأي مواطن أن يترشح لمنصب رئيس الجمهورية ولا يشترط ذلك أن يكون ممثلا لحزب سياسي مسجل أو غير مسجل[3].

[1] المرجع السابق

[2] المرجع نفسه

[3] صالح محمد القاسم، **النظام السياسي و مشكلة الجنوب في السودان في الفترة (1969-1989)**، عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2012

ويتكون نظام الحكم في السودان من ثلاث سلطات: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.[1]

فتنقسم البلاد إلى 15 ولاية وتتمتع هذه الولايات بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة إذ يقتصر دور المركز ممثلا في وزاراته الاتحادية على التخطيط وإقرار السياسات العامة، ويمثل الحكم المحلي أحد ركائز الحكم في السودان حيث تتكون كل ولاية من عدد من المحليات التي تتولى عبر أجهزة شعبية مهمة تخطيط وتنفيذ وإدارة كافة الأنشطة التعليمية والصحية والزراعية والحرفية والخدمية على المستوى المحلي[2].

- الأنماط الإدارية لمستويات الحكم :

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عرض وتحليل الأنماط الإدارية للحكم في السودان للمستويات دون المركز (الحكم المحلي، الحكم الإقليمي والحكم الاتحادي) عبر تسلسل تاريخي موجز و بالتركيز على الفلسفة، الهياكل، السلطات، العلاقات، الموارد المالية والخدمات ومن ثم العمل على تقييم كل نمط و إبراز نقاط القوى فيه وكذا الحال لقوى الضعف[3].

1/ نمط الحكم في ظل قانون الحكم الشعبي المحلي :

إبراز سمات هذا القانون هو جعله المديرية وحدة حكم بشخصية إعتبارية ولها موازنة وهيئة حاكمة هي المجلس الشعبي التنفيذي، هذا المجلس له سلطة إنشاء مجالس شعبية تحتية مثل مجالس المناطق، المدن والأرياف، مجالس الأحياء، القرى، الفرقان والمناطق الصناعية لهدفين، تحقيق قدر من اللامركزية وإعمال [4] مبدأ المشاركة الشعبية في تقديم الخدمات العامة. في قمة المجلس الشعبي التنفيذي محافظ يعين بواسطة رئيس الجمهورية.

من جملة وحدات الحكم الشعبي التي بلغت حوالي (5610) مجلسا وهناك فقط 18 وحدة هي المجالس الشعبية التنفيذية ذات شخصيات اعتبارية سلطات وصلاحيات مالية وموازنة. بقية الوحدات تعتبر أذرعا مساعدة للمجالس الشعبية التنفيذية.

---

[1] موسوعة السودان الرقمية ، مرجع سابق .

[2] المرجع نفسه

[3] صالح محمد القاسم، المرجع السابق

[4] المرجع نفسه

نقاط القوة تمثلت في المشاركة الشعبية الواسعة التي تحققت و كذلك في تنزيل السلطات من المستوى القومي إلى المجالس الشعبي التنفيذي تقصيرا للظل الإداري. أما نقاط الضعف فتمثلت في أن السلطات المتنزلة هذه لم تبارح مستوى المجلس الشعبي التنفيذي إلى ما دونه، وأن المستويات الأدنى مجالس المناطق وما دونها لم يكن لديها أي موارد مالية يمكنها من تأدية مهامها، إذ كانت ترجع دائما إلى المجلس الشعبي التنفيذي للموافقة أو التمويل[1].

2/ نمط الحكم في ظل قانون الحكم الإقليمي 1980

تباينت الآراء حول الأسباب التي دعت للتفكير في تطبيق الحكم الإقليمي .

بعض المفكرين أشاروا الى أن النجاح النسبي لتجربة الحكم الذاتي في المديريات الجنوبية حفز متخذي القرار لتعميم التجربة. أشار آخرون إلى سبب آخر هو الفشل النسبي الذي صاحب التطبيق الفعلي لقانون الحكم الشعبي المحلي 1971 تحديدا عدم تنزيله للسلطات من مستوى المجلس الشعبي التنفيذي. وذهب آخرون في إتجاه مختلف إذ أشاروا إلى أن الحكم الإقليمي جيء به لأسباب سياسية لتوسعة قاعدة المشاركة السياسية في الحكم بهدف إمتصاص الاستقرار السياسي والامني التي شهدها السودان خلال السبعينيات كيفما تكون المبررات والاسباب فقد جاء قانون الحكم الاقليمي 1980. نصت المادة (4) من الفصل الرابع لقانون الحكم الاقليمي على إنشاء خمس أقاليم شمال السودان. قانون الحكم الاقليمي أعاد ترتيب هيكل الحكم إ ذ أصبح ثلاثي المستوى (الحكومة المركزية، حكومات الاقاليم ومجالس المناطق) وأعاد توزيع السلطات والموارد على الأقاليم[2].

هذا هو الحكم الإقليمي من حيث النصوص .

3/ الحكم الاتحادي

الحكم الاتحادي كخيار لحكم السودان تم التوصل إليه في مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام. كان الهدف من هذا المؤتمر هو السعي لإيجاد نمط حكم (يراعي التعددية ويصون الوحدة وينظم حرية العقيدة والتعبير عنها ويؤمن المشاركة الفعلية على أساس المواطنة ويوجد معادلة مناسبة لاقتسام السلطة تراعي وحدة البلاد وتضمن مشاركة الاقاليم في تصريف شؤونها وتطوير بنياتها).

[1] المرجع السابق

[2] المرجع نفسه

أستبعد النظام المركزي لعدم تلبيته هذه المتطلبات ونظر في الحكم الاقليمي فتبين أنه عانى من صعوبات عملية أثناء فترة التطبيق[1] .

هذه الحقائق استوجبت النظر في أنماط أخرى من الحكم تلبي المتطلبات و تقرأ واقع السودان، فوجد ذلك في الحكم الاتحادي.

المبحث الثاني: ديمغرافيا السودان

في هذا المبحث سنحاول الإلمام بديموغرافيا والأصول التاريخية للسكان في السودان وتركيبتهم الإثنية:

المطلب الاول: السكان في السودان

في هذا المطلب سنتطرق الى نبذة تاريخية عن أصول السكان في السودان ثم تركيبة المجتمع

حيث يقول جوزيف أومارا، استاذ كرسي الاقتصاد السياسي في جامعة تاسمانيا في استراليا، وخديجة صفوت، المديرة التنفيذية سابقا لمركز أبحاث الشرق الاوسط وافريقيا في جامعة ولز، في ورقة علمية مشتركة: "كان السودان معبرا عظيما للمسافرين من كل مكان الى كل مكان وقد بقي السودان ذلك المعبر حيث تركت تلك الرحلات وموجات هجرة المسافرين اجزاء ثقافية منحت السودان تمييزا وتعددا غني بلا مثيل. استقبل السودان –بوصفه معبرا– منذ فجر التاريخ هجرات بشرية عديدة جاءته بألأسن متنوعة من اقاصي الدنيا المهاجرون والمتاجرون والمسافرون الصابرون، والمكتشفون، والمغامرون والغزاة الطامعون. خلفت تلك الهجرات رواسب واثارا واساطير وقصصا صادرة من جوف التاريخ. جاءت اجزاء ثقافية واخيلة ونظائر من فضاءات ثقافية نائية لشعوب كثيرة ومتنوعة". يقول أومارا و خديجة : "جاءت أجزاء ثقافية من عمان منذ الاصحاح القديم ومملكة بلقيس وثمة تقاليد وعادات تعود الى جنوب شرق اسيا وإلى الصين والهند ومنغوليا القوقاز وكردستان والبوسنة والهرسك إلى شبه الجزيرة العربية وشبه جزيرة إيبيريا وتركيا وشمال إفريقيا ومصر ..."[2]

حيث مثل دخول العرب و المسلمين نقطة فارقة في تاريخ السودان الا أن صلة العرب بالسودان و هجرتهم اليه، كانت قبل الاسلام، بل منذ فجر التاريخ، إذ تشير الدراسات التاريخية الجيولوجية إلى أن الجزيرة العربية كانت ملتصقة ارضا بافريقيا وخلال التكوين الجيولوجي في "حقبة البلايستوسين" حدث التصدع الافريقي،

---

[1] المرجع السابق

[2] إحلال رأفت وآخرون، **إنفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1، 2012

الذي أمدته الأخدود، وأدى إلى تكوين البحر الاحمر وخليج عدن. بعد ذلك "ولصغر حجم الفاصل البحري... كانت السواحل المواجهة لليمن بشرق افريقيا تعيش بيئة عربية واحدة ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد.

وقد استوطن في السودان منذ ازمان بعيدة، ثلاثة من اهم الشعوب التي تقطن القارة الافريقية: "الزنوج" و"الحاميون" و"الساميون" ويشير فضل حسن إلى أن : تعبير "الزنوج" يستخدم أحيانا للدلالة على السكان الوطنيين الاصلاء السود ... و من الممثلين لهذا الشعب الاسود القبائل السودانية التي تسكن دارفور وجنوب السودان وجبال النوبة في كردفانو أعالي النيل الازرق.

و كان رواده من سكان منطقة الخرطوم وهم بصناعتهم للفخار قد وضعوا اللبنة الاولى للحضارة السودانية أما "الحاميون" أو الشعوب الناطقة باللغة الحامية، فهم من المجموعات العرقية التي وفدت الى السودان واستقرت في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية حيث يسكن البجة.[1]

أما من حيث تركيبة المجتمع السوداني تشير الدراسات إلى أن الشماليين من غير العرب يمثلون 30% وهم يتكونون من النوبيين نوبة وادي النيل الاعلى (في اقصى الشمال على الحدود مع مصر، والبجة 7% يتواجدون على تلال البحر الاحمر ونوبة جنوب كردفان (جبال النوبة)، والأنقسنا وغيرها من قبائل جنوب ولاية النيل الازرق. وكذلك قبائل الزغاوة والفور التنجور والكنجارا والكيرا والمساليت وغيرهم من ولايات دارفور، بالإضافة الى ذلك هناك خجرات جماعية تاريخية عديدة استمرت لعقود طويلة لمهاجرين من مصر، كالاقباط وغيرخم من المسيحيين والمسلمين. وبحسب التقرير التحليلي **لكلايدمارك** بمكتبة الكونجرس الامريكي الذي كتبه في 1969/6/26م[2].

سكان السودان عبارة عن تشكيلة عريضة للشعوب الافريقية، ويمثل السودان محطة الانتظار لكثير من المهاجرين من غرب افريقيا، المندفعين من اوطانهم بسبب الحروب والزيادة السكانية. وهو امر يفسر الوجود الكثيف لاثنيات غرب افريقيا بالسودان، والدين يطلق عليهم اسم الفلاتة ويشكلون 6 % من السكان بحسب بعض المصادر والدراسات، ان غالبية اهل الشمال اعتنقوا الاسلام، وانهم مجموعات مختلطة من المهاجرين من غرب وشمال افريقيا والجزيرة العربية اسيا، وهم عبارة عن مزيج من البربر والطوارق من شمال افريقيا

[1] المرجع السابق

[2] محمد سعيد القدال، **الإسلام والسياسة في السودان 1651- 1985**، دار الجيل، ط1، 1992

والعرب والمصريين، ويقيمون على 75 % من مساحة السودان. وبالتالي لا توجد خطوط سلالية أو عنصرية واضحة بين سكان الشمال سواء في الشرق أو الغرب أو الوسط أو الشمال السوداني[1] .

وتشير بعض المعلومات والتقارير إلى أن 49% من تركيبة سكان السودان من حملة الثقافة العربية، وأن 30 %افارقة جنوبيين وأن 12% من غرب السودان افارقة مسلمين ولكنهم ليسوا عربا وأن 6% من النوبيين (نوبة وادي النيل الاعلى) مسلمين ولكنهم ليسوا عربا، وأن 5% من جبال النوبا مسلمين و لكنهم ليسوا عربا، وأن 2% من حملة الثقافة العربية غير مسلمين.

أما مجتمع جنوب السودان يشكلون 30% من المجتمع السوداني، ويتكونون من مجموعتين رئيسيتين هما:

– المجموعة النيلية التي تعتمد في معيشتها على رعي الأبقار، وتضم قبائل الدينكا ويشكلون 12% من سكان الجنوب، بينما الشلك والنوير يعيشون في مناطق الحشائش الغزيرة الوسطى.

– المجموعة الثانية والتي تضم قبائل الزاندي والباريا واللاتوكا والمورلي والتبوسا والفراتيت والاشولي والمادي والبويا والردنقا وغيرهم، تعتمد في معيشتها على الزراعة في الغابات على إمتداد الحدود الجنوبية، و يعتبر تأثير الاسلام والمسيحية على هذه المجموعات أكبر من تأثيرها على جيرانهم النيليين، مما يعطي تفسيرات أسباب سيادة المعتقدات الدينية بين قبائل الدينكا والشلك والنوير. كما توجد قبائل من غرب إفريقيا الفلاتا والهوسا، ومن جنوب غرب إفريقيا الزاندي، وقبائل أخرى لا تنتمي لأحد المجموعتين الرئيسيتين[2].

السكان في السودان مجموعة كبيرة من القبائل و يبلغ عددهم حسب إحصائيات 2006 حوالي 32769000 نسمة و يتوزع السكان على الولايات المختلفة كما هو في الجدول التالي

جدول يوضح توزيع سكان السودان على الولايات 2001

الولايات	النسبة المئوية %	السكان بالف
السودان	100.0	31912
الخرطوم	15.5	4936
الجزيرة	10.9	3477

[1] جون قرانق، **رؤية السودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية**، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2005

[2] المرجع السابق

جنوب دارفور	9.0	2859
بحر الغزال	7.4	2377
غرب دارفور	5.1	1614
شمال كردفان	4.7	1506
كسلا	4.7	1507
النيل الابيض	4.7	1515
القضارف	4.7	1515
شمال دارفور	4.7	1503
اعالي النيل	4.7	1466
الاستوائية	4.0	1273
سنار	3.8	1204
غرب كردفان	3.6	1144
جنوب كردفان	3.5	1127
نهر النيل	2.9	918
البحر الاحمر	2.3	724
النيل الازرق	2.0	655
الشمالية	1.9	593

المصدر: موسوعة السودان الرقمية، تم تصفح الموقع:2015/04/20

www.sudanwey.sd/geography.htm

المطلب الثاني : التركيبة الاثنية لسكان السودان

التنوع الاثني هو إشارة لأحد المكونات الضرورية والاساسية للمجموعات البشرية على أساس بايولوجي يخلق خصائص مميزة مثل الشكل والتركيبة العضوية واللون، ولا يقف الأمر عند الافتراض بوجود جينات موروثة

مشتركة وإنما تجاوز ذلك للإعتداء بالجانب البايولوجي الأمر الذي يقود إلى الإيمان بتميز عنصر على الآخر وعرق على عرق[1].

تضافرت عوامل الموقع والجغرافيا والتاريخ في تشكيل شخصية السودان وهويته المتفرد بتنوعها الإثني والعرقي والثقافي وإنتماءاتها العربية والاسلامية فالسودان يضم ما بين 570 الى 595 مجموعة قبيلة تنقسم إلى 556 مجموعة عرقية لكل منها عاداتها وتقاليدها وارثها الحضاري المميز كما أن لغالبيتها أماكن وجودها المعروفة فسكان السودان خليط من الاجناس والالوان فقد كان القطر بحدوده الحالية منطقة جذب لكثير من العناصر البشرية فقد استوعب عبر مراحله التكوينية أعداداً كبيرة هاجرت اليه من مختلق الاتجاهات فالتنوع في المجموعات العرقية يتبعه تنوع مماثل من ناحية اللغة فالسودان يتميز بتعدد اعراقه واديانه ولغاته إلى درجة أصبح يعرف بانه إفريقيا المصغرة لما فيه من التعدد الاثني والديني واللغوي والمشاكل السياسية الناجمة عن التعداد الاثني تعتبر هي الاوضح في السودان حيث يصنف الانسان في السودان أولا على الاساس العرقي ثم تاتي بقية التصنيفات كما يلعب الدين أيضا دورا رئيسيا في التصنيف ففي الشمال توجد قبائل النوبيين التي تتحدث لغة فاصلة وتتحدر من أصل واحد وفي الوسط توجد القبائل التي امتزجت وانصهرت مع القبائل المحلية وكونت بذلك ثقافة خاصة في دارفور وتوجد قبائل الغور التي تتحدر من عرق واحد لها لغاتها الخاصة وثقافتها المتفردة وفي كردفان توجد قبائل النوبا وهم أيضا يتميزون بعرق ولغة خاصة وأما في جنوب السودان فهناك مئات من القبائل منها قبائل كبيرة كادينكاوالنوير[2].

بما أن المجتمع السوداني نشأ استيعابيا، بقبوله الدم العربي الوافد والدم النوبي والزنجي الأساسي المكون للمجتمع الاصلي. فانه بذلك يتصف السودان بتنوع اثني هائل بلإضافة إلى التنوع القبلي، وتشير بعض المصادر إلى أن هناك 597 قبيلة في السودان تؤلف 56 جماعة قبلية، كل منها لها إمتدادها و إنتمائها في إثيوبيا وكينيا ويوغندا وزائير وتشاد، ومع تنوع طائفي ديني بين مسلمين وغير مسلمسن، ينقسمون بدورهم إلى طوائف واقلية اجتماعية تعبد أرواح الاجداد، و قلة ضئيلة من المسيحيين، وتتكلم الجماعات الاثنية لهجات مختلفة من حيث القبائل والاثنيات المشكلة للمجتمع في السودان.

حيث تشير بعض المصادر الأمريكية إلى وجود 600 مجموعة إثنية في السودان تتحدث أكثر من 400 لغة ولهجة. وتشير موسوعة المعارف البريطانية إلى أن بالسودان 19 مجموعة إثنية رئيسية، وكما يوجد 597

---

[1] ليندة عكروم، "**تأثير التعدد الإثنوهوياتي على بناء الدولة**" ، مداخلة قدمت في يوم دراسي حول " تأثير الإثنيات على بناء الدولة الإفريقية الحديثة" ، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 24/23 نوفمبر 2011.

[2] المرجع السابق

مجموعة فرعية يتحدثون أكثر من 100 لغة ولهجة. كما تشير بعض المصادر الإفريقية إلى أن بالسودان 19 مجموعة اثنية، وحوالي 597 مجموعة فرعية، يتحدثون أكثر من 915 لغة غير عربية، بينما يشير الدكتور محمد عمر بشير إلى أن بالسودان أكثر من 5 مجموعات عرقية، تشمل أكثر من 590 مجموعة، و تتحدث 115 لغة إضافة إلى اللغة العربية[1].

وبحسب بعض الدراسات التي إعتمدت مكون الإثنية في السودان وجد أن بالسودان 57 فئة إثنية وبالرجوع إلى خصائص مكونات العرقية والثقافية واللغوية والدينية والاقليمية، تم تصنيف الإثنيات السودانية إلى أربعة مجموعات رئيسية وهي كالاتي:

المجموعة الاولى: وهي المهيمنة على الموارد أو السلطة، وفي التصنيف تعني عنده أولاد العرب. وتشمل السودانيون الشماليون النهريون، بما فيهم النوبيين (نوبة وادي النيل الأعلى)

المجموعة الثانية : وهم الغرابة، وتشمل كل المجموعات المنحدرة من غرب السودان. وتضم الفلاتة أو التكارنة.

المجموعة الثالثة: وهم فئة المواطنين من الدرجة الاولى، وتشكل غالبية الصفوة الشمالية المسيطرة على الدولة والسوق من رجال المجموعة العربية والمستعربة المسلمة المستقرة وسط السودان على ضفاف النيل، من الشايقية والدناقلة والجعليين ونوبيون بلاد المحس و وادي حلفا ... الخ. هذه المجموعة ولإحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية، سعت إلى فرض هويتها العربية الإسلامية على بقية أهل السودان.

وهذه الفئة الصفوة حددها الدكتور محمد سليمان في مؤسسة الجلابة، وهي ترى في نشرها ايدولوجيا الاسلاموعربية جزء لا يتجزء من عملية الهيمنة على البلاد ومواردها واهلها.

المجموعة الرابعة: وهم فئة المواطنين من الدرجة الثانية، وتشكل الغالبية من غير المسلمين وغير العرب الخاضعين لمؤسسة الجلابة، على خلفية ايدولوجيا الاسلاموعربية كمبرر لإستلاب أراضيهم ومواردهم بما عليها، وحق إستغلال قدرة عملهم بأثمان بخسة أي سلب الموارد والهوية[2].

المجموعات الاثنية في السودان (1)

[1] المرجع السابق

[2] المرجع نفسه

المجموعة الإثنية	نسبتها المئوية إلى إجمالي السكان
العرب	49
الجنوبيون	30
مجموعة الغرب (الافارقة)	13
النوبة (جنوب كردفان)	6
البجة (شرق السودان)	6
النوبيون (اقصى شمال السودان)	3
مجموعات متنوعة أخرى وأجانب	3

المصدر: عبد مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحد في السودان،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009. ص. 134

يتقسم الاثنيات في السودان كلاتي :

الزنوج في الجنوب وفي الشمال يوجد النوبة وفي الشرق يوجد البجاوية وفي الوسط والغرب العرب[1]

وعلى إعتبار أن الاثنية تقوم على ثلاث عناصر مكونة لها آلا وهي اللغة الدين والثقافة سيتم التطرق إلى هذه العناصر أو المركبات

أ- اللغة

أما عن تركيبة السودان من ناحية المجموعات اللغوية فهي موطن لثلاث مجموعات لغوية إفريقية :

1/ النيجرية الكونغولية الكردفانية الغير عربية : نسبة إلى نهر النيجر ونهر الكونغو واقليم كردفان بالسودان، فقد اثبتت دراسات (قرينبيرج) وجود تقارب بين لغتي الشاري على ضفاف بحيرة تشاد والمابان في أعالي النيل، و تشابها كبيراً في بعض التعبيرات بين لغتي الدينكا و الولوف في السنغال.

2/ الحامية السامية: والتي ينسب اللغة الكوشية واللغة النوبية، كما ينسب لها الامهرية والتقريبية.

3/ النيلوية الصحراوية.

[1] عبد مختار موسى، مرجع سابق، ص. 134

ب/ الدين

أما حسب الاديان فيشكل المسلمون 73% أديان افريقية 17% ومسيحيون 8% وهناك غيرها الكثير من الأرقام المختلفة التي تعكس التفاوت الكبير بين تقديرات التنوع الاثني واللغوي و الديني. والدراسة من خلال الاستعراض والمدارسة واختبار للأرقام مدى صحتها، حسبما اورده الدكتور محمد سليمان محمد والدكتور فرانسيس دينق والبروفيسور ابراهيم دياب، عند استعراضهم لخارطة هوية السودان[1].

المبحث الثالث: جذور النزاع الإثني بين شمال وجنوب السودان

عرف النزاع بين شمال وجنوب السودان عدة محطات تاريخية هامة غذتها مجموعة من الأسباب المتفاعلة بحيث يمكن تقسيم هذه المحطات التاريخية إلى مرحلة ما قبل الإستقلال و بعد الإستقلال.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا الجزء من البحث التطرق إلى أبرز المحطات التاريخية للنزاع بين الطرفين:

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإستقلال:

وتمتد هذه المرحلة من 1821م الى غاية 1958م، حيث يمكن إبراز أهم المحطات التاريخية فيها كما يلي:

مرحلة ماقبل التأسيس: لم يكن قبل سنة 1821م دولة أو قطر يعرف بالسودان، وإنما كانت هناك مملكة الفونج (1505_1821) ومملكة دنقلا (1570- 1880) وسلطنة دارفور (1956- 1916)، إذ كانت هذه الوحدات تسيطر على شمال السودان، بينما يخضع جنوب السودان لسيطرة قبائل الدينكا، النوير والشواك، الأنواك[2].

مرحلة التأسيس: تم تأسيس السودان في عام 1821م على يد والي محمد علي باشا بحيث كانت تابعة لمصر والخلافة العثمانية إلى غاية 1875م[3].

---

[1] لندة عكروم، مرجع سابق

[2] محمد صادق صبور، **مناطق الصراع في إفريقيا**، القاهرة: دار الأمين، 1996، ص.78

[3] محمود وهيب السيد، "إتفاقية مشاكوس في جنوب السودان" **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: العدد 25، نوفمبر 2001. ص ص (57-68)

مرحلة الإستعمار البريطاني : يتفق الكثير من الباحثين على أن هذه المرحلة كانت من أهم المراحل التي غذت النزاع الإثني، حيث تمتد من سنة 1920 إلى 1950م، ومايميز هذه المرحلة أن بريطانيا حاولة فصل جنوب السودان عن شماله عبر مجموعة من الآليات المختلفة كمحاربة الإستعراب (anti arabication)، وإعلان اللغة الإنجليزية لغة رسمية للجنوب وتشجيع حركات التنصير في الجنوب بحجة رفع مستوى الثقافة والتعليم، وإعتبار الأحد عطلة رسمية، وزيادة الإعتماد على الموظفين غير المسلمين في الوظائف الحكومية، إضافة الى إصضار قانون 1922، الذي يعتبر أن جنوب السودان منطقة مغلقة[1].

فترة الإستعداد للإستقلال: وتمتد هذه الفترة من سنة 1954 إلى 1956م، تأسست فيها أول حكومة سودانية بقيادة إسماعيل الأزهر، وما يميز هذه الفترة هو تطبيق سياسة السودنة في محاولة لإبدال الكوادر الإدارية والفنية الإنجليزية التي كانت تدير إمور البلاد وشؤونها بكوادر سودانية بدل البريطانية، إلا أن المشكل الأساسي في هذه السياسة انها كانت متحيزة لسكان شمال السودان على عكس الجنوب الذي تمتع بمستوى أدنى للإستفادة منها، مما أدى الى الشعور بالإغتراب والحرمان ومنه حدوث عدة إضطرابات في مدينة جوبا سرعان ما إنتقلت الى مناطق جنوبية أخرى، ولقد برزت أيضاً في هذه الفترة العديد من المنظمات والأحزاب السياسية ذات الطابع الإثني والعرقي لتبني قضية الجنوب مثل منظمة "الإتحاد الوطني السوداني الإفريقي للمناطق المغلقة المعروفة "بسكادنو" ثم سانو " sanu" حيث سعى لإقامة حكومة سياسية لفصل الجنوب من خلال إشعال فتيل حرب أهلية سنة 1955م مع الجيش الحكومي أدى الى مقتل 261 شخص من الشمال و75 شخص من الجنوب[2].

المطلب الثاني: مرحلة مابعد الإستقلال

تمتد هذه المرحلة من السنة 1956م الى غاية اليوم حيث يمكن إبراز أهم المحطات التاريخية فيها كما يلي:

_ إستيلاء الجيش على السلطة في 1958م: ما ميز هذه المرحلة هو وصول إبراهيم عبود للحكم في 17 ديسمبر 1958م بعد إنقلاب عسكري بعد تفاقم مشكلة الجنوب بشكل كبير وعوامل أخرى إن دلت على شيئ فإنما تدل على عجز المؤسسات السياسية عن معالجة مشكلات المجتمع السوداني المتفاقمة في الجنوب، وإتبع عبود في فترة حكمه كل الوسائل الممكنة لإستعمال كل الإكراه المادي والمعنوي وتطبيق سياسات

[1] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2007، ص ص، 180- 181

[2] المرجع السابق، ص. 182

إقصائية تضطهد الجنوبيين مما أدى الى تشكيل حركة "أنيانيا" (أي السم الزعاف) كرد فعل على قوات الجيش والحكومة.

مرحلة مابعد ثورة أكتوبر 1964م: وهي الثورة الشعبية التي تمكنت من تغيير نظام الحكم العسكري بأخر مدني على رأسه سرّ الختم خليفة رئيسا للوزراء و وزير من الجنوب للداخلية، الأمر الذي شجع حركة سانو "sanu" على السعي ببدئ حوار مع الحكومة وفق شرمط معقولة.

ثم أتت حكومة محمد محجوب صاحب النهج المتشدد مع الجنوبيين في أواخر أفريل 1965م، ومايميز هذه الفترة هو تصعيد عمليات الجيش العسكري ضد حركة "أنيانيا" مما أدى الى إصابة حوالي 500 شخص وفرار آلاف المهاجرين الى الدول المجاورة[1].

مرحلة مابعد ثورة 1969م: وهي ثورة الجيش بزعامة اللواء جعفر النميري فأعلناً أن أول أسبابها الحقيقية فشل الحكومات السابقة في إيجاد حل لمشكلة الجنوب، وقد نظرت تلك الحكومة الى الحكم الذاتي الإقليمي على أنه أحد المفاتيح الأساسية لتسوية أوضاع الجنوب، حيث تميزة هذه المرحلة بما يلي[2]:

الإعتراف بالفوارق والإختلافات الثقافية والتاريخية بين الشمال والجنوب من خلال إعلان التاسع من جويلية 1976م الذي أصدره العسكريون.

محاولة تحقيق مصالحة وطنية شاملة من خلال الوساطة الإثيوبية في أديس أبابا التي أدت الى إنهاء الحرب الأهلية التي إمتدت من سنة 1955_ 1972م، والتي حصدت آلاف القتلى والجرحى...

ثم عقد فيما بعد إتفاقية أديس أبابا بإثيوبيا والذي إنتهى بتوقيع إتفاقية أديس أبابا في 27 فيفري 1972م من قبل الحكومة وحركة الأنيانيا، ونصت هذه الإتفاقية على إنها الحرب الأهلية والإثنية بين الشمال والجنوب وقيام حكم ذاتي إقليمي في جنوب السودان ولقد درج هذا النص في دستور 1973 من إضافة الى نقل فرق القوات الحكومية الجنوبية الى الشمال ومحاولة إدماج الجنوبيين في الجيش لحماية أنفسهم بأنفسهم.

إلا أنه مايلاحظ في هذه الإتفاقية أن الأطراف المتنازعة لم تتبع إستراتيجية ناجحة لحل النزاع، بل عملت على تعزيز الإنقسام من خلال إنشاء دولة داخل دولة، فجنوب السودان أصبح منكشفاً أمنياً الأمر الذي مكن القوات الجنوبية للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارانج(jhon jaranej) على السيطرة على

[1] المرجع السابق، ص ص.185-188

[2] المرجع نفسه، ص. 189

حوالي 80% من جنوب السودان بعد تلقيه المساعدة والدعم من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي كان فيه النميري بفكرة التكامل مع مصر[1].

مرحلة ما بعد حكومة جعفر النميري : سقطت حكومة جعفر النميري في أفريل 1985م إثر إنتفاضة شعبية قادها الجيش بزعامة الفريق عبد الرحمان سوار الذهب، وبعد سنة من إنتخاب برلمان سوداني تحولت الحكومة الى حكومة مدنية رأت أن الحل السلمي هو البديل الوحيد لحل النزاع التي دعت الى حوار وطني من خلال إعلان كوكادام في مارس 1986م بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان التي نصت على رفع حالة الطوارئ، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، وإلغاء الإتفاقيات الدفاعية الموقعة مع الأقطاب الأخرى كمصر...، وقد عبر فيها رئيس الوزراء الصادق المهدي بسعادته بتطبيق هذه الإتفاقية والإنفراج الذي وقع بين الطرفين.

فترة 16 نوفمبر 1988م: عقدت إتفاقية السلام السودانية بين الحكومة وجون جارانج بعد تزايد الضغوط العسكرية في الجنوب، إلا إنها سرعان ما تلاشت إثر حادث إطلاق النار على طائرة وزير الدفاع السوداني مما جعل المهدي يوقف إتصالاته مع هذه الحركة ويعتبرها منظمة إرهابية[2].

فترة فيفري 1989م: عودت النزاعات من جديد وسقوط مدينة الناصرة قرب الحدود الإثيوبية في يد قوات التمرد مما أدى إلى إستقالال وزير الدفاع إحتجاجا على عدم توفير الحكومة المعدات اللازمة للقوات المسلحة السودانية للدفاع عن الجنوب[3].

مرحلة الرئيس عمر البشير(1989-....) قاد الفريق عمر البشير إنقلاب عسكري في 30 جويلية 1989م على الصادق المهدي، وأكد على حل مشكلة الجنوب بالطرق السلمية مقابل أسلمة ووحدة البلاد وهذا ما رفضته الحركة الشعبية لتحرير السودان، وما يميز مرحلة البشير هو مايلي[4]:

---

[1] المرجع السابق، ص ص.192-195

[2] جميلة سي قدير، "**الدولة القومية والنزاعات في إفريقيا، دراسة حالة السودان**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر)، 2006، ص ص. 47- 48

[3] أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.205

[4] المرجع نفسه، ص. 206

نشوب نزاعات متفرقة في البلاد، ففي نوفمبر 1989 شنت حركة التمرد هجوما على الكرنك وعلى الناصر...

– لم يتركز النزاع في هذه المرحلة على الحرب الأهلية فقط، بل إستثار وسيس الإعتبار العرقي فلقد أعطى البشير لمشكلة الجنوب بعد و دور ديني حيث دعي إلى تشكيل قوات الدفاع الشعبي من كافة طوائف الشعب السوداني ومحاولة تحرير المناطق المحتلة من حركات التمرد وبالفعل قد نجحت هذه الفكرة، وأدت إلى إنحصار سيطرة جون جارانج عن الجنوب.

وتجدر الإشارة في هذه الفكرة على أن التوجه الديني للسياسة الداخلية والخاريجية للسودان في هذه الفترة أدى إلى إستنفار القوات الغربية وتوالي حركات الدعم المادي والمعنوي للحركة الشعبية لتحرير السودان ومن ثمة تصنيف الحكومة السودانية والسودان من الأطراف الداعمة للإرهاب.

عودت جولات التفاوض بين الحكومة وحركات التمرد، إلاّ أنّ نصيب معظمها باء بالفشل، فقد فشلت إتفاقية أبوجا الأولى والثانية ولم تقدم حتى مبادرة الإجاد (igad) حل للمسألة لإنحيازها إلى تبني خيار فصل شمال السودان عن جنوبه، عام 1994.

فترة 1997م: إستطاعت الحكومة السودانية أن توقع إتفاقية الخرطوم للسلام مع بعض الفصائل الجماعية المنشقة عن حركة التمرد، وقد تبنت هذه الإتفاقية حق الجنوب في تقرير المصير لكنها فشلت نتيجة للصعوبات الموجودة على أرض الواقع[1].

ومع زيادة الضغط الأمريكي والغربي بقوة على الحكومة السودانية أجبرها ذلك ألى الدخول في مفاوضات مع حركة جون جارانج، وتم توقيع إتفاقية مشاكوس في كينيا بمساعدة ورعاية الولايات المتحدة بصفة خاصة وبريطانيا وإطاليا والنرويج والسويد ودول منظمة الإيغاد حيث حاولت هذه الإتفاقية وضع أسس التوصل إلى حل ينهي مشكلة جنوب السودان، ونصت على وقف إطلاق النار، وإقامة نظام حكم ديمقراطي يأخذ في حسبانه التنوع الثقافي والعرقي والقبائلي والديني، إضافة إلى إعطاء حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد 6 سنوات عبر إستفتاء. وإقتسام ثروات الجنوب خاصة البترول والماء بين الحكومات الإقليمية والعاصمة الخرطوم.

[1] المرجع السابق، ص. 207

لكن تم إختراق الإتفاقية إثر قيام قوات جون جارانج بالهجوم على قوات الحكومة السودانية، إلا أن الضغوط الدولية جعلت الطرفين يعودان إلى طاولت المفاوضات وبجهود دبلوماسية تم إبرام إتفاقية نيفاشا للسلام السوداني في 10 جانفي 2005، كإمتداد لإتفاقية مشاكوس بحضور الرئيس الكيني دانيال آراب موي رئيس كينيا وغازي صلاح الدين عن الحكومة السودانية وسلفا كير مايارديت عن جيش حركة تحرير السودان والجنرال لازارو سامبييو المبعوث الخاص لعملية حفظ السلام وكولن باول وزير الخارجية الأمريكية أنذاك...، وتم بعدها تعيين جون جارانج نائب أول للرئيس السوداني وعلي عثمان محمد طه نائباً ثانياً للرئيس السوداني وتشكيل حكومة وطنية إنتقالية أيضاً لكن بعد فترة وجيزة أتت الحرب الأهلية ولقي جون جارانج مصرعه على إثر سقوط طائرة رئاسية أوغندية، وعلى إثر هذا الحادث تم إتهام حكومة الخرطوم بتدبير الحادث وبدأت أعمال الشغب راح ضحيتها الكثير من السودانيين لحين تدخل نائب جون جارانج سلفا كير مايارديت وأعلن نفسه زعيما للحركة وهو رئيسا لدولة جنوب السودان[1].

وخلاصة هذه الإتفاقية أنها كرست إنفصال جنوب السودان عن شماله بتدبير وتخطيط ممنهج ومحكم نجح على أرض الواقع بعد تقسيم السودان إلى دولتين بعد إستفتاء شعبي في 9 جويلية 2011، وبتواطئ عربي مقابل ضغوطات دولية وعقوبات مفروضة على حكومة البشير لإعطاء حق تقرير المصير للجنوبيين.

وفي نهاية هذا الفصل نخلص إلى أن السودان من أكبر الدول الإفريقية بل و حتى في العالم لها موقع إستراتيجي مميز جعلها محل أنظار كافة فئات البشر من مهاجرين ومتاجرين ومستوطنين إلى غزات وطامعين منذ بداياته إلى اليوم حتى أوصلته هذه الحملات أو الموجات البشرية الطامعة في كرمه وغناه إلى الإنقسام إلى دولتين.

[1] محمود وهيب السيد، مرجع سابق، ص ص. 49- 53

الفصل الثالث : تأثير النزاع الإثني بالسودان على الأمن القومي العربي

شهد العالم منذ القرن الماضي العديد من التغيرات الدولية والإقليمية التي كان لها الأثر الواضح في شكل وطبيعة النظام الدولي عامة، و في الوطن العربي خاصة، كان من أبرزها وعلى المستوى السياسي إنهيار الإتحاد السوفياتي، والطموح الأمريكي المتمثل في النظام الدولي الجديد، و انهيار النظام الإقليمي العربي، و الذي ظهر بديلا عنه الإستراتيجية الغربية وخاصة الأمريكية والإسرائيلية التي بدأت تتبنى مفهوم الشرق الأوسط كمفهوم أمني واقتصادي وسياسي، والشراكة الأورومتوسطية، و مجموعة من التحالفات الأمنية العسكرية التي انعكست سلبا على واقع الأمن القومي العربي وشملت التحالف الأمريكي الإسرائيلي، و التحالف الإسرائيلي الأثيوبي، و الإسرائيلي مع دولة جنوب السودان، إضافة إلى الثورات العربية الأخيرة أو ما يسمى بالربيع العربي.

المبحث الأول : الأمن القومي العربي

إن فكرة القومية العربية عن العرب المسلمين فقد اتخذت بعدا آخر عندما بدأ بعض المنتورين ينطلقون في تفكيرهم بأن الخلافة يجب أن لا تكون عند السلاطين العثمانيين وهي من حق العرب، إذ عددت هذه الأفكار أولى مظاهر الفكر القومي عند العرب المسلمين و أدت إلى ظهور تيارات عديدة بعضها يطالب بإصلاحات في البلاد العربية مع مراعاة حقوق العرب في مختلف شؤون الدولة.

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي العربي

تعريف الأمن القومي: أورد صباح محمود مجموعة من التاعاريف للأمن القومي نذكر منها التالي[1]:

– الأمن القومي هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعات المتغيرات الدولية.

– الأمن القومي يهدف إلى تأمين الأمة من الداخل و دفع التهديدات والعدوان الخارجي بما يكفل للأمة حيات مستقرة تساعد على النهوض والتقدم.

– وهو تلك الحالة من الاستقرار الذي يجب أن يشمل المنطقة بعيدا عن أي تهديد سواء من الداخل أو الخارج

كما يعرف الأمن القومي بأنه هو تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق اهدافها وغاياتها القومية[2].

[1] عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2010، ص.9

[2] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص.323

ويمكن الإشارة إلى نظرية الأمن القومي التي تقوم على دعم قوة الدولة بما يحافظ على سيادتها واستقلالها، و يمكنها من المحافظة على كيانها القومي وسلامة أراضيها[1].

تعريف الأمن القومي العربي:

كان الأمن القومي ومازال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوّة التي تحت تصرّفها ونوعها. ومسألة توفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية تُحدَّد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي. والحقيقة مايزال الحديث عن موضوع "الأمن القومي العربي" أمرا حديثاً عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده، ويناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي. لذلك قد يكون الحديث مزيجاً من الواقع والأمل، وفيه الحقائق والأمنيات والمخاوف والطموحات[2].

إنَّ الأمن القومي العربي مازال مفهوماً مُتحرِّكاً من حيث الاتفاق على تعريفه وتحديده ورسم معالمه. ومازالت صلته بالأمن القطري فكرة ضبابية غائمة. فأين يبدأ الأمن القومي وينتهي؟، وأين أوّل الأمن القطري آخره...؟ وما معايير الخطر القومي؟ ، وما حدود السيادة القطرية في تجاوز مفهوم الأمن القومي؟ وأين هذه الحدود؟ هل رسمت، ومن يرسمها ؟ مالقوى القطرية التي يمكن احتسابها في خانة الأمن القومي ؟ و كيف يمكن تحويل هذه القوى القطرية الى قدرات قومية تنظمها وتعبئها وتطورها وتستخدمها قيادات قومية متخصصة ؟ وما القيادات والمؤسسات والأجهزة التي يجب أن تتولى شؤون ألأمن القومي بجوانبه السياسة و العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية[3].

---

[1] عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص.95

[2] رجائي سلامة الجرابعة، **الإستراتيجية الإرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، (مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية كلية الأداب والعلوم، كلية الشرق الأوسط، 2012).

[3] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص.170

بدأ الفكر السياسي العربي في اهتمام بصياغة محددة و مفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينيات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في معاده العلمية المتخصصة، او في مراكز الدراسات السياسية، التي تحاول تعريف ذالك الأمن، ولعل من المهم الإشارة الى أن ميثاق جامعة الدول العربية، الذي وضع عام 1944، وأنشئت الجامعة على اساسه في مارس عام 1945م، لم يذكر مصطلح الأمن، وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة الضمان الجماعي ضد اي عدوان يقع على أي دولة عضو في الجامعة سواء من دولة خارجية او دولة اخرى عضو فيها[1].

كما ان معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادية بين دول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950م قد أشارت الى التعاون في مجال الدفاع، و لكنها لم تتشر الى الأمن، ونصت المادة الثانية منها على ما أطلق عليه الضمان الجماعي، و الذي حث الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط و المساعي المشتركة في حال الخطر الداهم كالحرب مثلا، وشكلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك و يمكن القول: أن الفكر السياسي العربي لم ينتهي بعد الى صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي العربي، إذ يواكب تحولات المناخ الإقليمي و الدولي و توازناته و انعكاسها على تصور و ابعاد هذا الأمن، وإن هذا الموضوع مازال مطروحا للتحليل و مفتوحا للمناقشة رغم كل ماكتب عنه، و لكن ثمة اجتهادات لتعريف الأمن القومي العربي من أهمها[2]:

1/ إن الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها و حقوقها و صياغة إستقلالها و سيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والامكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والأقتصادية و الثقافية ة الاجتماعية، مستندة الى قدرة العسكرية الدبلوماسية، اخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، التي تؤثر على الأمن القومي العربي[3].

[1] -زكريا حسين ، **الأمن القومي** ، ص 3.

[2] – رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سابق ، ص. ص 16-15.

[3] المرجع نفسه، ص 16

2/ تكاتف الأقطار العربية جميعا لمواجهة الأخطار الخارجية عندها ومواجهة التكتلات الخارجية خاصة الاقتصادية الأمنية من خلالها إستراتيجية ثابتة موحدة ومتكاملة تستطيع بها التصدي للتصديات العسكرية الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية العلمية التكنولوجية والاعلامية التي يتعرض لها الوطن العربي حاليا خاصة منذ ما بعد أحدث الحادي عشرة من سبتمبر عام 2001[1].

3/ قدرة الأمة العربية على حماية كامل التراب العربي ومنجزات الأمة و قيمها من التهديدات سواء كانت تلك التهديدات موجهة لقطر عربي بعينه أو للأمة كلها[2].

4/ قدرة المجتمع وإطاره النظامي على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى محافظته على كيانه_ هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته[3].

إن معظم الدراسات التي تحدثت عن الأمن القومي العربي، اقتبست مصطلحاتها ومفاهيمها ومضمناتها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن الوطني، وخاصة الصادرة باللغتين الفرنسية والانجليزية، وقد جنحت تلك الدراسات باللغة العربية إلى استعمال مصطلح "الأمن القومي" في مقابل المصطلح بالانجليزية (**National security**) وبالفرنسية (**Securete Nationale**).

تنطبق على مجتمعات شكلت ما يسمى الدولة – الأمة، أي أن الدولة تضم ضمن حدودها الأمة كلها مثل ما هو الحال في فرنسا، إنجلترا، إيطاليا، إسبانيا[4] .

فعبر التاريخ، كان سقوط جزء من الأرض العربية يهدد باقي الأجزاء بالسقوط، وكانت الثورات التحررية ضد الغزاة تنتقل من جزء إلى آخر ومن منطقة إلى منطقة، وشكلت بلاد الشام ومصر عقدة الأمن العربي وبوابته ودرعه الأول[5].

---

[1] زكريا حسين، مرجع سابق، ص.16.

[2] المرجع نفسه، ص.17.

[3] مدحت أيوب: محررا، **الأمن القومي العربي في عالم متغير، بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001**، دمشق: مكتبة مدبولي، 2003، ص. 18

[4] المرجع السابق، ص. 18

[5] حسان حلاق، **دراسات في العلاقات العربية– العربية: صفحات من تاريخ الوطن العربي**، بيروت: دار النهضة العربية، 2010

لذلك تعرضت الأرض العربية لمحاولات الغزو من الجنوب بواسطة الأحباش، ومن الشرق بواسطة الفرس ثم المغول، ومن الشمال والغرب بواسطة البيزنطيين والصليبيين والإستعمار الغربي الحديث، ومن وسطها عبر الإستيطان الصهيوني في فلصطين[1].

والأمر الذي لا يمكن الاختلاف حوله هو أنه حينما يتم تناول موضوع الأمن فثمة صعوبات متعددة تواجه الباحث من أهمها[2]:

1- صعوبة تحديد ماهية مفهوم الأمن القومي العربي، فهو موضوع مترابط ومتشابك، ومن هنا كانت ضرورة بناء إطار فكري جديد لهذا الموضوع .

2- صعوبة تجزئة مفهوم الأمن القومي العربي كونه مفهوما شاملاً لا يمكن تجزئته.

3- إمكانية الموضوعية والحياد ،بمعنى التجرد من الميول والانحياز في تناول المفهوم.

4- ندرة المعلومات أو غزارة الموضوعات.

5- إن موضوع الأمن يطرح العديد من الإشكاليات على المستويين النظري والتطبيقي.

ولقد أصبح يستخدم مصطلح الأمن القومي يتوسع بعد الحرب العالمية الثانية، ولأن مفهوم الأمن القومي مازال حديثا فقد تعددت التعريفات بشأنه مثلما تعددت الآراء بالعناصر المكونة له ومصادر التهديد له[3].

المطلب الثاني : أبعاد ومستوى الأمن القومي العربي

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإن ذلك يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين جميع الدول من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم[4].

[1] المرجع السابق، ص ص. 18-19

[2] زكريا حسين، مرجع سابق، ص. 19

[3] المرجع نفسه، ص. 20

[4] المرجع نفسه، ص. 20

أ- أبعاد الأمن القومي العربي

1- البعد الإستراتيجي : يفترض أن موقع الوطني العربي الجغرافي الذي يتوسط العالم و يشرف على بحار ومحيطات مهمة من الناحية الإستراتيجية ومن ناحية الملاحة العالمية، وكونه مرتبطا في أراضيه وبحاره جعل منه وجودا جغرافيا ذا مكانة مرموقة في العالم[1].

2- البعد السياسي: مما لاشك فيه أن البعد السياسي بجانبيه الداخلي والخارجي يلعب دورا كبيرا في تحقيق الأمن القومي أو عدمه، فالجانب الداخلي والمتعلق بالنظام السياسي والاستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية قد يدعم الأمن القومي أو يضعفه ذلك أن شرعية النظام السياسي المبنية على الحرية والمشاركة السياسية من خلال الديمقراطية تؤدي إلى الاستقرار الداخلي الذي يعزز الأمن القومي ويقويه، بينما غياب الشرعية في ظل غياب المشاركة السياسية و الديمقراطية وتقييد الحرية وبالتالي عدم الاستقرار يؤدي إلى تقويض الأمن القومي وإنهاكه، أما الجانب الخارجي فإنه يتعلق بسياسيات الدول المجاورة والكبرى و أهدافها وغاياتها ودرجة تعاونها أو عدائها، الأمر الذي بطبيعة الحال على الأمن القومي إيجابيا أو سلبا، مع ملاحظة أن يؤثر كل منهما في الآخر، ذلك أن أي خلل في أحدهما إلى خلل في الآخر، في حين أن قيام أحدهما على ركائز متينة يدعم الجانب الآخر ويقويه. وإذا ما أسقط هذا البعد على الدول العربية، بعدها الإطار، المعاني للأمن القومي العربي، وأنها بعيدة كل البعد عن كل ما يسر النفس والخاطر، و أن هذا البعد شكل ولا يزال أحد أخطر الثغرات التي استطاع الأعداء اختراق أمتنا العربية من خلالها، لا بل أنه شكل أساسا لاختراقها و استمرار السيطرة عليها[2].

[1] المرجع السابق، ص. 21

[2] - رجائي سلامة الجرابعة ، مرجع سابق ،ص ص 24-25..

3- البعد العسكري: إن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن الأمن بشكل عام هو وجود قوة عسكرية قادرة على تحقيق هذا الأمن و دوام استمراره، و إذا ما أسقط ذلك على مفاهيم الأمن القومي فإن هذه المفاهيم وبلا استثناء قد أخذت البعد العسكري بعدها بعدا أساسيا في تحقيق الأمن القومي ،فإذا كان أصحاب المدرسة الإستراتيجية يعلقون الأهمية على الجانب العسكري عاملا رئيسيا وحيدا في تحقيق الأمن القومي، فإن أصحاب المدرسة التنموية و إن خرجوا من المفهوم التقليدي للأمن القومي والمنحصر في البعد العسكري نحو التأكد على الجوانب المجتمعة إلا أنهم لم يهملوا هذا البعد وأعدوه أحد العوامل الرئيسية إذا ما أرادت أي أمة تحقيق أمنها، بشرط أن تكون هذه القوة قادرة على مجابهة جميع التحديات و التهديدات و التصدي لها والأمن العربية في إطارها، المكاني أي الوطني العربي، ونتيجة لموقعه الاستراتيجي المهم وثرواته الطبيعية والاقتصادية، تعد مطعما الكل قادر على اختراقها وراغب في تعظيم منافعه، ولذلك يتحتم على هذه الأمة بناء قوة عسكرية عربية لتحقيق أمنها القومي والحفاظ على سلامتها ووطنها وقيمها وحضارتها، وإيقاف العابثين و الطامعين بمقدراتها وثرواتها إذ تعود الفائدة إلى أصحابها وملاكها[1].

4- البعد الاقتصادي: يشكل البعد الاقتصادي عنصرا جوهريا في معادلة الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيق هذا الأخير إلا في ظل اقتصاد قوي ومتين يؤدي إلى استقرار داخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي من بعيدا عن التبعية وما يتبعها من نتائج سلبية، في حين أن الاقتصاد الضعيف يؤدي إلى اختراق هذ ا الأمن القومي وتقويض دعائمه. والحديث عن البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي يثير في النفس معاني الاستغراب و الاستهجان، فعلى الرغم من كل تلك الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي إلا أنه لا يزال متخلفا اقتصاديا ومتأخرا عن كثير من الدول أو التجمعات التي تحوز من الإمكانات ما يقل بكثير عن تلك التي يمتلكها الوطن العربي و يتمتع بها، لا بل إن إمكانات الثروات الطبيعية والاقتصادية العربية التي [2]

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص. 183

[2] رجائي سلامة الجرابعة، مرجع سابق، ص. 25

تؤهلها للسيطرة على كافة دول العالم ، وعلى رأسها الدول الغربية أصبحت عوامل جذب ومكنت هذه الأخيرة من إحكام السيطرة على الوطن العربي و إبقائه كوكبا تابعا لنظامها المصلحي[1].

5- البعد الاجتماعي الثقافي: إن تحقيق البعد الاجتماعي القومي الذي يتعدى الحد من الجريمة والانحراف إلى إشباع حاجات الأفراد والمجتمع المادية والروحية، بعد شرط الضرورة لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى، فضلا عن تحقيق الأمن القومي بمعناه المتكامل، ذلك أنه بالأصل مفهوم اجتماعي المحتوى والمضمون من خلال احتواء أبعاده المختلفة للمضمون الاجتماعي، فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي على حياته وحياة أسرته ومعيشتها سيكون رأيه وموقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن بأبعاده المختلفة، كما أن الأمن الاجتماعي يرسخ مفهوم الانتماء الذي يعد من اهم مكونات الأمن في حين أن غيابه يرسخ مفهوم اللامبالاة وعدم الانتماء أهم أسباب ضياع الأمن وعدم تحقيقه[2].

ب- مستويات الأمن القومي العربي:

تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات العربية تشير إلى وجود عدة مستويات للأمن القومي العربي وهي:

1- الأمن القومي بالمعنى الوطني: يتمثل في النظرية القطرية التي ترتكز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل تحقيق حياة مستقرة مباشرة وبالدول التي تليها وهكذا[3].

[1] المرجع السابق، ص. 25

[2] المرجع نفسه، ص ص. 26-27

[3] المرجع نفسه، ص. 27

2- الأمن دون الإقليمي: يتمثل في الأمن المتعلق بعدد محدود من الدول العربية في إطار الوطن العربي كدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا البعد الأمني خاص بمجموعة من الدول العربية المتجاورة تشكل باتصالها الجغرافي وتشابك اقتصادياتها وتجانسها الديمغرافي وتماسكها المباشر مع الخطر لمنطقة أمن مشتركة[1].

3- الأمن القومي بالمعنى الإقليمي: وهو الأمن المتعلق بالنظرة القومية ويتمثل بأمن كل الدول العربية، فهو يركز على المفهوم الشامل للأمن العربي دون النظر إلى وجود الدولة في إطار الوطني العربي ككل، ويفترض حتى في ظل ظروف التجزئة أن صانعي القرار والمواطنين على السواء يعطون أولوية سياسية للترتيبات و السياسات القومية العليا على المستوى الإقليمي على ماعداها من ترتيبات[2].

المطلب الثالث : مصادر تهديد الأمن القومي العربي

ثمة أخطار وتحديات داخلية وخارجية عديدة تهدد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الطبيعية للوطن العربي والتي جعلت منه منطقة مهمة جدا اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا وحضاريا، ومن هذه التحديات:

إن وجود الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وفي منطقة مهمة وحيوية تصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، من أشد ما يهدد الأمن العربي من تحديات، وخطر اسرائيل لا يتوقف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب، بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية والعدوانية، المهددة عمليا لأقطار الوطن العربي كافة بل الأقطار الإسلامية كإيران وحتى باكستان. والمخططات الإسرائيلية لا تتوقف عند الحدود الاسرائيلية الحالية، بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك بكثير. ويمكن الاضافة إلى التهديدات [3]

[1] المرجع السابق، ص. 27

[2] المرجع نفسه، ص.28

[3] عدنان السيد حسين ، **مفهوم الأمن في إطاره العالمي**، لبنان: مجلة المنظمة العربية للترجمة ، ص.5

العسكرية الإسرائيلية تلك المشاريع التي تقوم إسرائيل بها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة، مثل سورية ولبنان والأردن ومصر. وكذلك خطتها القائمة على تقسيم السودان، ويمكن الاشارة إلى أطماعها بالمياه العربية و استلائها على منابع المياه كإستراتيجية بعيدة المدى[1].

ثمة أخطار وتحدّيات عديدة تُهدِّد الأمن القومي العربي ناشئة من الداخل، وهذا ما يجعلها أشدّ خطورة على المستقبل العربي، لأنها ستتحول إلى عوامل ضعف، من شأنها التهيئة البنيوية للانقضاض الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية أو عبر الاستفراد بكل قطر أو مجموعة على حدة، و يمكن أن نجمل تلك الأخطار والتحديات كالآتي:

أ- في المجال السياسي: تُعاني الأقطار العربية من مظاهر التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، الناتج عن التجزئة الإقليمية والسياسيّة والبشريّة والاقتصادية التي فرضتها القوى الأجنبية، وكذلك بسبب انتشار أغلبية من الحكومات التابعة، وغياب الحسّ القومي لديها، إضافةً إلى الخلافات العربيّة، التي أصبحت- بكل أسف - سمة ملازمة للواقع العربي الراهن[2].

ب-في المجال الاقتصادي: مازال الحديث عن اقتصاد عربي واحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي أمراً غير واقعي. فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر القطرية المتخبطة، ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل، الذي نصّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الاقتصادية العربية. ودون الخوض في هذه المسألة يمكن إبراز العديد من الإشكاليات المتعلّقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي، والتي تتمثّل في[3]:

[1] - المرجع السابق، ص.5

[2] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص. 186

[3] رجائي سلامة الجرابعة، المرجع السابق ، ص ص 29-30.

- التبعية العربيّة للاقتصاد العالمي، وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعاً قطرياً.

- غياب التطوّر الشامل، وغياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين هذه الأقطار.

- توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العربي، وتشير بعض الإحصاءات إلى أنّ ما يزيد عن 800 مليار دولار (من أموال العرب) موظفة في الخارج، وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البُنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.

- يعاني الوطن العربي من أزمة حقيقية في مجال أمنه الغذائي، وتتضخّم هذه المشكلة يوماً بعد يوم نتيجة الازدياد الكبير في عدد سكان الوطن العربي، والذي يترافق بتناقص واضح في الإنتاج، ولا سيّما المواد الغذائية الضروريّة[1].

ويعد تعدد الرؤى في تحديد التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي في حاضره ومستقبله نوعا وإتجاها ومستوى ذلك أن هذا التحديد يجسد الدعامة الأساسية لبنية الأمن القومي. فمثلا شكلت إسرائيل الخطر الرئيسي والنهدد الأول للأمن القومي بالإجماع ولكن بعد حرب 1973 وبدء عملية التفاوض بين مصر و إسرائيل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية تغيرت مكانة إسرائيل في سلم المخاطر المهددة للأمن القومي العربي[2].

[1] المرجع السابق، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص. 31

إذ يتعرض الأمن القومي العربي لمجموعة متنوعة من الأخطار والتهديدات ويمكن تقسيم أنماط التهديدات المحتملة للأمن القومي العربي طبقا لعة محاور، منها محور القطاع التي تنصب عليه، ومحور الشدة أي درجة العنف، ومحور المدى الزمنى، ومحور النطاق المكانى والتقسيم الأول سبق أن تمت معالجته تحت عنوان "أبعاد الأمن القومى" أما التقسيم الثانى فيتم بمقتضاه تصنيف التهديدات إلى أخطار عادية، ومقبولة وصعبة. أما التقسيم الثالث فيتم بمقتضاه تصنيف التهديدات إلى تهديدات مؤقتة وتهديدات دائمة. فى حين أن التقسيم الرابع يصنف الأخطار إلى أخطار قريبة، ومتوسطة، وبعيدة.

ولكن هذه الدراسة ستهتم هنا بمصدر خامس هو التقسيم حسب المصدر: داخلية، إقليمية، دولية.

فمثلا تتجسد الأخطار الداخلية فى عدم الاستقرار وتفاقم الصراعات والاضطرابات السياسية، ومشاكل الأقليات والفتن الطائفية والنزاعات الأثنية والتمزق الوطنى بفعل الفروق الاجتماعية والتناقضات الطبقية والمنطقية التى تصل أحيانا إلى حد الحرب الأهلية. أما الأخطار الإقليمية فيكون منبعها، القوى الإقليمية المجاورة. وكذلك المنافسات والحروب الإقليمية والمحدودة. أما دائرة الأخطار الخارجية العالمية فتشمل أطماع القوى العظمي وسياسات الدول الأجنبية، والمنافسات الدولية والوكالات والشركات متعددة الجنسية والعلاقات الدولية غير المتكافئة والأزمات العالمية. كل ذلك بالإضافة إلى الدور الذى يمكن أن تلعبه وكلاء وعملاء القوى الإقليمية والدولية عن طريق التغلغل والتجسس والتخريب[1].

[1] المرجع السابق، ص ص. 31-32

إن التهديدات التي شهدها النظام الإقليمي العربي في الفترة الأخيرة أو ما يسمى " بالربيع العربي" وشهدها النظام العالمي، إنعكست على مدى قدرة العرب على تحديد الأمن القومي و حمايته .

ومن أهم هذه التهديدات نذكر الآتي[1]:

1- التحول في هيكل النظام العالمي وبنيته، إذ تحول من نظام ثنائي إلى نظام ريادة أمريكية، فهي لا تزال الأقوى و الأغنى في العالم من دون منافس.

2- التحول الجوهري في مضمون التفاعلات الدولية، من تفاعلات استراتيجية إلى تفاعلات اقتصادية، وهذا يتطلب الدراسة عن كيانات اقتصادية أكبر وتأكيد السيادة على الموارد الطبيعية.

3- اتجهت النزاعات من الإطار الدولي إلى الإطار المحلي والداخلي نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، و الزيادة في النزاعات واضحة في دول الجنوب، مما يعني زيادة مصادر التهديدات الداخلية.

4- فتح المجال أمام الدول الكبرى باسم الأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية القيم الجديدة التي برزت مؤخرا، مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان وحماية البيئة، وهذا يعني تجاوز مفهوم القيم لمفهوم سيادة الدولة.

5- بروز فكرة الأمن الجماعي و تطور هذه الفكرة، وهي قريبة من التحالف الدولي (كالقوى الأوربية).

6- زيادة درجة الإكراه الداخلي نتيجة تدفق قيم النظام الدولي إلى دول الجنوب وتوظيفها داخليا.

المشكلات والعقبات التي تواجه الأمن القومي العربي:

[1] محمد حسب الرسول عبد النور، **دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي**، مقال من الإنترنيت، تم تصفح الموقع:2015/05/14
www.achr.eu/art1059.htm

1- التداخل بين الأمن القومي والأمن القطري، وتحديد قطاعات التفاعل بينهما من خلال ثلاثة اتجاهات:

- أمن الدولة: أي أمنها الوطني، ومن المفترض أن يتولى الأمن القومي مستويات محددة في شؤون الأمن القطري.

- الأمن الجهوي: ومن المعروف أن النظام العربي إنتهى إلى تأسيس تجمعات تربطها مع بعضها عدة عوامل مشتركة تتمثل في إعطاء صلاحيات أوسع للجهات ولممثلي السلطة المركزية (مجالس جهوية، عمالات، أقاليم، جماعات ترابية.....).

- يتداخل مع الاتجاهين السابقين ويحتاج إلى الأهداف والصلاحيات وقطاعات العمل المشترك، والعمل القطري بما يتلائم مع المتغيرات القطرية و العربية والدولية[1].

2- الاعتماد على الخارج في التسلح، وهذا مؤشر رئيسي حرية القرار السياسي وعليه يفترض أن تأخذ الدول المتسلحة من الخارج بعين الاعتبار وجهة نظر الدول المصدرة.

3- الضبابية وعدم الرؤية المشتركة في تحديد المخاطر ومصادرها، وعدم القدرة على التمييز بين ما هو رئيسي وما هو ثانوي.

4- قصور الأمن القومي العربي وضعفه إذا أصبحت مصالح الدول الخارجية في المنطقة متعددة الأشكال ، واعتمدت في تحديد مصالحها كما راه مناسبا لها دون أي معارضة[2].

[1]- المرجع السابق

[2]- المرجع نفسه

المبحث الثاني : المواقف الدولية والإقليمية من النزاع الإثني في السودان

توضح الأدوار الدولية والإقليمية تجاه السودان في هذه المرحلة مسار تطبيق اتفاقات السلام وطبيعة التفاعلات الدولية المحيطة بها بما يحدد في النهاية شكل الدولة السودانية وتحالفاتها في نطاقها الإقليمي أو تفاعلاتها الدولية.

المطلب الأول : مواقف دول الجوار من النزاع الإثني في السودان

تمثل العلاقات المصرية السودانية أهمية خاصة لمصر والسودان، فبحكم الروابط الإنسانية والثقافية والاقتصادية التي ربطت بين البلدين على مدى التاريخ إضافة إلى الجانب الاستراتيجي الذي يجعل كلا منهما يمثل عمقا استراتيجيا للآخر، فقد تولدت مجموعة من المصالح الحيوية المتشابكة بين البلدين، التي يمثل المساس بها تهديدا مباشرا للأمن القومي لكلا الجانبين[1].

سعت مصر إلى المساهمة في حل النزاع السوداني من خلال المبادرات المشتركة، غير أن هذه المحاولات لم تنجح، وقد أثار توقيع بروتوكول مشاكوس العديد من التحفظات المصرية حيث رأي كثير من المراقبين في مصر أن حق تقرير المصير سيؤدي إلى الانفصال وهو ما يتعارض مع موقف مصر الثابت تجاه مشكلة السودان وهو وحدة السودان[2].

[1] الصراع في جنوب السودان، مقال من الإنترنيت، تم تصفح الموقع: 2015/04/22
www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/sudan/sec112.htm

[2] المرجع نفسه

وجدت مصر أن الاكتفاء بمجرد إعلان التحفظ والامتناع عن المشاركة لن يغير الأوضاع ،بل سوف يساعد على الإنفراد بالحكومة السودانية و إضعاف موقفها، فقررت السياسة المصرية التعامل مع الأمر الواقع، أن الاتفاق إلا طارق قد وقع، و أن طريق المفاوضات ما زال طويل، وستكون مليئة بالصعوبات[1].

أعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل جعل الوحدة الوطنية جاذبة، ومن أجل تذليل الصعاب أمامها، وأنها ستساعد على توفير أجواء ومناخات داخلية و إقليمية لمسارات أمنية أفضل للخروج من الوضع الحالي و إنهاء المفاوضات بنجاح وبقدر من التوازن.

وقد تجلى الموقف المصري إبان أزمة وثيقة "ناكورو" في (أغسطس 2003) والتي مثلت عقبة كادت تعرقل عملية المفاوضات بأكملها التي مثلت عقبة كادت تعرقل عملية المفاوضات بأكملها بسبب المقترحات التي قدمتها والتي كانت تؤسس بوضوح لدولتين، إحداهما في الشمال والثانية في الجنوب، لا تربط بينهما إلا خيوط وهمية، وقد رفضت الحكومة السودانية هذه الوثيقة في حينها.

كان لإصرار سكرتارية الإيجاد على التمسك بهذه الوثيقة أن سارعت الحركة الشعبية إلى إعلان قبولها، والتهديد بالحرب الشاملة على عدة جبهات إذا رفضت الحكومة السودانية الوثيقة ولم تتفاوض على أساسها، وجهت الحكومة السودانية نداء لمصر بالتدخل المباشر في الجولة التالية، وفى هذه الأجواء، تحولت القاهرة إلى محور نشاط، حيث زارها العديد من الشخصيات القيادية الجنوبية، واتجهت نحو تقوية موقف الحكومة السودانية ما أسهم في إضفاء مزيد من الثقة والصلابة على المفاوض السوداني الذي أدى إلى تجاوز أزمة "ناكورو" عن طريق غض النظر عنها، والتفاوض طبقا للأجندة التي يتفق عليها الطرفان المتفاوضان وليس انطلاقا من الوثيقة.[2]

[1] المرجع السابق

[2] المرجع نفسه

استمرت المساندة المصرية للسودان ورعايتها للمفاوضات عن بعد إلى أن تكللت عملية المفاوضات بالنجاح مع توقيع الاتفاق النهائي للسلام في الجنوب في يناير2005، و كان الحضور المصري لتوقيع الاتفاق ممثلا في وزير الخارجية "أحمد أبو الغيط"، مجسدا للسياسة المصرية تجاه الاتفاق[1].

حرصت مصر على دعم العلاقة الثنائية في السودان، واستمر الدور المصري المشارك في إعادة إعمار السودان من خلال المساعدات أو الشراكة مع تنامي دور القطاع الخاص المصري للاستثمار في السودان، خاصة في مجال السياحة والنفط[2].

وكان آخر ماأعلن عنه في 20يوليو 2007، هو بدأ تنفيذ مشروع استصلاح 50 ألف فدان شمالي الخرطوم لأنتاج المحاصيل الزراعية والتصنيع الزراعي، بالتنسيق مع اتحاد عمال مصر والسودان.

كما استمرت العلاقات المصرية مع حكومة جنوب السودان، لدعم علاقات التعاون حول المشروعات المصرية لإعادة إعمار جنوب السودان، وكان أخرها زيارة وفد من قطاع كهرباء جنوب السودان للقاهرة في أول يوليه 2007، وزيارة الأمين العام للحركة الشعبية للقاهرة في 8 يوليو 2007، الذي صرح أثناء الزيارة بتقديره للدور المصري في إعادة إعمار جنوب السودان، و إقامة العديد من مشروعات البنية التحتية ومحطات الكهرباء[3].

[1] المرجع السابق

[2] توفيق محمد جاب الله، التحولات السياسية في السودان (1958- 1969) وانعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية، المكتب الجامعي الحديث، 2010

[3] المرجع نفسه

وفي إطار الجهود المصرية لتثبيت اختيار الوحدة عند اجراء التصويت لإختيار بين الوحدة أو الانصال (عام 2011) قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارة لجنوب السودان (10نوفمبر 2008) اجتمع خلالها مع "سلفاكير" النائب الأول للرئيس السوداني ورئيس حكومة جنوب السودان[1].

رغم التحفظ المصري في السابق على حق تقرير المصير في جنوب السودان، والجهود التي بذلتها مصر من أجل تحقيق وحدة أراضيه إلا أن ذلك لم يمنعها من العمل من أجل التطبيق الكامل لإتفاق السلام الشامل بشأن الجنوب، وحل المشكلات التي تعترض تطبيقه وقد قبلت مصر اتفاق السلام، لأنه الاتفاق الذي أوقف النزاع الأثني، وكان يمكن أن يفتح طريقا لتحولات ايجابية كبيرة في السودان لو صدقت النوايا، وذلك رغم كل النواقص التي شابته و أبرزها قصره على طرفين و كأنهما بمفردهما يمثلان الشعب السوداني[2].

في السادس من نوفمبر 2010 في اجتماع للشؤون العربية والخارجية ومجلس الامن القومي بمجلس الشورى حذر السيد أحمد أبو الغيظ من خطورة الوضع في السودان محذرا من خطورة الانفصال وتبعاته، كاشفا لأول مرة أن مصر طرحت خيار الكونفدرالية على السودان في حال اختيار الانفصال في استفتاء تقرير المصير المقرر خلال يناير من السنة الموالية[3].

[1] المرجع السابق

[2] علاء الدين بشير، "مزاعم تهديد الوجود العربي في السودان... كرة دفاع الإنقاذ الأخيرة 1 – 2 "، المجلة الإلكترونية، **التغيير: رهان على الشعب**، تم تصفح الموقع: 2015/04/28
www.altaghyeer.info/ar2013/investigative-reports/253/

[3] المرجع نفسه

-إثيوبيا :

تقع شرق السودان و أطول حدود للسودان معها، حيث تغطي الحدود الشرقية لأربعة ولايات شمالية وثلاث ولايات جنوبية، وهناك قبائل مشتركة بين البلدين ومنها الأنجواك، والمورلي والنوير، والقمز، وهي من أكبر القبائل تأثيرا وتأثرا بمشكلة جنوب السودان[1].

حيث تدهورت العلاقات السودانية الإثيوبية نتيجة عدم ترسيم الحدود بوضوح بين البلدين وشكوى الخرطوم الدائمة من استيلاء الأثيوبيين على مساقات شاسعة من الأراضي الزراعية السودانية في الفشقة الكبرى والفشقة الصغرى بعد اشتباكات عنيفة وقعت عام (1994) وهي أراضي زراعية تمتاز بالخصوبة العالية، تقع على الشريط الحدودي بين نهري عطيرة والسلام، وأصبحت إثيوبيا تعتمد عليها اعتمادا كليا في زراعة محاصيل الذرة والسمسم، وظلت تماطل في الانسحاب منها لأنها مهددة بالمجاعة في كل عام[2].

تعددت مظاهر الأزمة في العلاقة بين الجانبين، خاصة من جانب الخرطوم إلى أن اتهمت الحكومة الإثيوبية في أكتوبر 2008 بتزويد الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يسيطر على جنوب السودان بأسلحة ثقيلة دبابات ثم نقلها جوا إلى جوبا عاصمة الجنوب، وهو ما دفع الخرطوم إلى طلب توضيحات من أديس بابا فضلا عن استدعاء السفير الإثيوبي لإبلاغه بالأمر[3].

---

[1] المرجع السابق

[2] عمر سلمان ،الأزمة السودانية 1983-2005 بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية) ص. 85

[3] الصراع في جنوب السودان، مرجع سابق .

وفي المقابل، فإن إثيوبيا تتهم السودان بدعم متمردي بني شنقول الذين يدخلون عبر الحدود إلى ولاية النيل الأزرق كما اتهمت وزير الثقافة والشباب في بني شنقول وكذلك محفظ أصوصا بإبداء تعاونهما مع الجانب السوداني في قضايا حدودية لم ترضى حكومتهما، الأمر الذي أدى تعرض الوزير للإعتقال فإن إثيوبيا تتهم السودان بدعم متمردي بني شنقول الذين يدخلون عبر الحدود إلى ولاية النيل الأزرق[1].

3- أوغندا :

تقع في الاتجاه الجنوبي للسودان ويربطها به طريقان، طريق نمولي من الجنوب وطريق كايا / ياي/ جوبا الجنوب الغربي، وهناك قبائل مشتركة تقع في شمال أوغندا وجنوب السودان ويوجد عدة أسباب دفعت أوغندا إلى الاهتمام بالأزمة في جنوب السودان تعارض أوغندا بشدة عملية تطبيق الشريعة الإسلامية فى جنوب السودان نظرا لكونها دولة مسيحية تخشى الأقليات المسلمة بالدولة كما أنها تؤيد، حق تقرير المصير للجنوب من أجل استمرار تدفق الدعم الأمريكى[2].

فانفصال جنوب السودان من مصلحة أوغندا اقتصاديا، لأن الجنوب سيصبح دولة حبيسة مثل أوغندا وسيحتاج الى عبور احتياجاته من كينيا عبر أوغندا بواسطة الطرق التي تربط السودان بأوغندا وبالتالي تتحصل الحكومة الأوغندية على الضرائب ورسوم المرور، لكي تستفيد منه، وتأخذ احتياجاتها منه بأقل تكلفة من ما تستورده حاليا[3].

أي أن الموقف الأوغندي من النزاع في السودان مؤيد للانفصال من أجل تحقيق المصلحة الذاتية.

---

[1] المرجع السابق

[2] خالد حنفي علي، "السودان أوغندا:عوامل التأزم والإنفراج"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد.148، (أبريل 2002)، ص110.

[3] المرجع نفسه، ص.110

4- كينيا :

تقع جنوب شرق السودان، تحتل مثلث اليمي الذي أصبح يتبع لكينيا لإدارته نيابة عن السودان منذ فترة الحكم البريطاني، ولم تعد تبعية هذا الإقليم للسودان حتى الآن بسبب سعي السودان لتحييد كينيا، وعدم الرغبة في الدخول في خلاف معها، ويربطها بالسودان طريق بري، وتعتبر أكبر داعم لوجيستي للحركة الشعبية، كما قدمت الإيواء لقيادة الحركة الشعبية، وتوجد بها أكبر قاعدة لمنظمات الإغاثة التي تعمل في جنوب السودان، وهي مدينة لوكوشيكو[1].

تعتبر كينيا مؤيدة أيضا هي الأخرى لانفصال الجنوب السوداني وذلك نتيجة لعدة عوامل وهي كالآتي:

تعد كينيا المنفذ الوحيد لجنوب السودان على المحيط الهادي عن طريق ميناء " ممسا " وبالتالي لها مصلحة إستراتيجية لانفصال السودان،لأنها ستعتمد في كل صادراتها وارداتها على كينيا، بجانب الاستفادة من البترول الجنوب الذي يسعى الجنوب، لتصديره عن طريق كينيا منذ اكتشافه، وسيصبح ذلك أمر واقعا في حالة لم تفصل جنوب السودان.

– دعمت كينيا الحركة الشعبية سياسيا، واستفاقت الكثير من المبادرات ومحادثات السلام في أراضينا وتكللت مساعيها باتفاقية السلام الشامل التي جرت مفاوضاتها في معظم المدن الكينية وشهدت مدينة نيفاشا مراسم الحفل الرأسي لتوقيع الاتفاقية ,وكان لدور الوسيط الكيني الجنرال سيمبويا الدور الأكبر في الوصول لذلك الاتفاقية[2].

[1] بدر حسن شافعي، "دور أوغندا وكينيا في أزمة السودان"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد.151، (يناير 2003)، ص 240

[2] المرجع نفسه، ص. 240

– تفجرت الأزمة في العلاقة بين الجانبين بالتزامن تقريبا مع تفاقمها مع إثيوبيا حيث اتهمت الحكومة السودانية كينيا بتمرير أسلحة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان من خلال السفينة الأوكرانية التي اختطفها القراصنة[1].

أمام السواحل الصومالية في 25 سبتمبر 2008 وبالرغم من نفي كينيا لذلك، إلا أن الخرطوم ردت على هذه الخطوة بتجميد أتفاق تزويدها كينيا بالوقود بأسعار تشجيعية، والذي كان مقررا توقيعه في أكتوبر 2008 كما قررت الخرطوم عدم مشاركة الرئيس البشير في اجتماعات القمة غير العادية لمنظمة الإيقاء الهيئة الحكومية للتنمية في شرق إفريقيا والتي عقدت في العاصمة نيروبي في التاسع والعشرون من أكتوبر 2008 والتي خصصت لمناقشة الأزمة الصومالية حيث حضرها نيابة عنه نائبه الأول سيلفاكير[2].

5/ إريتريا :

على الرغم من استمرار تطور العلاقات السودانية الاريترية خلال عام 2005,كانت هناك محاولات لتقريب وجهات النظر بين الجانبين قامت بها دول عربية مثل السعودية واليمن ومصر و ليبيا، وأخرى دولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و إيطاليا والنرويج، إلا أن جميع المحاولات بائت بالفشل[3].

إلا أنه في أو آخر العام 2005 شهدت العلاقات السودانية الإريترية تحسنا كبير خاصة بعد انعقاد اللجنة المشتركة الأولى بينهما في 6-7 ديسمبر 2005 والتي اتفق خلالها على رفع التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء فورا و استمرار التواصل الرسمي والشعبي بينهما على كافة المستويات، وقد توطدت هذه

[1] الصراع في جنوب السودان، مرجع سابق

[2] المرجع نفسه

[3] حسن جمول، السلام السوداني و بوادر التقسيم، مقال من الإنترنيت، تم تصفح الموقع: 2015/04/28
www.aljazeera.eaet/programs/the-sudanese-scene

العلاقة بعد ذلك خاصة بعد الدور الحيوي الذي لعبته استمرار في التواصل لاتفاق شرق السودان [1] 2006/10/14 و الذي أسهم في إغلاق إحدى الجبهات المهمة التي كان يتعين على الحكومة المركزية في الخرطوم مواجهتها، كما لعبت أسمرا دورا في المفاوضات الخاصة بأزمة دارفور لما لها من روابط مع بعض قوى التمر هناك ,خاصة حركة العدل والمساواة التي تحتفظ بعلاقات وطيدة مع مؤتمر البجا، ومن ثم قدمت أسمرا نفسها على أنها وسيط نزيه في هذا الصراع، والأمر نفسه لعبها الرئيس "أفورقي" في لاستضافة بلاده للمحادثات السودانية التشادية في سبتمبر 2008[2].

والتي أسفرت عن أتفاق الطرفين على تشكيل دورية مشتركة لمراقبة الحدود بينهما، خاصة في ضلل كون بلاده أحد بلدان مجموعة الاتصال المعنية بالأزمة والتي تشكلت وفق إعلان " داكار" للمصالحة بينهما في مارس 2008 [3].

6/تشاد

لم يكن لها دور في مشكلة انفصال الجنوب عن الشمال ولكن دورها المؤثر كان في مشكلة دار فور وذلك من خلال دعمها لتشاد لمتمردي دارفور بالأساحة والعتاد وتمرير دعم خارجي عبر أراضيها[4]

7/ ليبيا

شهدت العلاقات الليبية السودانية في فترة الرئيس البشير تذبذب فقد أخذت في التنامي منذ العام 1991، حين التقى الرئيس الليبي والرئيس السوداني في شهر يونيو في الخرطوم البحث خطوات تحقيق الوحدة الاندماجية بين الدولتين ولكن في الأشهر التي تلت ذلك اللقاء بدأت العلاقات في التدهور التدريجي، حيث

[1] المرجع السابق

[2] عمر سلمان، مرجع سابق ص 82

[3] المرجع نفسه ص 82

[4] الصراع في جنوب السودان، مرجع سابق

أثارت ليبيا موضوع التنسيق بين الجبهة الإسلامية القومية في السودان، والإخوان المسلمين في ليبيا، وجود [1] معسكرات تدريبية للإسلاميين الليبيين في شرق السودان، لما زار الرئيس البشير ليبيا نوفمبر 1991، لم يستقبله العقيد القذافي[2]

وقد ظلت العلاقات السودانية الليبية في حالة تذبذب أحيانا تتحسن وأحيانا أخرى تتوتر العلاقات.

المطلب الثاني: مواقف الدول الكبرى من النزاع الإثني في السودان

1/الولايات المتحدة الأمريكية :

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطات على الحكومة السودانية وخلطت أوراق جنوب السودان بمشكلة دارفور، يطالب حكومة الشمال بحل خلافاتها مع حكومة الجنوب في قضايا السلطة والثروة والمناطق المتنازع عليها، ولا يكاد يمر شهر واحد إلا وهناك مبعوث أمريكي أو أوروبي أو أممي في زيارة للخرطوم. وباتت مشكلة السودان جزءا من الحملات الانتخابية الرئاسية التي بدأت عام 2006 الجذب أصوات الأمريكيين السود واليمين المسيحي[3].

فزارت "هيلاري كلينتون" السودان وطالبت بالتدخل العسكري الأمريكي، وزار " باراك أوباما " دول الجوار السوداني ولم يزر السودان بسبب رفض الحكومة السودانية إستقباله، فزار تشاد فقط كما زار الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" الخرطوم في فبراير 2007، إضافة إلى زيارة العديد من الوفود الرسمية وغير الرسمية للسودان[4]

إن التصعيد في الموقف الأمريكي تجاه السودان حركته إلى حد بعيد، قوى الضغط الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تركيزها في الجماعة "الأفروأمريكان" وهم الأمريكيون السود ذو أصول عرقية

[1] المرجع السابق

[2] المرجع نفسه

[3] علاء الدين بشير، مرجع سابق

[4] الصراع في جنوب السودان، مرجع سابق

إفريقية وتصل نسبتهم إلى 12.9% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وأهم تأثير في الانتخابات الأمريكية[1].

وتدعم الإدارة الأمريكية مطالب حكومة جنوب السودان في تعديل الحدود والسيطرة على مصادر النفط، وهناك رؤية أمريكية بشأن حل الخلاف حول منطقة إيبي الغنية بالنفط، ترى أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية إدارة إيبي، وهو أمر عبر عنه الأمين العام للحركة الشعبية في أبريل 2007[2].

لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية أي مساعدات للسودان، أو حتى جنوب السودان، بموجب قانون أمريكي يحظر تمويل السودان، ويحصل جنوب السودان على قدر من المساعدات من المنظمات المدنية الأمريكية و اقر المجتمع الدولي 4.5 مليار دولار مساعدات مالية لجنوب السودان، بشرط الانتهاء من أزمة دارفور[3].

2/ بريطانّيا:

استعمرت السودان في الفترة من 1898 حتى 1956، وخلال تلك الفترة لعبت بريطانيا دورا أساسيا في مشكلة جنوب السودان من خلال السياسات التي اتبعتها، وأبرزها سياسة المناطق المقفولة و وزرع الكراهية للشماليين ومحاربة اللغة العربية في الجنوب، و إطلاق العنف للجمعيات البشرية والكنائس لتقوى بدور سلبي لخلق الفتنة بين الجنوب والشمال , وعملت على عقد مؤتمر جوبا، الذي أوصى بمنح الجنوب الحكم الفيدرالي[4]

نتج عن سياسة التحريضي ضد الشماليين التي كانت تمارس في المدارس والكنائس، و التعبئة ضد كل ما هو شمالي، بداية التمرد في جنوب السودان قبل خروج بريطانيا من السودان تاركه ورائها فتنة بين شطري الوطن، كما اقتطعت جزء من جنوب السودان و أتبعته إلى كينيا، وهو مثلث اليمي مازال حتى اليوم تحت إدارتها اقتصر الدور البريطاني في عملية سلام الجنوب السوداني على مؤازرة الموقف الأمريكي حتى الوصول إلى توقيع إطار مشاكوس في 20يوليو 2002 والذي حضر توقيعه ممثل للحكومة البريطانية كما نص الاتفاق على تشكيل هيئة التقييم من ممثلين اثنين من بعض الدول والمنظمات منهم ممثلين من المملكة

[1] المرجع السابق

[2] أمين المشاقبة و ميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2013

[3] المرجع نفسه

[4] الصراع في جنوب السودان، مرجع سابق

المتحدة كما كان هناك حضور بريطاني أثناء توقيع الاتفاق النهائي للسلام في الجنوب في يناير 2005 في العاصمة الكينية نيروبي[1].

فرنسا :

أعلنت الحكومة الفرنسية في 1997/01/22، عن قلقها إزاء التطورات، التي يشهدها السودان، وصرح "جاك روميلات" الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية بالآتي: في الجنوب، والذي يمتد في الوقت الحاضر إلى الشرق السودان، "وأضاف في شأنه، ويستجيب لآراء السكان المعنيين"[2].

سعت فرنسا لتوطيد علاقاتها مع السودان، لأن ذلك يعود عليها بفوائد اقتصادية، كما يمكنها من خلال هذه العلاقة، إيجاد قناة اتصال مع الحركات الإسلامية في الجزائر، والتوصل من خلال هذه القناة لاتفاقيات أساسية تتعلق بالحد من العمليات الإرهابية لهذه الجماعات في فرنسا، على وجه التحديد[3].

ونتيجة لمتانة علاقات باريس مع الخرطوم، توترت علاقات فرنسا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، ونتيجة لصفقة تسليم الإرهابي "كارلوس" سهلت فرنسا للسودان استلام المناطق الحدودية مع الدول الحليفة لفرنسا، للهجوم على مواقع الجيش الشعبي في جنوب السودان، كما زودت فرنسا السودان بمعلومات إستخباراتية، من أهمها صور ملتقطة بالأقمار الصناعية لمواقع قوات الجيش الشعبي، والمراكز السكانية[4].

4- الإمارات العربية المتحدة :

عرضت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة حول إنهاء النزاع الدائر في السودان، في الثاني والعشرين من يناير 1997. وقد أدلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بالحديث الآتي :

"إن ما يجري في السودان من أحداث هو شأن داخلي، و إذا طلب الأشقاء، منا أن نقوم بالسعي بين جميع الأطراف المختلفة لما فيه الخير لشعب السودان الشقيق فنحن مستعدون لذلك وإذا كانت هناك أطراف تسعى لتجزئة السودان من خارج حدوده فهذا أمر مرفوض لأننا نأمل بأن يعود لشعب السودان أمنه واستقراره"

[1] المرجع السابق

[2] المرجع نفسه

[3] علاء الدين بشير، مرجع سابق

[4] المرجع نفسه

"يجب على الإخوة في السودان كأسرة واحد، أن يطلبوا من إخوانهم العرب المساعدة في تحقيق المصالحة والتقريب بين الأطراف المختلفة، لما فيه صالح السودان ليكون عضوا فاعلا في الأسرة العربية"[1].

المطلب الثالث : مواقف المنظمات الاقليمية والدولية

1/ جامعة الدول العربية :

كانت فكرة الوحدة العربية ولا تزال حلماً يراود كل من نطق باللغة العربية لما تتضمنه هذه الفكرة من مضمون حول القومية الواحدة واللغة الواحدة والتاريخ الواحد والوطن الواحد والتراث الواحد. لقد ثار العرب ضد السلطنة العثمانية يحدوهم في ذلك سعيهم للاستقلال عنها؛ لكن الاستعمار كان أقوى فعرف كيف يستغل طاقاتهم في مواجهة الأتراك ويتقاسم المنطقة العربية بعد انتصاره على السلطنة العثمانية[2].

لم تسارع الدول العربية إلى استغلال شعار إقامة دولة عربية واحدة ولأسباب قد تكون انتظار ما ستسفر عنه الحرب. يؤكد على ذلك تداعيهم للتشاور بين عامي 1942 و 1944 أي بعد دخول الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن بانت تباشير نصر الحلفاء. وفي عام 1944 وبدعوة من الحكومة المصرية عقد اجتماع تحضيري في الإسكندرية استعرض فيه المجتمعون مقترحات ثلاثة هي:

1- قيام وحدة عربية وحكومة مركزية

2- إقامة إتحاد فيدرالي

3- قيام جامعة تضم الدول العربية المستقلة

و أخيراً في 7 تشرين أول 1944 صدر بروتوكول الإسكندرية الذي تضمن الأسس التي تقوم عليها جامعة الدول العربية. وبعد أشهر جرى خلالها عرض البروتوكول على السلطات العربية المختصة، عقد اجتماع في الإسكندرية وجرت بعض التعديلات وفي 22 آذار 1945 تأسست جامعة الدول العربية وتم توقيع الميثاق

[1] على قضاى الدخر، **الأطر المؤسسة للتعاون العربي الإفريقي (مقارنة قانونية)**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2008

[2] علي صبح، الذزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945- 1995، بيروت: دار المنهل اللباني للطباعة والنشر، ط2، 2006، ص ص. 57-58

الذي يقع في 20 مادة وثلاثة ملاحق عن قضية فلسطين والتعاون مع الدول العربية غير المستقلة وعن الأمانة العامة[1].

أهداف جامعة الدول العربية[2]:

1- السعي لاستتباب الأمن بين الدول الأعضاء وحل النزاعات بالطرق السلمية

2- صيانة أمن واستقلال الدول الأعضاء من أي عدوان خارجي.

3- تنسيق الخطط السياسية ومساعدة الأقطار العربية التي لا تزال مستعمرة.

4- توثيق التعاون بين جميع الأعضاء وفي مختلف الميادين.

أما المبادئ التي قامت عليها الجامعة فهي[3]:

1- المساواة التامة بين الأعضاء.

2- المحافظة على سيادة الدول الأعضاء.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

4- عدم اللجوء إلى القوة وحل النزاعات بالطرق السلمية.

5- التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء في مختلف الميادين.

دور جامعة الدول العربية في النزاع الإثني بالسودان:

أصدرت جامعة الدول العربية قرار في قمة بيروت في مارس 2002[4] بإدراج الشأن السوداني موضوعا رئيسيا للاهتمام العربي ووضعه بندا دائما في إجتماعات القمة وإجتماعات مجلس الجامعة.

[1] المرجع السابق، ص. 59

[2] المرجع نفسه، ص ص. 59-60

[3] المرجع نفسه، ص.60

[4] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، مصر: إتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2006

حيث عملت الجامعة العربية على القيام بالعديد من المشاريع لاعمار وتمويل السودان ساهمة فيه كافة الدول العربية الأعضاء، تابعة الجامعة العربية أزمة دار فور منذ تفجرها، و أوفد الأمين العام بعثة رسمية للوقوف على الأوضاع في دارفور، كما شملت مهمة البعثة زيادة أثيوبيا وعقد لقاء في أديس أبابا مع رئاسة الاتحاد الإفريقي وعلى ضوء تقرير هذه البعثة قرر مجلس الجامعة تقديم الدعم الكامل الاتحاد الإفريقي في قيادة الجهود الرامية إلى حل الأزمة ومشاركة الدول العربية الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في دعم بعثة مراقبي وقف إطلاق النار وقوات مهماتها في دارفور شاركت الجامعة العربية بفعالية في جهود الوساطة حتى الوصول إلى اتفاق دارفور للسلام ورحبت قرارات الجامعة بهذا الاتفاق وكلفة اللجنة الوزارية للسودان لمتابعة تقديم إسهامات الدول العربية إلى الصندوق العربي لدعم السودان من خلال اجتماعاتها التي كان أخرها الاجتماع الرابع عام 2007[1]

ومن خلال متابعة نشاط الجامعة العربية يلاحظ تراجع في جهودها في إعادة اعمار السودان كما تراجعت بعض الدول عن استكمال دورها في السودان نتيجة خلافات بيئية بين بعض الدول العربية أو حافظة بعض الدول الأخرى على تعهداتها المالية لاستكمال المشاريع التنموية في السودان[2].

منظمة الوحدة الإفريقية:

أ-ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية:

تضمن مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية ديباجة ومجموعة من المبادئ.

استهلت ديباجة الميثاق عبارة "نحن رؤساء دول وحكومات إفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا بأثيوبيا.. اتفقنا فيما بيننا على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية"[3].

[1] المرجع السابق

[2] الصراع في جنوب السودان، مرجع سابق

[3] علي صبح، مرجع سابق، ص.94

تضمنت الديباجة نصوصاً حول حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى الحرية والمساواة والعدالة والكرامة. كما شددت على مسؤولية الدول الإفريقية في توجيه مواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية من أجل تقدم الشعوب الإفريقية في كافة مجالات الحياة الإنسانية. كما أكدت تصميم رؤساء الدول والحكومات الإفريقية على صيانة الاستقلال وسلامة أراضيهم ومكافحة الاستعمار. كما التزم الرؤساء أيضا بما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1].

ب- أهداف منظمة الوحدة الإفريقية:

حددت الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق المنظمة الأهداف وهي كالأتي:

1- تقوية وحدة دول إفريقيا وتضامنها.

2- تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حيات أفضل لشعوب إفريقيا.

3- الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

4- القضاء على الاستعمار بكافة أشكاله في إفريقيا.

5- تشجيع التعاون الدولي بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

و لتحقيق هذه الأهداف يلتزم أعضاء المنظمة بتنسيق سياستهم العامة والعمل على التوفيق بينها خصوصاً في الميادين التالية:

أ- المجال السياسي و الدبلوماسي.

ب- المجال الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات.

ج- المجال التربوي والثقافي.

د- المجال الصحي والرقابة الصحية والتغذية.

هـ- مجال الدفاع والأمن.

[1] المرجع السابق، ص ص.94-96

ج- مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية:

حدد ميثاق أديس أبابا المبادئ الأساسية التي تحكم علاقات الدول الإفريقية. فورد في المادة الثالثة[1]:

1- مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

2- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

3- مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها.

4- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض، الوساطة، التوفيق والتحكيم.

د- دور المنظمة في القضاء على التفرقة العنصرية:

اهتمت منظمة الوحدة الإفريقية بمحاربة التمييز العنصري الذي كانت تمارسه حكومة جنوب إفريقيا ضد الأفارقة السود. وقد عرض هذا الموضوع على جدول أعمال معظم المؤتمرات وصدرت عدة مقررات تدعو إلى مقاطعة النظام العنصري في إفريقيا الجنوبية وعملت أيضاً على توحيد حركات التحرر الوطني في زمبابوي لمواجهة النظام العنصري فيها. كما حملت المنظمة هذه القضية إلى المحافل الدولية وعرضت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بدأ من العام 1965 والدورات اللاحقة.

كما كان للمنظمة أيضاً مواقف مهمة من قضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي حيث وقفت معظم الدول الإفريقية إلى جانب الدول العربية مطالبة باستعادة أراضيها وتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع[2].

[1] المرجع السابق، ص. 96

[2] المرجع نفسه، ص ص.97- 98

دور المنظمة في النزاع الإثني بالسودان:

أسهمت منظمة الوحدة الإفريقية من قبل، والاتحاد الإفريقي من بعد في الجهود المبذولة لوضع حد للنزاع في السودان لإحداث تسوية سلمية للنزاع بين القوى المتنازعة كما تابع الجهود المبذولة من جانب منظمة الإيقاء وتشجيع الوصول إلى التسوية من خلال المفاوضات التي ظلت ترعاها حتى التوقيع على اتفاقية السلام (نيفاشا) نجحت الجهود المصرية بالتعاون مع نيجيريا وجنوب أفريقيا في توليه الاتحاد الإفريقي الدور الأكبر في جهود تسوية الأزمة في دارفور، اعتبارا من مارس 2004 وهو ما أكده قرار مجلس الأمن 1556[1] الصادر في هذا الصدد.

كثف الإتحاد الإفريقي جهوده بمجلس الأمن لإبطال تهم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس "البشير" وقد أجرى مفوض السلم و الأمن بالإتحاد الإفريقي اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول دائمة العضوية بمجلس الأمن لتعليق قرار اتهام الرئيس " البشير"[2]

هيئة الأمم المتحدة:

أشرفت الأمم المتحدة على توقيع اتفاق السلام الشامل في يناير 2005 بعد شهرين من نفس العام أصدرت القرار رقم 1590 بشأن تشكيل بعثة الأمم المتحدة في السودان من قوة قوامها 10الاف عنصر (unmis)[3]

وذلك لتقديم الدعم السياسي لعملية السلام وتوفير الأمن والمراقبة من وقف لإطلاق النار وحماية المدنيين ,ونزع الأمن والمراقبة من وقف إطلاق النار وحماية المدنيين ,ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[4]

واتخذت البعثة الخرطوم مقرا رئيسيا لها و روميك العاصمة المؤقتة لجنوب السودان مقرا أخر

تم الاتفاق على تشكيل آلية مشتركة من الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام والمساعدة في نزع سلاح الميليشيات و إعادة دمجها في الجيش الشعبي و غزالة الألغام وتواصلت الجهود

[1] الصراع في جنوب السودان، مرجع سابق

[2] المرجع نفسه

[3] عمر سلمان، مرجع سابق، ص. 86

[4] المرجع نفسه، ص. 86

الأممية في السودان لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام الشامل ولازالت إلى يومنا هذا تبذل مجهداتها في نشر السلم و الأمن الدوليين[1].

/ مجلس الكنائس العالمي:

مجلس الكنائس العالمي هو تجمع مسيحي عالمي يهدف إلى توحيد الكنائس الشرقية الأرثوذوكسية و الكنائس البروتستانتية التي لا تؤمن بسلطة بابا الفاتكان الكاثوليكية، وتأسيس المجلس في أمستردام بهولندا 1948 واتخذت من جنيف مقرا لها، ويرأسه حاليا "كونارد رايزر" من الكنيسة الانجليزية البروتستانتية الألمانية، ويضم المجلس قرابة ألف كنيسة من مائة بلد في العالم[2].

يعد المجلس من الجهات التي كانت سببا مباشرا في ظهور النزاع في السودان، من خلال دور المنظمات التبشيرية منذ العهد التركي، وتحريضها للجنوبيين وغرس الحقد والكراهية في نفوسهم ضد الشماليين، واتهامهم بأنهم تجار رقيق، استمر دور الكنائس ضد كل ما هو شمالي في المدارس المنتشرة في جنوب السودان[3].

حيث لعب مجلس الكنائس دورا محوريا في إقناع حركة الأنيانيا في الجلوس للمفاوضات مع الحكومة السودانية، وشاركت بجهود الوساطة التي أثمرت في الوصول لاتفاق أديس أبابا عام 1972، ويتعاظم دور الكنائس في جنوب السودان، وحتى الكنائس الموجودة في شمال السودان بقيادة حملة لإقناع الجنوبيين للتصويت لصالح الانفصال في نهاية الفترة الانتقالية، وتجد هذه الكنائس دعما كبيرا من دولة الاتحاد الأوروبي، التي تؤيد انفصال الجنوب عن الشمال[4].

[1] المرجع السابق

[2] الصراع في جنوب السودان، مرجع سابق

[3] المرجع نفسه

[4] المرجع نفسه

المبحث الثالث: تداعيات النزاع الإثني بالسودان على الأمن القومي العربي

لا يمكن تجاهل حقيقة أن الأيدي التي تعبث بالسودان ومصيره هي أياد صهيونية استغلت الطرف السياسي العربي لتحقيق أهدافها التي خططت لها مسبقا، فدولة الكيان تسير بخطوات ثانية في طريق استراتيجياتها التي وضعها مؤسسها بن غوريون حين قال:

– نحن شعب صغير، وإمكانياتنا ومواردنا محدودة، ولا بد من العمل على علاج هذه الثغرة في تعاملنا مع أعدائنا من الدول العربية من خلال معرفة تشخيص نقاط الضعف لديها، خاصة العلاقات القائمة بين الجماعات العرقية الأقليات الطائفية، بحيث نسهم في تعظيمها، لتتحول في النهاية إلى معضلات يصعب حلها أو احتوائها[1].

إن القراءة الواعية للتاريخ تبين بجلا، أن الأهداف الاستعمارية الغربية في المنطقتين العربية والإسلامية واحدة، وإن تباعدت بينهما الأزمنة والدهور، ويمكن القول، إن الحالة السودانية، وما تطرحه من تنافس دولي واضح تمثل صورة مصغرة للمشهد الإفريقي العام في عصر الهيمنة الأمريكية، بيد أنها تضيق مع ذلك ملامح ودلالات أخرى، نظرا لارتباطها المباشر بمنظومة الأمن القومي العربي، والإسلامي، وبحسبانها نقطة التقاء وتمازج بين عوامل حضارية متعددة: العروبة والإفريقية والإسلام[2].

إن الآثار التي خلقها النزاع الإثني في السودان وانفصال الجنوب عن الشمال في أبعادها الإستراتيجية بصفة عامة تنعكس على الأمن القومي العربي مثلما تنعكس على الأمن الوطني السوداني وذلك للترابط و التداخل القائم بينهما بفعل الجغرافيا والتاريخ وعوامل الانتماء الحضاري فضلا عن وحدة المصير المشترك ووحدة القضايا والتحديات فالأمن الوطني لكل قطر عربي يؤثر بمعطياته دون شك سلبا وإيجابا على الأمن القومي العربي. حيث أدى الوضع في السودان إلى تداعيات أمنية و إستراتيجية اقتصادية وسياسية على الأمن القومي العربي.

[1] – **انفصال جنوب السودان وتداعياته على الامن القومي العربي**، مقال من الإنترنيت، تم تصفح الموقع: 2015/04/22 www.almagid.ps

[2] حمدي عبد الرحمان حسن، **التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا و إفريقيا**،القاهرة: جامعة القاهرة، د.ت، ص، 257.

المطلب الأول: على الصعيد الاقتصادي

إن النزاع الإثني في السودان كأي نزاع عرقي إثني ينتهي إما بالانضمام إلى كيان سياسي أخر أو الانفصال وتأسيس كيان خاص وهو ما حدث في السودان، بحيث سيكون لذلك تأثير سلبي على الأمن القومي العربي من خلا التأثير على علاقة الدول العربية مع الدول الإفريقية التي بالتأكيد ستقف إلى جانب دولة جنوب السودان الجديدة على اعتبار أنه جزء زنجي إفريقي منبوذ داخل السودان الدولة الأم.

كانت قد شهدت العلاقات العربية الإفريقية تطور ملموس منذ عقد السبعينات، وارتبط ذلك بحاجة الأقطار الإفريقية باعتبارها دولا نامية إلى المعونات من أجل تحقيق التنمية، وفي الوقت نفسه بحاجة الأقطار العربية إلى أن تلعب دورا سياسيا أكبر لمنع التغلغل الإسرائيلي إلى إفريقيا ولكسب ود الدول الإفريقية إلى جانب القضية الفلسطينية. ولهذا كان هدف العون العربي سياسيا بالدرجة الأولى، وكان هدف الطلب الإفريقي للمساعدة اقتصاديا بالدرجة الأولى[1].

إن العلاقة الاقتصادية الدولية لكل من الدول العربية والدول الإفريقية توضح اتجاه ومؤشرات التصدير نحو الدول الصناعية الغنية حتى الآن. و إن الإنتاج الأساسي في هذه الدول العربية والإفريقية وهو الموارد الأولية يجد أسواقه في الدول الصناعية والغنية. ان مؤسسات التعاون والتمويل العربية تنمو نواً بسيطا، وفي كثير من الأحيان تتحول العلاقة بين الطرفين الى منافسة قاتلة. ولهذا فالخشية هو أن يتحول التعاون العربي الإفريقي إلى مجالات هامشية أو مجالات تابعة في إطار الوضع الاقتصادي الإفريقي العام. كما يعاني التعاون العربي _ الإفريقي من ضغوط السياسات الدولية وصراع القوى في المنطقة العربية. ويصاحب هذه الضغوط السياسية والاقتصادية حملات إعلامية تثير الشكوك والتلكؤ عند الجانبين. كل ذلك وستزيد الطين بلى بالنزاع الإثني في السودان وحالة الانفصال التي توصل إليها الطرفين[2].

[1] سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص. 284

[2] المرجع نفسه، ص. 288

و قد أفصح قادة جنوب السودان سلفا عن نيتهم في حالة الانفصال سيتم تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وفي الوقت الذي لا ينبغي أن يشكل مجرد الوجود الدبلوماسي والسياسي لإسرائيل في جنوب السودان مصدر قلق بالغ للعواصم العربية، يبقى قائم احتمال تعميق هذا الوجود وتطوير آلياته ليشمل جوانب أكثر خطورة، ربما تمس الأمن القومي العربي مباشرة[1].

ستستغل إسرائيل فقر الدولة الوليدة وانعدام خبراتها، وحاجاتها للمساعدة في إدارة مواردها، لتحقيق مصالحها من خلال استغلال الثروات الطبيعية الموجود في أراضي الجنوب من نفط وغاز فالجنوب وحده يحتوي على احتياطات نفطية تقدر بحوالي 95% من أجمالي نفط السودان، والأراضي الزراعية الخصبة[2].

حرمان الدول العربية و خاصة مصر من السوق الإفريقية، حيث تشير الأرقام إلى أن الصادرات المصرية للدول الإفريقية غير العربية تقدر بنحو 639.5 مليون دولار سنويا، ومن المتوقع أن تكون الصادرات الأمريكية و الإسرائيلية المصنعة في جنوب السودان هي البديل القادم.

كما ستعمل إسرائيل على إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، لحجز المياه، وتوليد الكهرباء، وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر، و السيطرة على السياحة من خلال إقامة فنادق في جنوب السودان، وتطوير مطار "جوبا" عاصمة الجنوب الذي سيفتح أمام الرحالات الجوية القادمة من دولة إسرائيل[3].

و في دراسة أخرى كثر الحديث عن انعكاسات قيام كيان سياسي جديد في جنوب السودان على قضية مياه نهر النيل الذي يعتبر شريان الحياة في كل من مصر والسودان. ودون الإفراط في التهوين من قدر الخطر المحتمل، ينبغي التذكير هنا أن النيل الأبيض، الذي ينبع من منطقة البحيرات ويمر بجنوب السودان حتى يلتقي بالنيل الأزرق في الخرطوم، يرفد نهر النيل بنسبة لا تتجاوز 14% من مياهه في حين تجيئ النسبة الكبر 86% من الهضبة الإثيوبية ورافدها الرئيسي النيل الأزرق لابد من تدبر المعالجة العادلة المسألة المياه بحيث لا تضار دولتا المصب ولا تحرم الدولة الوليدة من نصيبها من المياه[4].

---

[1] مصطفى عثمان، **الوضع في السودان بعد انفصال الجنوب**، مقال من الإنترنيت، تم تصفح الموقع: 2015/04/28
www.cfaair.com/ar/issues/political-issues/20/

[2] **إنفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي**، ص. 7

[3] المرجع نفسه، ص.7.

[4] مصطفى عثمان، مرجع سابق

وباعتبار أن السودان هي الجسر الرابط بين الدول الإفريقية من الجنوب والدول العربية من الشمال غير أن تلك الملاحظة لا تصمد كثيرا أمام التحليل المعمق إذ أن الجسر باق ولن يتحرك مكانه وما على الراغبين في استخدامه إلا الوفاء بالشروط العادية للاستخدام وذلك يعني توفير الشروط الموضوعية التي تجعل الكيان السياسي الجديد يلمس و يتذوق الفوائد والمكاسب التي قد يجنيها من رسوم عبور السلع و الخدمات و الأفكار المتجهة من الشمال (العالم العربي) إلى الجنوب (إفريقيا)[1].

ومن المفهوم أن الموقف الأمريكي يتأثر دائماً _وبغض النظر عن اتجاه الإدارة الحاكمة_ بتأثيرات اللوبي اليهودي، وبالذات منظمة إيباك أكبر منظماته وأهمها وذراع الليكود في الوقت نفسه. كما أنه يتأثر أيضا بتيار اليمين المسيحي الموصوف في الأدبيات العربية بتيار الصهيونية المسيحية، وهو تيار نام من أبرز قياداته اثنان من رجال الكنيسة البروتستانتية، هما جيري فالوين وبات روبرتسون. والتيار المذكور يعتنق أسطورة تقول إن العودة الثانية للمسيح وتحول العالم إلى المسيحية يتوقفان على هجرة كل يهود العالم إلى إسرائيل وإقامتهم الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، وهذه تمثل نقطة خطر على المنطقة العربية، ثم انتصار المسيحيين على كل من المسلمين واليهود في معركة تسمى هرمجيدون. وهذه أيضا نقطة جذب لأهالي جنوب السودان، ومن المثير للانتباه أن هذا التيار يحظى بدعم اللوبي اليهودي، على الرغم من أنه على المدى الطويل ينذر باختفاء إسرائيل كدولة، واليهودية كدين، لكن من المفهوم أن اليهود يستفيدون من دعم هذا التيار لهم والتزامه بأمن إسرائيل على المدى القصير، مؤمنين أنه لن يأتي أبداً ذلك اليوم الذي تتحول فيه الأسطورة إلى حقيقة. وفي كل الأحوال، فإن هذا المبرر الديني يضاف إلى قائمة طويلة من المبررات الأخرى التي تفسر الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل (من قبيل وحدة جذور الحضارة المسيحية_ اليهودية، والقوة الاقتصادية الإعلامية للوبي اليهودي، و دور إسرائيل في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية خاصة....إلخ)، كما تبرر العديد من القرارات والقوانين التي تترجم هذا الانحياز، ومنها قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس والذي تجدد التلويح به حالياً[2].

[1] المرجع السابق

[2] أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة: محررا، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2008، ص. 220

المطلب الثاني: على الصعيد السياسي:

لقد حكم الموقع الجغرافي على السودان أن يكون مسرحا للتحديات السياسية على امتداد تاريخه، حيث كان السودان موضع للطامعين والغزاة والراغبين في الثروة والهدوء و الطامعين في السيطرة على العالم والتاريخ السياسي للمنطقة العربية، ولقد كانت أمريكة السباقة إلى السيطرة والاستحواذ على أي شبر من المنطقة العربية مهما كانت الوسيلة[1].

فلقد ميزت الولايات المتحد الأمريكية بين الدول العربية من منظور مواقفها من الإرهاب: معه أو ضده، وبالتالي حكمة سياستها الخارجية حيالها أولويات مختلفة، مع ملاحظة ما يلي: **أولا**، أن ثمة عوامل إضافية تحكمت في هذا التصنيف الثنائي (مع/ضد) و فرضت تصنيفات فرعية داخل كل فئة. من هذه العوامل درجة التهديد الذي تمثله الدولة (أ) أو (ب) أو (ج) بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، ومستوى التعاون بين كل دولة والولايات المتحدة وطبيعة علاقتها بها والتطور التاريخي لهذه العلاقة. وعلى هذا الأساس، أمكن التمييز في إطار الدولة المناهضة للإرهاب بين تلك التي مثل موقفها المناهض للإرهاب_ من المنظور الأمريكي _ خطأ مستمرا في كل من سياستها الداخلية، وسياستها الخارجية، _ فالولايات المتحدة ترى أن كافة الدول العربية دول منتجة للإرهاب_ وأخرى انتقلت من مواقع دعم الإرهاب إلى موقع مكافحته بتأثير مجموعة من الضغوط، أبرزها التهديدات الأمريكية. **ثانياً**، أنه من واقع التمييز السابق (بمستوييه الرئيسي و الفرعي) بين دول إرهابية و دول غير إرهابية، اختلف موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حزمة الإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل إرغام دولة على مقاومة الإرهاب أو تشجيع أخرى على ذلك. فإذا كان الحل العسكري قد فرض نفسه بإطلاق، على العلاقة مع العراق، فإنه لم يكتسب الأولوية نفسها مع دول أخرى مثل سوريا ولبنان والصومال، على الرغم من تكرار التلويح به بين حين و آخر. و إذا كانت التدابير الأمنية مثلت جوهر التوجيهات الأمريكية أولا مثل اليمن والسودان، فإن قضية الإصلاح السياسي والتعليمي والمالي كانت القضية الأساسية في علاقة الولايات المتحدة بمصر وبلدان الخليج العربي[2].

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص. 186

[2] أحمد يوسف أحمد و ممدوح حمزة، مرجع سابق، ص ص. 234- 235

في ضوء هذه الخلفية يمكن تحليل السياسة الأمريكية والإسرائيلية تجاه المنطقة العربية وخاصة دولة السودان من خلال تقسيم السودان وفصل الجنوب كدولة حليفة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مما سيعرقل السياسة العربية في المنطقة ويضيق الخناق عليها فإسرائيل وأمريكا ما تبحثان عنه هو السيطرة والتضييق على الدول العربية[1].

حيث عملت كل من أمريكا و إسرائيل على ما يلي:

إيجاد كيانات جديدة متفرقة تكون أقرب لدولة إسرائيل وتقف على مسافة واحدة معها من العداء مع العرب وقضاياه الحساسة ، فانفصال شمال السودان عن جنوبه يمهد الطريق لإنفصالات أخرى قد تطال دول المنطقة، وقد تشهد في الأيام القادمة مطالبات لكيانات أخرى بالاستقلال عن حكوماتها المركزية "جنوب مصر، إقليم دارفور، إقليم كردفان ....." [2] و ربط الدولة الوليدة بعلاقات دبلوماسية مع دولة الكيان وهذا ما أكده أكثر من مسؤول في جنوب السودان، وبالتالي تحديد سياسات دولة الجنوب اتجاه دولة المنطقة وقضاياه الحساسة بما يتوافق مع "الرؤى والخطط الإسرائيلية"

كذلك محاولة إسقاط الحدث السوداني على الصراع في فلسطين، واستثماره لصالحها في مراوغاتها للسلطة والمجتمع حول استحقاق أيلول، حيث تم التركيز على فكرة أن الدولة الوليدة لم تأتي في سياق أحادي، إنما هي نتاج للتفاوض والتفاهم بين الأطراف المتنازعة، وهذا الذي يجب أن يحتذ به تجاه الدولة الفلسطينية[3].

وهذا أيضا يمكننا النظر إلى الدعوة إلى تقرير المصير في الجزء الكردي من العراق رغم اختلافه عن النموذج السوداني ذي التباينات الواضحة مما سيشعل الفتنة أكثر مما هي مشتعلة في العراق و في بلاد الشمال[4].

[1] المرجع السابق، ص. 235

[2] انفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي العربي ، مرجع سابق

[3] المرجع نفسه

[4] مصطفى عثمان، مرجع سابق

المطلب الثالث: على الصعيد الأمني الإستراتيجي

على اعتبار أن دولة السودان تحتل مرتبة ثاني أكبر بلد في إفريقيا والثالث في العالم العربي فإن كل ما يؤثر على أمنها الوطني سيؤثر تلقائيا على الأمن القومي العربي على اعتبار أنها دولة عربية فبعد وصول النزاع الإثني الذي شهدته دولة السودان منذ عقود تاريخية إلى أن قسمت إلى دولتين جنوب شمال قد أثر هذا الانفصال على الأمن القومي العربي بشكل مباشر على الصعيد الأمني الإستراتيجي من خلال ولاء جنوب السودان لدولة إسرائيل التي تبحث عن ثغرة تضغط بها على الدول العربية

فعملت من خلال ذلك على تطويق العالم العربي من الجنوب، وقطع أي ارتباط له بالقارة الإفريقية من خلال تواجده بالسودان بشكل رسمي، وتلاقي نقاط الضعف الإستراتيجي، التي عانت منها دولة إسرائيل لسنين طويلة والمتمثلة بإحاطتها بطوق عربي محكم[1].

السيطرة على السودان بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتحكم بموارده الطبيعية وزيادة الضغط على مصر وحرمانها من عمق إستراتيجي هام، كما أن عدم الاستقرار الأمني في السودان سيخلق بؤرة من بؤر التوتر على حدود مصر الجنوبية[2].

ستعمل إسرائيل أيضا على ابتزاز مصر مائيا عن طريق التحكم بمياه نهر النيل، و إقامة شبكة من السدود في إثيوبيا وتأليب دول المنبع الواقعة على بحيرة فيكتوريا ضد مصر، والجدير بالذكر أن توغل إسرائيل غي إفريقيا سيهدد كافة الدول العربية الإفريقية[3].

الانقلاب الأمني في الدول العربية المجاورة للسودان مما يدعم ويسهل الطريق أمام الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتشار الآفات والمخدرات والأمراض الخبيثة، وفتح الأبواب أمام تهريب الأسلحة والمتفجرات[4].

[1] انفصال جنوب السودان وتداعياته على الامن القومي العربي ، مرجع سابق

[2] محمد حسب الرسول عبد النور، مرجع سابق

[3] المرجع نفسه

[4] المرجع السابق

ضغط إسرائيل على حكومة الخرطوم من أجل تقليل دعمها للقضية الفلسطينية ماديا ومعنويا، من خلال توريطها في صراعات داخلية، كما أن الوجود الصهيوني في جنوب السودان يوفر له آدات قوية وأقرب لرصد كل المعلومات والأحداث التي تدور في المنطقة، خاصة بما يعلق بخطوط إمداد المقاومة بالسلاح والمال والتحركات الإيرانية في المنطقة[1].

استيلاء إسرائيل على البحر الأحمر الذي تعتبره منفذا حيويا، وتحرص على أن تبقيه حرا أمام سفنها، خشية من أن يصبح بحيرة عربية يمكن استخدامه في حصارها وبهذه الخطوة ستعزز حصارها للدول العربية وستسهل على أجهزتها الأمنية رصد ومتابعة كل التحركات العربية عبر هذا المنفذ[2].

بحيث تعد منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي من المناطق الهامة بالنسبة للأمن القومي العربي، إذ تشاطئ البحر الأحمر من الجهة الشرقية المملكة العربية السعودية واليمن. من الجهة الغربية مصر والسودان وجيبوتي. وإن استقلال إرتيريا في عام 1993 أدى إلى فقدان إثيوبيا واجهتها البحرية وإحلال إرتيريا على البحر الأحمر. وعلى الرغم من مساعدة بعض الأقطار العربية لإرتيريا خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار فإنها رفضت الانضمام إلى الجامعة العربية. ولوجود مشاكل لإرتيريا مع اليمن باحتلالها لجزر حنيش فإن تأثيرها أخذ يزداد في المنطقة. ومهما كان التصور العربي لأمن منطقة البحر الأحمر و امتدادها الجغرافي في القرن الإفريقي فإنه لابد أن يأخذ بعين الاعتبار دورها في المنطقة. وأن إسرائيل والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لها مصلحة في عدم عروبة إرتيريا حتى لا تكون الدول المتشاطئة على البحر الأحمر كلها دولاً عربية تهدد مصالح إسرائيل والغرب في المستقبل[3].

وفي منطقة البحيرات العظمى يشكل الاختراق الأمريكي والإسرائيلي تأثيراً على المصالح العربية في المنطقة، ولاسيما المصالح المصرية، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق الأهداف الآتية في منطقة البحيرات العظمى:

السيطرة على القارة وضمان الوصول إلى المناطق الغنية بالمعادن والثروات الطبيعية بما يعزز من شعار الشراكة الأمريكية الإفريقية القائم على مبدأ التجارة بدلا من المساعدة[4].

---

[1] مصطفى عثمان، مرجع سابق

[2] محمد حسب الرسول عبدالنور، مرجع سابق

[3] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص. 269- 270

[4] المرجع نفسه، ص. 271

التخلص من النفوذ الفرنسي في المنطقة، إذ أن وصول التوتسي إلى الحكم في كل من رواندا وبوروندي الذين هم معروفون بانتمائهم و ارتباطهم الأنجلوسكسوني بدلاً من الهوتو ذوي الارتباط الفرنكفوني يساعد على تحقيق هذا الهدف الأمريكي[1].

ويرتبط الوجود الأمريكي في المنطقة دائما بالوجود الإسرائيلي، حيث تسعى إسرائيل من خلال رؤيتها الشمولية لمنطقة البحيرات العظمى بامتداداتها الجغرافية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر الى تحقيق جملة من الأهداف الأمنية والإستراتيجية:

محاصرة الأمن القومي العربي ولاسيما في امتداده المصري والسوداني وفق إستراتيجية "حلف المحيط" أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية و الدينية العادية للعرب[2].

تهديد الأمن العربي من خلال إقامة إسرائيل عدة قواعد عسكرية موجهة ضد الدول العربية عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، إضافة إلى القواعد الجوية في إثيوبيا وكينيا، تمكنها من مراقبة الحدود الليبية والسودانية، إضافة إلى إمكانية استخدامها ضد مصر لضرب أهداف منتخبة على الجبهة المصرية[3].

وهكذا يعتبر الدور الإسرائيلي مكملاً للدور الأمريكي ومساندا له بل مستفيدا منه، حيث نجحت إسرائيل في الاستفادة من انفصال جنوب السودان عن الدولة الأم السودان[4].

[1] المرجع السابق، ص ص. 271 – 272

[2] المرجع نفسه، ص. 272

[3] مصطفى عثمان ،مرجع سابق

[4] المرجع السابق، ص. 273

في نهاية هذا الفصل نخلص إلى أن الأمن القومي العربي حالة تتمناها الدول العربية وتسعى بجهود مشتركة ومختلفة إلى تحقيقها من أجل الحفاظ على المنطقة العربية من الغزاة الطامعين و يقوم هذا الأمن القومي العربي على أبعاد ومستويات في مختلف الميادين تتأثر وتؤثر على بعضها البعض

له مهددات على مستوى مختلف الميادين سياسيا اقتصاديا إستراتيجيا وأمنيا، وفي حالة تأثر الأمن الوطني لإحدى الدول العربية ستؤثر على الأمن القومي العربي مباشرة كما هو الحال مع السودان التي أصبحت ساحة للسيناريو الأمريكي الإسرائيلي الذي أودى بها إلى الانقسام.

يعتبر الوجود الإسرائيلي في المنطقة مهدداً أمنياً على الدول العربية و ذلك ما نشهده حالياً في السودان وفي فلسطين وفي لبنان وكافة المنطقة العربية.

خاتمة:

تطرقنا في هذا البحث إلى موضوع النزاع الإثني، فقد لاقى هذا الموضوع إهتمام بشكل متزايد على نطاق أكاديمي واسع بعد نهاية الحرب الباردة، نظرا لأنه يتطلب تحليل سياسي معمق وخبرات علمية تراكمية يعتمد عليها في السياق لمعالجة هذه الظاهرة.

حيث تعتبر ظاهرة التعدد الإثني حالة طبيعية في حيا ة الأشخاص فقضية الإختلاف بين الجماعات الإثنية ليست مسألة حساسة بين الأفراد بقدر ماهي مشكلة عويصة لدى النظم السياسية القائمة عليها وأطراف معينة تلعب بالورقة الإثنية لخدمة مصالحها و هو ما يؤثر سلبا على الأمن القومي، وهذا ما ركزنا عليه في هذا البحث، ناهيك عن بعض العوامل الأخرى التي ساهمت في إنتشار هذه النزاعات والأثار التي خلفتها مثل ذخبوية السلطة، التهميش، غياب سياسة التوازن الجهوي في توزيع الثروات، غياب الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان...، وكل هذه العوامل إنطبقت على دولة السودان التي رسمت لها القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مخطط إنتهى بها من دولة موحدة إلى دولتين جنوب وشمال.

وتأثيره على الأمن الوطني والقومي كما حدث في التسعينات بالإتحاد السوفياتي والذي أدى به إلى الإنقسام إلى عدة جمهوريات وما حدث ولازال إلى اليوم في السودان والذي أودى بها هي الأخرى إلى ا لإنقسام في العام 2010

و تأثير هذا النزاع على الأمن القومي العربي نظرا للعلاقة الطردية بينهما فعامل الإثنية سبب جوهري في العديد من النزاعات وعدم الإستقرار

ونظرا لموقع السودان الإستراتيجي كانت محل أطماع المستعمر الغربي والمصالح الأمريكية و الإسرائيلية فهي تمثل بالنسبة لإسرائيل نقطة الضعف العربية التي تستخدمها إسرائيل و أمريكا للضغط والتطويق على الدول العربية من الجهة الجنوبية.

فكل ذلك يمكننا من القول بأن السودان يتعرض لمؤامرة على وحدته وأرضه وإستقلاله ووحدة إقليمه من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة من قوافل المنصرين تمهيداً لصوملة المنطقة. أي أن ما يحدث في السودان هو تنفيذاً صريحاً لمؤامرة الشرق الأوسط الكبرى أو الموسع فعلى أهل السودان ومن قبل أهل العروبة والإسلام أن يتماسكوا ليفشلوا تلك المؤامرة وهذا المخطط، حتى لا يتكرر سيناريو العراق مرة أخرى.

ملخص المذكرة:

تعتبر ظاهرة النزاع الإثني إحدى القضايا المهمة لاسيما في فترة الحرب الباردة خاصة بعد بروز الحركات الانفصالية وتصاعد المد القومي و الإثني ومطالب الجماعات الإثنية الاقتصادية الإجتماعية والسياسية....

والنزاع الإثني هو نزاع بين جماعتين أو أكثر هدفه الأساسي تغيير الوضع القائم لحل مجموعة من المشاكل والمطالب المتعلقة بالأرض والمؤكد في أغلب الدراسات أن ظاهرة النزاعات الإثنية تحدث نتيجة غياب العدالة في توزيع الموارد في بعض الأحيان.

النزاع الإثني سبب مباشر في زعزعة الأمن و الاستقرار وهو ما ينطبق على النزاع الإثني في دولة السودان وتأثيره على الأمن القومي العربي والأمن الوطني للسودان في حد ذاته.

Note de synthèse:

Le phénomène des conflits ethniques est l'une des questlons importantes, en particulier dans la période de la guerre frolde surtout après l'émergence de mouvements séparatlstes et la montée du nationalisme, revendications ethniques et économiques des groupes ethniques, sociaux et polltlques ....

Le conflit ethnique est un différend entre deux groupes ou plus objectlf principal de changer le statu quo pour résoudre une sérle de problèmes et les exigences relatives à la terre et certainement dans la plupart des études que le phénomène des conflits ethniques se produisent en raison de l'absence de justlce dans la répartition des ressources dans certains cas.

Cause directe de conflit ethnique pour déstabllser la sécurité et la stabllté, qui appllque à un conflit ethnique au Soudan et son impact sur la sécurité nationale arabe et de la sécurité nationale du Soudan lui-même.

Summary note:

The phenomenon of ethnic conflict is one of the important issues, particularly in the period of the Cold War especially after the emergence of separatist movements and rising nationalism, ethnic and economic demands of the ethnic groups, social and political ....

The ethnic conflict is a dispute between two groups or more primary aim to change the status quo to solve a range of problems and demands relating to land and certainly in most of the studies that the phenomenon of ethnic conflicts occur as a result of the absence of justice in the distribution of resources in some cases.

Direct cause of ethnic conflict to destabilize the security and stability which applies to ethnic conflict in the Sudan and its impact on Arab national security and national security of Sudan itself.

الملحق رقم 01: أدات تحليل النزاع عجلة النزاع

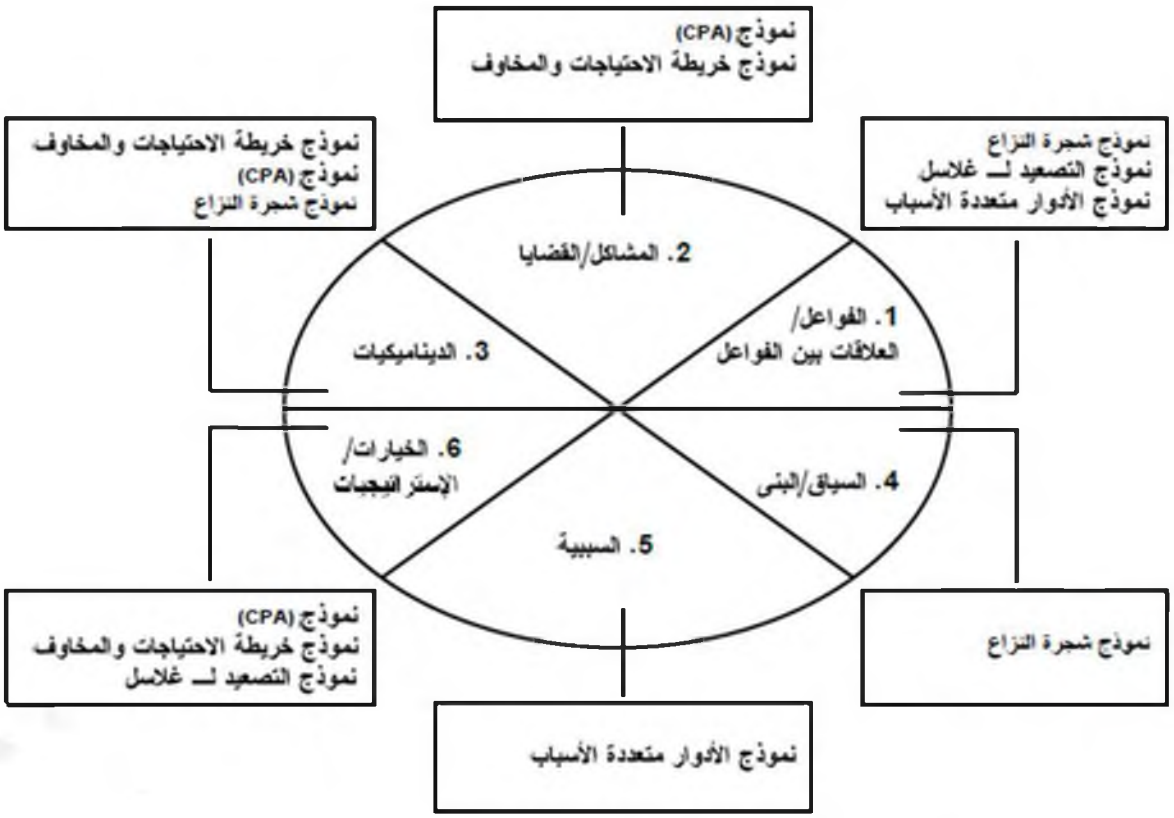

Source :Simon Mason and Sandra Rychard Conflict Analysis Tools .Swiss :

Agency
For Development and cooperation(SDC)2005,p8.

الملحق رقم 3: هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانسة

Source: http://pm4a.net/community/showthread.php?152-%E4%D9%D1%ED%C9

الملحق رقم: 03

الشكل رقم 03: تحليل النزاع بين شمال وجنوب السودان وفق أدات شجرة النزاع

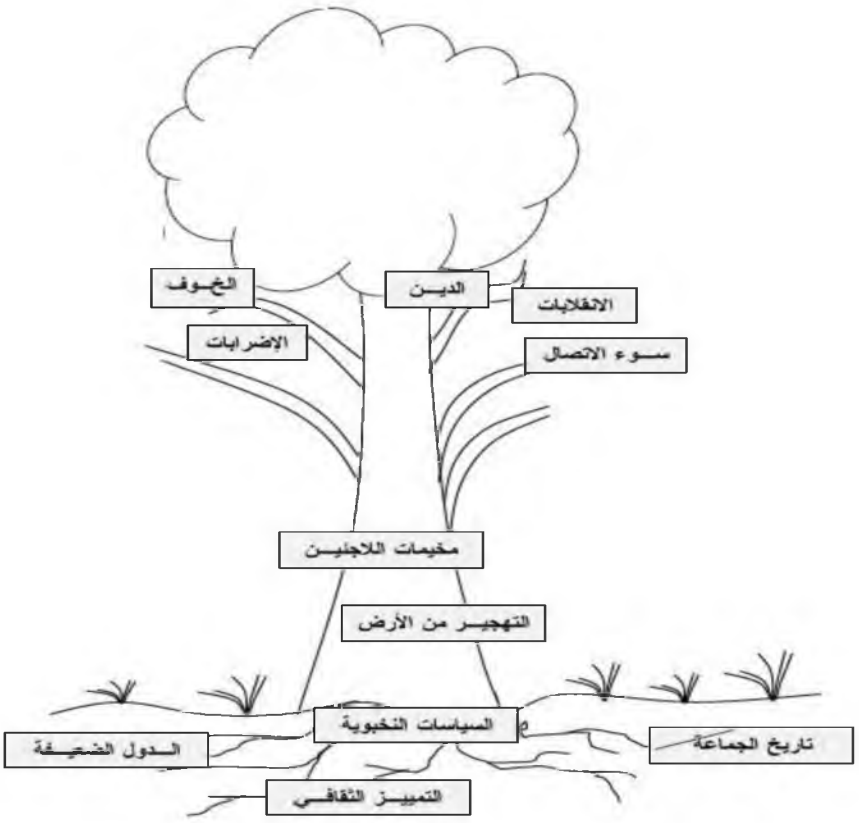

Source : Simon Mason and Sandra Rychard, **Conflict Analysis Tools** .Swiss : Agency for Development and cooperation (SDC), 2005, p8 ,

الملحق رقم:04

الشكل رقم04: البرامج العسكرية الأمريكية في إفريقيا التي تؤثر على السودان والعالم العربي

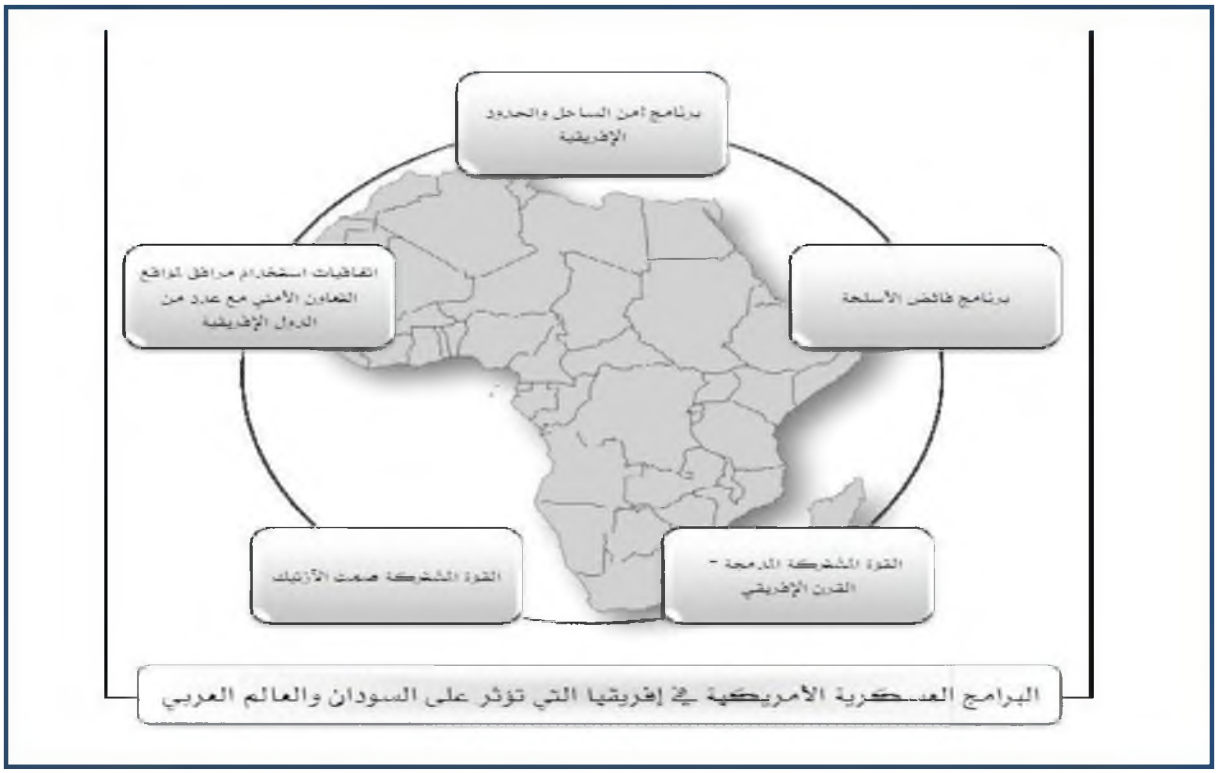

Source : www .alecah.net.01 /06/2015

الملحق رقم:05

الخريطة(01): **خريطة تقسيم السودان التي طبقها الاستعمار البريطاني إلى غاية 1956 م.**

Source : http// : www Tanweer : sd/arabic/moidule smart / Article,28 May 2015/18h13m.

الملحق رقم:06

الخريطة (02): السودان بعد التقسيم إلى دولتين 2010

- المقياس: 1 على 500000

- المفتاح:

- اللون الأصفر: دولة شمال السودان

- اللون البني: دولة جنوب السودان

- المناطق النارية تمثل الجيوب المتنازع عليها بين دولة شمال و جنوب السودان بعد التقسيم.

Source : http// : www Tanweer : sud/arabic/module smart / Article , 28 May 2015/18h13m.

الملحق رقم: 07

الخريطة (03): الموقع الجغرافي للسودان

خريطة

الموقع الجغرافي للسودان ودول الجوار

Source :http// :www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/sudan/map01.jpg-cvt.htm.

31/may2015/17:00h

الملحق رقم: 08

الخريطة (04): التقسيم الإداري لولايات السودان

التقسيم الإداري لولايات السودان

Source :http// :www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/sudan/map01.jpg-cvt.htm.

31/may2015/17:00h

قائمة المراجع بالعربية:

أ- الكتب

- أبو الخير مصطفى أحمد، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، القاهرة(مصر): إتراك للنشر و التوزيع.2006.

- أحمد عبد ربه وأخرون، **حال الأمة العربية2012-2013:مستقبل التغيير في الوطن العربي:مخاطر داهمة**، بيروت(لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية

- أحمد يوسف أحمد و ممدوح حمزة، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العبية، ط4، 2008

- إحلال رأفت وآخرون، **إنفصال جنوب السودان: المخاطر و الفرص** ، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،ط1، 2012.

- أمين المشاقبة و ميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع السياسي الصراع والمستقبل**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012

- توفيق محمد جاب الله، **التحولات السياسية في السودان (1958- 1969) و إنعكاساتها على العلاقات المصرية السودانية (مدعمة بأهم الوثائق والإتفاقيات الدولية)، المكتب الجامعي الحديث، 2010**

- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009

- جميل مصعب محمود، **الحوار العربي الأمريكي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012

- جويس آر.ستار و دانيبل سي.ستول، السياسة **الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد الفقير، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1995

- حسان حلاق، **دراسات في العلاقات العربية- العربية: صفحات من تاريخ الوطن العربي**، بيروت: دار النهضة العربية، 2010

- خالد لمعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، دمشق: دار كيوان للطباعة، ط1، 2009.

- جون قرانق، **رؤية السودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية**، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع،ط1، 2005.

- دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي**، عمان (الأردن): دار وائل للنشر والتوزيع،ط2003،1.

- زمان عبيد وناس و هاشم ناصر حسين الكعبي، **تاريخ علاقات العرب مع إفريقيا جنوب الصحراء**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2012

- سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2003

- صالح محمد القاسم، **النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان**، عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع،ط1، 2012.

- صالح محمد سبا، **هواجس الوحدة قراءة في إشكالية الوحدة العربية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1، 2010.

- عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2010

- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

- عبد مختار موسى، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2009،1.

-علي عباس حبيب، **الفدرالية والإنفصال في إفريقيا: دراسات تحليلية عن أريتريا- جنوب السودان-بيافر**، مكتبة مدبولي، 1982.

- عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، بيروت: مطبعة سيكو، ط1، 2001.

- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 2010

- على قضاى الدخر، **الأطر المؤسسة للتعاون العربي الإفريقي (مقارنة قانونية)**، ترجمة: خالد محمد فرج، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2008

- علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945-1995**، بيروت: دار المنهل اللباني للطباعة والنشر، ط2، 2006

- غضبان مبروك، **مدخل للعلاقات الدولية**، عنابة (الجزائر): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

- قادري حسين، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، باتنة (الجزائر): منشورات خير الجليس، 2007.

- محمد سعيد القدال، **الإسلام و السياسة في السودان**، ط1، دار الجيل، 1992.

- محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

- محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط3، 2008

- مدحت أيوب: محرراً، **الأمن القومي العربي في عالم متغير: بعد أحداث11 سبتمبر- أيلول2001**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003

- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

- هبة الله أحمد خميس بسيوني، **فلسفة العلاقات الدولية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2012

- هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012

- هشام محمود الإقداحي، **الحركات العرقية: كمصدر مهدد للإستقرار والتجانس القومي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر،2011.

- يسرى دعبس، **معجم المصطلحات السياسية**، الإسكندرية،البيطاش سنتر للنشر،2009.

ب- المجلات:

- بدر حسن شافعي، "دور أوغندا وكينيا في أزمة السودان"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد151، يناير 2003، ص. 240

- خالد حنفي علي، "السودان و أوغندا: عوامل التأزم والإنفراج"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد148، أبريل 2002، ص. 110

- محمود وهيب السيد، "إتفاقية مشاكوس في جنوب السودان" **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: العدد25، نوفمبر 2001

ج- المذكرات والرسائل العلمية:

- إيدابير أحمد، "التعددية الإثنية والمجتمع المدني: -دراسة حالة- مالي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03)، 2012.

- بلعيد سمية، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: -دراسة حالة- جمهورية الكونغو الديمقراطية" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة)،2010.

- جميلة سي قدير، "الدولة القومية والنزاعات في إفريقيا: -دراسة حالة- السودان"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر)، 2006

- رجائي سلامة الجرابعة، "الإستراتيجية الإرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط"، (مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية كلية الأداب والعلوم، كلية الشرق الأوسط، 2012).

- عادل زقاغ،"إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،(فرع: العلوم السياسية)،2004.

د- الملتقيات والمداخلات العلمية:

- ليندة عكروم، "تأثير التعدد الإثنوهوياتي على بناء الدولة"، مداخلة قدمت في يوم دراسي حول "تأثير الإثنيات على بناء الدولة الإفريقية الحديثة"، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 24/23 نوفمبر 2001

هـ- مقالات من الإنترنيت:

- أحمد الليشي، "تاريخ الإسلام في السودان"، مقال من الإنترنيت، في

www.alamatonline.net/l3.php?id3645

- نارك هلال، التنوع الإثني في السودان، مقال من الإنترنيت، في

www.Tanweer.sd/arabic/smartsection/iterm.php?itemid=67

- محمد حسب الرسول عبد النور، دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي، مقال من الإنترنيت، في

www.achr.eu/art1059.htm

- إنفصال جنوب السودان وتداعياته على الأمن القومي، مقال من الإنترنيت، في

www.almajd.ps

- مصطفى عثمان، الوضع في السودان بعد إنفصال الجنوب، مقال من الإنترنيت، في

www.cfaair.com/ar/issues/political-issues/20

- حجازي إدريس، السودان وكارثة إنفصال الجنوب، مقال من الإنترنيت، في

www.alukah.net/sharia/0/56670/1

- حمدي عبد الرحمان حسن،سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، مقال من الإنترنيت، في

www.alukah.net/sharia/0/56670/1

- الصراع في جنوب السودان، مقال من الإنترنيت، في

www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/sudan/sec112.htm

- ربيع فاخورجي، الأمن القومي العربي، مقال من الإنترنيت، في

httm://sh22y.com/vb/t30759.html

- محمد شاهر عبد الله، إستراتيجية الأمن القومي العربي وفق معطيات العصر ،مقال من الإنترنيت، في

www.ayamm.org/arabic/partleadership.htm

- نجلاء محمد مرعي، الصراع في حوض النيل وأثره على الأمن القومي العربي، مقال من الإنترنيت، في

www.meshkat.net/node/14336

- محمد حسب الرسول عبد النور، دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي، مجلة المرابط الراصد، في

www.alrassedonline.com/2013/05/blog-post-31htm

- علاء الدين بشير، مزاعم تهديد الوجود العربي في السودان..كرة دفاع الإنقاذ الأخيرة1-2، مجلة التغيير:رهان على الشعب، في

www.altaghyeer.info/ar2013/investigalive-reports/253

- موسوعة السودان الرقمية، في

www.sudanway.sd/geography.htm